



۳۳۱

بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: ...

مؤلف: ...

مترجم: ...

جلد: ...

آقای: ...

تاریخ: ...

محل: ...

شماره ثبت کتاب: ...



خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۳۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

ماریه خورشید بنام

۴۷

۴۷
۲۰۰۰

خطی

تاجخانه
مجلس شورای ملی
شماره ۱۳۰۲



بسم الله الرحمن الرحيم

فوكلم الحمد مصدر المعلوم واللام للمحسن او الاستمرار
اي كل حمل من الازل الى الابد اي من ابي من مدينا
ويحتمل ان يكون مصدر المجهول والقدر للشيء
بدل للصدر بن فان مقام حمده سبحانه بل يوم الاستعجاب
كما بان من الاستعجاب ويحتمل ان يكون الحاصل بالصدر
سياس وسنايش فوكلم لوليه اي الجوعى بحسن الجلال
يخفى ما في ترك التصريح باسم سبحانه من التعظيم والاحاداد
وادعاء التعيين وان الوهم بل هو سبحانه الى ان الحد بدل الحمد
عنه تعالى وتعليق الحمد صريحا بما استعمله العلية وغرابة الال
سلوب الذي يطلب الطابع اليه يكون الحمد بدل للذي
وكلم والصلوة اي التوجه وانضه لخير ما زاد من منان الحق سبحانه
عليه من التوجه بمعنى الرضوخ وهو في الشرح عبارة عن الشان
لعله الله على عبارة البليغ ويظهر ما ذكره في الفراء النساء
وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه
حسن الموافقة فوكلم وعلى الله اهل بيته فوكلم واصحنا

كل الامور الاستغراق

خطي

جمع صاحب كطاهر وطهار او جمع صاحب ليكون الخاء كنه وانهار او جمع
صاحب كسبح الجاء كنه وانما تخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يح
على افعال قوله المتأديين بل اذابه الادب نكاهه داشت خد هر چیزی ایجاب الذي
ثبت فيما بينهم الشا رب باذابه والاضباع بصيغة نعتهم بذاته قوله
فهذا الى ما سئل عليك قوله فوايد جمع فائدة من الضيدات يعني الخيرة
وداده شده از مال و دانش قوله جعل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال
بمعنى الاستباه وانما سمي الحق مشكلا لانه يشبه الباطل والنساء
في الكافية للباطلة او النقل والتأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة قوله
للعلامة تارة للباطلة ولور يطلق على الله سبحانه مع ان الجدير بهذا اللقب
التأنيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى
رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السطر الى اول
الجدي في كل يوم ومطلعها ومجموعها وثمانون ثم يعود على مطالعها
وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب كما في قوله عز وجل
المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرق الذهب والفضة
المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خاتمة قوله بقره الله بفضل
منه قد ستره التغذلة ليعني ستر الله ما كان منه بغيره اللاتوق
بجنانة والناشي من محض فيقول من عقرات غير سابقة على ويجوز ان يجعل



كناية عن الاخطاه اي احاط الله بعقوباته وجعل شاملا لقال خالتاج التقيد
 كناه بوسيدك فلا بد من التجريد اذا لم يقصد باضافة العقران اليه سبحانه
 ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى عبيدا ليلا **قوله** واسكنه بجزيرة جنانه
 بكسر الجيم منه قد مر ستره بجزيرة الدار وسطها وهي من كل شي وسطه
 وخياره يعني جعل الله خيار جنانه مسكنه **قوله** نظمتها النظم ^{در}
 كشيدهن جواهر استعيرت ليلف لباطن كلامه المرتبة المعاني للتبلي
 الدلالة على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاسنان
 الى ان باطن كلامه كما الدهر في الضيق والغلاء انما قال ذلك
 لرغبنا للطلبه **قوله** في سلك النفر استلك الرشيد والنفر في
 باذن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه **قوله**
 وسمط الخبير التسمط بكسر السين وشنن مر وريد باب شبر وحر
 والخبر بر نفس خطير كرفن والمراد الكتابه والاضافة كاضا
 السلك **قوله** للولد الغرير از جمند وكراحي وكه باب **قوله**
 صنباوا الذين كضباوا البيت وسراجهم كان ضباها هندی بدي
 الدين **قوله** عن موجبات التلهف والناسف التلهف جريح
 خورجن وانده وهكبن سلك والناسف جريح ودره خور
قوله لانه لهذا الحج والنايف كالعلة الغائبة اي لانه في

ويعجز

خطي

والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائبة التي يكون باعثه فيكون نسبة
 اليه من قبل النسبة الى باعث المحرك **قوله** وما توفيقي الا بالله التوفيق
 جعل الاستبا موافقة المطلوب **قوله** وهو حسي الحسب لينديده يودن و
 خورسند كرون **قوله** ونعم الوكيل الوكيل انك بوي كاري كذارند والجملة
 عطف على جملة هو حسي للمخصوص محذوف او عطف على حسي لتضمنه معنى
 الفعل والمخصوص من هو الضير المقدم **قوله** ههنا النفسه تخييل ان كناه
 اي ترك ذلك الجعل كسر النفسه وترك ذلك الكبر يتخييل ان كناه
 من حيث انه حقيقة لا مجرد استماله على المسائل بل ليس في مرتبة
 كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك في القنوم فاما السبحه ^{فانما} جعل خرج
 فيما يعقرون لثباته وما هو في مرتبة كتبهم كراحي توهم ترك الامتنان
 بالحدث الدابر على الالسن وهو كل امر ذي الاله يدك فيه بالحمد فهو
 اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم والحاصل ان الامور بالالفاظ
 سواء كان معناه الكتابية او الا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني **قوله**
 وبذا يتعرف الكلام والكلام وبذا يتقسم لهما لانه من بتمه تعريفهما او
 لتحصيل الابعاد للمجوز عنها **قوله** لانه تحت في هذا الكتاب عن احوالهم
 اي عن احوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء نسبت
 اول اقسامها من حيث انها اقسامها وفيه اشار الى انها موضوع الخبر

واعلم من قال قومه الكلبة والكلام لعدم اختصاص البحث لبعدها مما وجب البحث
 عن احداهما واجبا الى الآخر تكلف **قوله** فمضى ليعرفها اي لم يتصور الوجه الصحيح للبحث
 عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما ثبت وجوب
 تصورهما عرفا لتفصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لوقوف
 تعريف كل شي على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس للمعلم المفكر
 لا بالقياس للمتعلم ان قيل المتعلم ليضاهى بالمعرف قبل التعريف لان
 التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم
 المعلم لحوال ان يكون للمتعلم سماعا غير مخاطب فاذا ن التعريف بالقياس للمعلم
 يفيد اصل المعرفة بالقياس للمخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة لكون
 افرادها جزوا من افرادها الخ اي سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجب اعتبار
 التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان التقديم بحسب الوجود الخارج اذا قدم في
 الكتابة تواقفت في التقديم الوجودات الثلاثة اعني الكنية واللفظ والذات
 والمخارجي وان التقديم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة تواقفت
 في التقديم الوجود اما عند المخارجي **قوله** قيل هي والكلام مستقنان من الكلام
 الاشتقاق ان تحديين اللفظين تناسبا في احد اللذان الثلاثة واشتراك
 في جميع الحروف الاصلية مرتبا وغير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية
 مع تقارب ما يقع في الخرج كغض ونهوق قلنا اشار الى بعد هذا الاشتقا

خطي

بقوله قيل وهذا الثلاثة التاثير المناسبان ليشبه بل لجرح تاثير بصحة الالوه ولا يخفى
 ان هذا مناسبة بعيدا عن الغرام غير لازمة مع ان المناسبات يقال تاثير انفسها
 يفرع الاسماع ونفس الصور فرع كوفون كوشرا وان وما يرتب **قوله** علمها
 من الافعال والانفعال على اي وجه كانت من مستسعا القوة التي هي مدلول
 الكاف واللام وللم فان تعالها كلها لا يخرج عن قوة وشدة فالكلمة والكلام
 متساوية والاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من وجه تلك الحروف **قوله**
 وهو الجرح بفتح الجيم اي حسنة كردن **قوله** وقد عبرت بعض الشعري حشر
 السنن لها القيام والقيام ما جرح اللسان يعني ان ذلك التشبيه علاقة
 معتبرة **قوله** جرحات السنن جمع جرحا بفتح الجيم خستك السنن سربينه
 وعصى وتيرنجي جيزي **قوله** جنس واليه ذهب جمه وركن لم يستعمل الا فيما فوق
 الاشئ **قوله** بدليل قوله تعالى اليد يصعد العلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب
 وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب صلح الصالح و
 صاحب الباب **قوله** والكلم الطيب ياول ببعض العلم الطيب فان الصاعد الى
 محل الفرض ليس العلم وهو الطيب لكلم الطيب التوحيد لا الخبث فجاز
 ان يعبر فيها ببعض العلم فتاويله كفا ويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى
 ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار
 لان المقام يقتضي تعريف الصطلح عليه لان تعريف الشرع النوعي الغني اللغوي

بفعل

اولا يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي والابان النظر وحتى يكون
 اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة
قوله التاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى والمعنى العربي جنس خصوصا عند
 من عدل في التعريف للكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة وان سلم
 فيخرج القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يخرج في مقام التعريف اسماوا الاختصاص
 عن الوحدة على تقدير وصفها بالفرق المنتشر وليس التاء نضافا للوحدة حتى
 تمنع التجريد بدليل كلمتين وترتين **قوله** ولا منافات بينهما هذا جواب عن
 التزلز وتسلم ما معناه **قوله** يجوز ان تصاف للجنس بالوحدة طبيعة كانت
 او صاعته او غير ذلك في نظر لان هذا الوحدة مغايرة للوحدة التي هي ملك
 التاء واما فردية لاجنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا اختصت
 بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة الجينية ويلزم
 من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الحكم نسبة تامة الى **قوله**
 والوحدة بالجنسية يعني ان بين الجنس والوحدة تضادا فيقولون جعل الجنس اصلا
 والواحد وصفاله وان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة العربي ودعنا في الغم
 والتكلم **قوله** ثم نقل في عرف النحاة المعهون من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ **قوله**
 مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في اللفوظ به وهو المراد ههنا فلهذا
 لا يكون فيه نقل لائق يلزم على هذا التقدير خروج المنزوع عن تعريف الكلمة

خطي

لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ان كتاب الفل في مبنى على
 ان النحاة لم يروا باللفظ الا المعنى الشامل للمفوض به حقيقة او حكما **قوله**
 ابتداء فيكون من قبل تسمية السبب باسم السبب او من قبل تسمية المتعلق
 بفتح اللام باسم المتعلق به بكسر اللام وليس فيه موثقة بعد النقل **قوله** او بعد
 جعله بمعنى للمفوض فيكون من قبل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب
 ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الغم او بمعنى التكلم تبديلا
 او بواسطة **قوله** الى ما يتألف به اللفظ لغتين والباء للمقتضية والسببية
 دور لان اللفظ منسوبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف
 والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاربعة
 كلمة او لافن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجاب عنه
 بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ به وفيه بحث وظاهر قوله او حكما **قوله**
قوله الانسان انما يقدره تقريبا وتصوير اللفظ من الفهم **قوله** او حكما
 او لفظا او حكما وذلك فيما يشارك المفوض به في الاحوال **قوله** مهابلا
 كان او موضوعا منه قد ستره انما قال موضوعا ولم يقل مستعلا كما
 عباراتهم المشهورة بينها على ان مرادهم بالمتعل هو الموضوع والا يلزم
 الواسطة بين الممثل والمتعل وهو لفظ وضع لخصه قبل ان يستعمل **قوله**
 قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى المستعمل في عباراتهم **قوله**

لانا نقول

ما يقع استعماله من قبيل تسمية العام باسم الخاص او مركبا قبل ان يتبع اطلاق
 اللفظ على المركب من الحروف لان في الاصل مصدر واللفظ الحقيقي اي اللفظ
 به الحقيقي اذ ليس من متعلق الحروف والصوت الذي هو اعم من الحرف
 ولا ادري ان من اي مقوله هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو ^{المحدث}
 لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوتا للسان عن حذف
 الفاعل ولم يوضع اللفظ خاصا به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون
 مذكورة بعبارة خاصة والذات عليه لكن جعلوا مثل هو وان كانت كناية عنه
 فهو عارية واجر عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس ولا رادبا ^{حكا}
 الاسناد اليد والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذاهبا الى
 غير ذلك والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج
 يتلفظ به الانسان وكلمات الله تم داخله في اي اللفظ يقتضي هذا
 التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحياء وان كانت بالقيا
 اليه سبحانه لا يصدق عليه لان من شأنها ان يتلفظ به الانسان ^{او لا يقرأ}
 مما يتلفظ بها حكما كالتواي وعلا هذا القياس كلمات الملائكة والجن والانس
 على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالتحقق لما تكلم
 به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لاننا نقول هذا لا يقف
 فلسفي غير مطلق عند الاواباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف ^{المكان}

تلاوة

ثم لا يخفى ان هذا لا يعتدرا بما يحتاج اليه اثبات الكلام الله سبحانه قياما
 وهو ما يجده اقل عليه المحققون وانقص بما في علمه من الكلام او بما يظهر في غير
 لسان والنصب جمع نضبة وهي ما نصب لغين للسافة او طريق
 غير داخل في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف وما لم يدخل فيه لم يحتج في
 تصحيح التعريف الى اعتبار اخراج بقيد حتى يلزم علينا ان نكابه تعسف كما
 تقسوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذ كان بينهما عموم من وجه جاز
 الاختراز بالجنس لو اذ ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا لانه لم يقصد
 الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند
 من قل لفظه واما للماسياتي لعدم الاستتاق مطابقة الخبر للمبتداء
 تشبه شروط الاستتاق وما في حكمه والاستتاق سناد الى الضمير الرجوع
 للمبتداء وعدم تساوي التذكير والثاني كجرح وصور وقد انفتحت
 هنا منها الثلاثة باسرها ^{الوضع} الوضع في اللفظ جعل الشيخ في جيز فكان
 يتعينه جعل المعنى حيز اللفظ تخصيص شي ملحوظ بخصوصه ويعبوه
 كهيئة المفردات والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا
 يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل المعنى يتوهم
 انه محموله ان قلت ان كانت الباء داخل على المقصود خرج عنه وضع
 المرادف لعدم الخطا ومعناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما

واين كانت داخله على المقصور عليه خرج وضع المتراكم لعدم انحصار شي
 من الغنير لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السبيل الذي يقيد التخصيص
 لا يوجد في كل وكل وضع قلنا يمكن ان يجازي تجزئيا التخصيص عن جزئية السبيل
 وبان التخصيص عيب الجعل لا محجب الحكم فلما كان الاوضاع في المتراكم واللا
 المترادفة مترتبة لم يتحقق في الاضمة المترتبة للاوضاع الالهة الواحد
 والمجبول للواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معان كل من المترادف
 من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الاخر وبان المتراكم
 محجب كل جعل لا يوجد الا في مضمون واحد وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة
 فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بحيث لا يمكن ذلك
 التخصيص ملاك التلك الحينية التي هي مضمون الشطرية وبه يخرج تخصيص
 الجاء لغرض التركيب منى اطلق وسمع او احسن بغير الصعق
 تنبيه على فسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالذوق الاربع واللا
 فيمكن ان يقال منى احسن ان قلت ان الكلمة غير صادرة الابد
 انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا بعد كل البعد
 يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العيان اذا العبارة
 ظاهرة في ان التخصيص علاقة بما يشبه الكلاية والى العلم
 ان لا يد في الكلاية من العلم بالعلفة فكأنه قال منى اطلق

اوحي

او احسن وعلم ذلك للتخصيص فهم منه فهم تضاد ولفظا
 فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف
 وكذا وضع الفعل لانه باعتبار ذلك لانه على النسبة كالحرف كذا
 وضع الاسماء المنعومة بمعنى الحرف كمنى وما كان وضعها
 وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب
 عن الحرف واجب ولا يجاب بان الفهم اللازم لا يدرك
 الموضوع فهم المعنى يوجد لوحظ حالة وضعه ولا يشبهه في تحفة
 قبل انضمام الضمير لان معنى قوله منى اطلق الخ اشارة على
 غايرة الجمل وهذا الفهم ليس قابله ولا يبعد ان يقال
 الخ يعني انه لا يحتاج الى تضاد فان المتبادر من المطلق
 الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بل هو
 الغنى يقصد شي براد به صريحا او ضمنا او تعاسوا وكان عجب
 اولى فدخل فيه المعنى المطابق والتضري باللاتر ابي وغيرها كما اذا اسعلت واراد
 به حضوره وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشي اسم مكان من
 العلوم او الجهول او مصدر يسمي للعلوم او الجهول بمعنى المفعول يجوز
 لا يقبل نقله اليه يقع منة النقل او مخفف معنى تحفقا غير قياسي
 والذي جره على هذا لاجل مع بعد لفظا لليل الى الجانب المعنى واستعمال

المشرد بمعنى الخفف قيهال معنى الكلام ومعنية واحد ^{بعد} فذكر المعنى
 مبنية على تجر يد حتى يكون المراد تخصيص شي بدون الشرطية لغيرها لا يتبدل
 مقيس الى الشيء المترادف فتركه مستلزم لتركها وذكر المعنى يعود معنى ^{الوضع}
 لان تخصيص شي بمعنى اي بما قصد به لا الشيء هو الوضع وانما قيل باليد
 لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور انتماله عليه لانه لا حاجة اليه
 كما قيل وار كتاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوق ومجاز كما قيل لفرق
 من الحقيقة وشيوع امر التجريد في مثاله فكيف وفيه كشف الاحتراز بكل
 من جزئي الوضع على ان اللفظ معن عن الصوغ اذا ما من اللفظ الا لصوغ
 فلما نذكر في ذكره الا ليعلم بقره المعنى ولا لفاظ الدالة بالطبع ^{لدا}
 الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليها الدليل لان جعل الطبع في
 مقابلة الوضع وبقيت حروف المعاني اي حروف تعديها باسمها كالف
 بانا وهي الحروف المباني المقابلة لحروف المعاني فان قلت قد وضع بعض
 الالفاظ في اغراض عن عموم تفسير المعنى وقد اجيب عن الاشكالين بان
 ليس هنا اي في مقام لغز تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمة المفردة الى
 الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في نفسها
 مفردة او مركبة وذلك لان النقص الاول انما يتجلى على تلك الهيئة لا يدخل
 للافراد والتركيبة ولذا لم يقل الالفاظ مفردة بخلاف النقص الثاني

فانما

فانما يتجلى على تركيبها ولذا قال او مركبة فليس هناك اي في
 مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة ما لا يدل
 جزء لفظ من حيث انه جزء لفظ بمعنى حيوان ناطق كما لو كان على شخص
 الثاني مفردة لانه ليس سمها كذا للمعنى الاعتبار وضعه العلي به حتى
 بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى وقيل انه يوهى ان اللفظ
 موضوع للتح وذلك لانها اذا عبرت عن شيء ما فيه معنى الوصفية علفت
 بها معنى صديقا اما في صيغة فعل او غيرهما فهم منه في عرف اللغة ان
 ذلك الشيء وصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى بالاسم
 قال يوهى مع ان القاعدة يقتضيه اقتضاه يتبنا الظهور المراد هم هنا
 كما يتكسب في مثل قل قتيلا وهو مجاز بطريق المساندة فكذلك المفرد
 ومعناه ما لا يدل على كونه حقيقة لانه لا يدل على جزوه على جزوه معنا
 المفهوم من كلام الشيخ الرخمان الا في اوصافه للفظ عند المنطقين و
 للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ ^{لدا}
 وبالعرض المعنى وكان النكتة فيه التسمية وكانه النكتة لغيره في تقدير الوضع على
 الافراد وكانه لا حصن لاعتبار الافراد الامعاء اعتبار الدلالة او ^{سئل}
 وهو الوضع حيث ان تصفيتها المضمرة فاستقيم صيغة السابق الزماني للسبق
 الرتبي فعمله حال من الممكن في وضع ان قلت لو كان حال الامنة

كان يجهل كما في ضرب قنماز بدأ فلما لان لم يزل عند الكل فان بعضهم يراون
 رتبة الحال وهي انما عن الفاعل المفعول به فلو سلم هذا لكان الراكب قسمة
 والركب على اثنين في الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة للفظ الثاني
 او اذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما عليه لا يخفى في ان افراد المعنى يؤول
 الى افراد اللفظ اذ من المعنى شيخ الساجي في نحو في الحال عن النكرة
 من غير اشتراط سندكون لا يقال لو كان حالاً لم تقدم عليه لان صاحب
 الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرداً فان تقدمت اليها
 عليه لم تنفع عند اكثر الجرمين كما فيهم من كلام اللطفي في الايضاح
 فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولاً له ومفعولاً له فاعند
 عامل الحال وصاحبها لافراد المركبات الفاظ موضوعه بالوضع
 كما اشهرنا اليه فيخرج به عن هذا الكلمة مثل الرجل ومثل رجل فان اللام تنصرف
 والتنوين معروف المعاني اتفاقاً واما ثانياً فيثبت الحركة والقانون في اللفظ
 وعلامة التنبيه للجمع كسماً وسلمون فذهب الشيخ الرضي وجاء على اللفظ
 من حرف العطف وذهب جماعة الى انهما من حرف اللباني ومعلوم مجموع
 الصيغة والاولى اللفظ للضم الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
 بنسبة الدلالة اليها كما نسب الطلبة الى السين استفعال للمطاور واللامون
 بفعل واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب بمعنى تشمل الحركة الا
 والبنائية

والبنائية

والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله الا ان كان الحرف الاخر في
 قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق الاعراب هو قائم وجعل المجموع كلمة واحدة
 فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصرى وجبلى وجراد وروان
 الرجل ورجل والجمعي والمجموع والفتى بالواو والنون فان للعرب في الاول
 الاخر الثاني وفي الثاني الاخير الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية
 والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل مع انه صريح باعرابيه ان قلت
 ما توحيه الاعرابين لكلمة واحدة وقد اعراب ليس الا لتقدم القسمة والقسمة
 للقسمة في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي
 الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمان وقال صاحب اللباب ان الاعراب
 اخوة محكي كما في تأبط شراً لما كان الاخر مشغولاً والاول فارغاً اظهر اعرابه
 في الخبر الفارع كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء وفي الغير ليس لعبد الله
 على الاعراب واحد ولا يخفى ان العلم ان الفرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ
 وتصحيح اعرابه فاهل جانب اللفظ ولليل الجانب المعنى لا يلائم ذلك الفرض
 ولا يخفى ان ذلك الاحوال لا يجري في كل ما عدا ثمة الامتداد لفظاً وحده
 بل فيما اعراب باعراب الكلمة الواحدة فانه لا يلق لفظاً واحدة فكذلك قوله
 وفيه انه ان اريد باللفظة رضى ما يطلق عليه اللفظ كحركة الاستفهام لم يرد
 في التعريف الا ندر من الكلمات وان اريد بالرفع وحده لم يخرج عند

عبد الله علمان ان يريد خصوص واحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظة
 للذة والمفهوم منها ما تكلم به وفقه قلنا لا يشهد في جواز التكلم بعبد الله علما
 وفقه بل يحبان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرء ما تكلم به مرة
 ليس فيه ما يتحان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علما لا سيما ^{لأنه} لا يشهد
 ان يتكلم به مرتين وبقي مثل قائمة وخرج بقوله داخل الى ما حذر ^و
 لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وهي ثلاثة اقسام وصيغته
 ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعة ان كانت بسبب صدور الدال عن الطوية ^{عند}
 عرض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك كدلالة لفظ وزير للمسمى ^و
 الجدار انما قيد باذود وزير فدل على شاهد لم يظهره للدلالة ولم يدل كما قال ^{الشيخ}
 قدس سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لامن اللفظ اي منقصة
 لاهذه الاقسام السري بتلخيص القسمة بيان احوال الاقسام واخلاها
 مادة وصورة في الكلام مخضرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ^{متعلق}
 به لانها قيل هذا الخبر عقلي وتوجيهاته في قوة بقسامين كل منها دائر بين النفي
 والاثبات كما يرشده الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطع اذ ليس
 لتلك الاقسام مفهومها محصلة سوى اخرجها التقسيمان اما مستفها
 قيل التصدير هكذا لان حالها اود لالتها اما ذات دلالة ولا يحق ان تصدق
 الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القول اما تصدير الحال والدلالة فلا يتأ

مقاله

فلا يتناسب مقام تفسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والا فل اسم وفعل والسيد
 عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا يتغير في الدال
 وعدمها ولا لالتها لا تصح حمل عدم دلالة عليها مع ان الضرورة التي دعوتها ^{للتقدير}
 انما تنقش من الثاني فالايق التويل فيم لا في الاول وما تقدمه الذات فيقال فما
 اقتضاه زيادة ان وكذا اجل ان يدل على الدال قال السيد قدس سره السيد
 في هذا المقام مبني على ما حكى به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو ^{ضع}
 هذا المصدر بدله اخرج الى ما ذكر لكن النظر الى الغنى يعني عن اذ ليس في معنى ^{المصدر}
 حقيقة ولا يخرج عن خدشته من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركبها
 استيناف لانه لما قال ما كذا وكذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني
 الحرف الثاني للحرف الثاني الاول ما كذا وكذا معطوف على الحجة
 الاستينافية ذلك ان تعطفوا لانه تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني
 الاسم والاول الفعل لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الراء اي
 طرفه اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفي جانب من الكلام لانه قد
 يقع حرف له نحو زيد لا حجر ان يقترن ذلك المعنى للدلول عليه بنفسها في الكلام
 عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن الكلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن ^{بحد}
 الا من صدح التحقيق كضرب المصدر او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب
 في الفهم كضارب ما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون لهما مع كلمة

كما اذا اتفق مع فم ضارب فم الزمان ما خرج من الزمان السمي سما
 حالكونه ما خرج من واحد سمو بحركات السين حذف الواو ثم نقل حركة السين
 الى ما بعدهما ليصح الوقف عليهم في بجزء الوصل مثلا يلزم الابتداء بالسيا
 لاستعلائه على الخويه لانه يرفع للسمع وقيل من الرسم ويدققا
 وسمي وجعل على اسماء فانه لو كان كاقيل كان فعله وسم وجعل اسماء
 القلب بعيد لتضمن الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم للدلول قال قد
 علم الواو للاعتراض والتشبيه من لاحديه الاشارة او للعطف على اخبرتها لبقا
 او للعطف على العلم بالاخصار الذي افاده الدليل اي علم اخصار الكلمة وقد
 علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للمحال قال بذلك
 البناء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع الضم لزيادة التكرار في الذهب والجمال
 انكشافه واختار في ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لوجوده قال
 كل واحد منها اضافة للمحال كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها اضافة كل لبيضا
 واحد بمعنى اللام لكنه يمنع التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو قوله
 كيون الاحد وكل رجل وكل واحد من واحد من قوله منها للتبويض والجار مجز
 صفة لقوله ولعد وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد
 الاو با وهو العرف للمباح المانع وفي هذا المقام لان المركب ما يلا اشارة وقفا
 الامتياز لا يلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم والله در المضم الذي لا يقع

اللبس وفيه خبر كثير عند العرب فلزيد به للميزان افعال في الدم لا دره اي لا كثير
 خبره وفي الملح هو الله دره وذلك لان العرب اذا اعطوا سميًا لبنوا لاسم سميًا
 تصد الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبس والمعنى تعجب
 لرب ام رب بده كما ملا في العلم والقدر في العجز واللام الصفات الكمالية قال
 الكلام لم يعطف على السابق لانه فضل اخر من الكلام في اللغة ما يتكلم به
 استعمال استعمال المصدر فصيل كالكلاما كما عطف عطامع انه في الاصل اسم
 لما يعطى لفظ تضمن تضمن الكلام الجزئية ان يكون كل واحد
 منها في ضمنه فان التثنية اخصا المظف فكانت في كلمة قبل ورجعت لبا لل
 المخرج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكل مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
 مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنا مع اخرج الى ان باول ان يقال المتضمن بالفتح كل
 واحد من الاجزاء الكثرة ولا يخفى ان هذا القول ينوي على جعل السبب في الكلام
 مع الفاعل لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل محسوسا ولم يجعل جملة كافي الشرح اخرج الى
 التاويل فلا يلزم اخطاها فيها اذا تركت الكلام في الكلمتين تضمننا
 سبب استجواز ان يكون البناء للاتصاف اي تضمننا ملصقا بالاسناد والاشارة
 احدا الكلمتين اي فهم احدا الكلمتين ونسبة احدا الكلمتين حقيقة او حكما الكلمة
 ما يبع وقوع مفرد موقفة لاق يخرج عن الاسناد الذي من خواص العلم قال تبا
 ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل للاتصاف بين الشرط والجزء كما حققه السيد
 يخرج عنده قطعا اذ لا يصح العين عن طرفي الشرطية مفرد والدليل على انه الرابط

بينها صدق فذلك ان ضربتي ضربتك وان من ضربها المخاطب ^{يفيد} _{يحدث}
 المخاطب لي من شأنه ان يقصد به افاة المخاطب فائدة يصح الكون عليه اي
 لو سكت المتكلم عليه لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة ولنسبة الى القصور في
 باب الفائدة فيدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل فيها
 الجملة التي هي علم ومضونها المخاطب خرجت الماهلة العرفية اما المركب ^{سبقت}
 ومهل فلم يخرج سولو كانت خبرية لا محكية بهاعن الواقع ^{سبقت} او التثنية
 او غير محكية بهاعن الواقع في حكم الجملة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
 محلة فجزوا التفسير عنها بما يفيد الاحبال وهو المفرد اعني قائم الابدان
 فانه في حكم اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج
 الى هذا التثاويل بل ما حققه السيد الشريفين ان الالفاظ مجردة عن النفس
 بل هي يحضر بانفسها لا بد والتز في من السامع فيحكم عليها وليس سبقت فليت
 بالوضع لتبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا
 عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذ لم يكن للالفاظ موضوعة
 لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحق التثنية بها قلنا ان
 الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامها وخواصها وان الاخبار
 عنها ولحق التثنية من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في
 غير الاسم اذ كان ذلك الغير موضوعا للمعنى مستعملا فيه واذا لم يكن كذلك
 فبان الاخبار عنه ولحق التثنية له والالفاظ كلها امتساوية الاقدام في ذلك

مثلا نقول

مثلا نقول من حروف حرو ضرب فعل باض وجسوم اهل اعلم ان كلام الضم
 في ان نحو ضرب زيد فانما مجموع كلام لا يخفى ان يلزم عليه ان كتاب تحقق اوله
 من الكلام في هذا التركيب اخبارا ووصافا او جملة قسيدة فان الكلام ^{هو}
 القسم والجواب التسمية للتاكيد او شرط فان الكلام هو الجز على زعمهم وعما على
 التحقيق فليس من الشرط والجزء كلاما بل الكلام هو المجموع ^{عبدال} الكلام
 فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيه وسيله لا ان المقدم بذاته ذلك
 اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التقين او الى الاسناد
 وكما قيل لان الكلام مسوق للكلام ويبدء ولان قوله لا يثا في اشارة
 الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كان قوله وهي اسم وفعل يعرف وتقسيم الكلمة
 بعد تعريفها وانما صرح فيه بادوات الحصر للضمان بان التركيب العقلي
 من قبيل الاثنين يرتقي الى الستة الا في ضمن هذين حقيقة او حكما وذلك
 من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين والضرف وانما قد
 هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم او في ضمن الترتيب تقدم الاسم ^{الفعل}
 مع ان اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقدم الفعل
 على الاسم كما في بعض النسخ فغيره موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل ^{الفعل}
 بتقدير ادعوا المقول الى الانشاء قبل التقديم او بعد
 اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرنية على ذلك

الاسم من اقسام الكلمة كائون في نفسه جعله صفة للفعل سواد مع ضميره الى ما اولى مع
 ولم يحل بحرف لغو لادل او حرفا حال من ضميره حتى معناه على الاول ما دل
 بنفسه وفي جهة ذاته على الثاني ما دل حال كونه معتبرا في جهة ذاته لان
 جعل في معنى الباء بخلاف المذهب المختار ومجاز غير مشهور في التعريف
 وان الدلالة الوصفية غير ثابتة للفظ في جهة ذاته بل هي ثابتة بالقياس الى
 الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور في دلالة الحرف ولا تصور
 الاحتمال بصور او التفاتا الى غير ذلك الاحتياج قبل الوضع اليه
 على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور
 في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها
 يحتاج في تفهيمها الى صيغة ذهنية تقدم للرجوع في ضمير الغائب وتحتاج
 والتكلم في ضمير المخاطب والتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك
 وبالجملة توقف فهم المتر على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم تصور
 في الدلالة لا يستلزم ذلك التصور توقفه على الفاعل والفاعل
 ما دل عليه معنى باعتبار في نفسه اي ملحوظة في جهة ذاتها او ملحوظة في
 ذاتها او تنسب اليها هذا الحكم في جهة ذاتها باعتبار او خارج من كونها في
 وسط البلد قريسية من بيت الفلاني اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم
 في جهة الحرف على المعنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يوجب مقاد
 قولك قمية الدار في نفسها كما وقية الدار في غيرها كما بل يوجب في نفسها

ويعلم ان الجدل

ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده بان مؤدق في موضعين واحد بل لا يتصور ذلك الا
 كون المعنى ملحوظا في غيره مقبول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير فجامع
 كونه متساويا وكذا حكمها بل المقص النسبة بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتبار
 اخرى وان امتازا كما ان في الخارج موجود الخ اي كما ان موجود الخارج
 قد يكون وصفا لا مورا تباله وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا
 لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه للعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر
 لاستعمال اللفظ في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرضي القاهر بالجوهر
 لان ينسب الى ذلك الامر بل يظن في كما يذب العرض الى المحل بلفظ في والمعنى المستعمل
 شابه الجوهر مع ان يقال انه كاشف في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر
 قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره والملاحظة غير بهذا المعنى والمراد بالغير
 هو المتعلق فلا يصح لشي منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
 بل هي ملحوظة في جهة ذاته تفسيرا لقوله مستقلا بالمعنوية من غير حاجة
 الى ذكره لان المتعلق لا يبالى الذي لا يتصور الا ابتداء وبدونه وهو شي ما مفهوم من
 لفظ ابتداء ولما كان ذلك للمتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كقولنا
 هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر معلقة بضم الكلمة ليدل
 لاحاطة في الدلالة من دل على كذا وهذا هو المراد بقوله ان الاسم لا يعنى
 ان ليس مرادهم بكون العرض في نفس الكلمة انه مدلولها حتى الكلام عن الجدل

الحرف في بل معناه انما اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى الذي فكأن
 نفع قلب الكلمة كطرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقابلها
 من ان الحرف معناه كما في غيره فغناه انما اذا انتقل وحدها الى ذهن السامع لم
 ينقل معه المعنى الذي فكأن قال الجوز كطرف حال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه
 في غيره اذ به يظهر من حيث هو حاله بين السير والبصر لا من حيث هو وهو ^{معنى}
 قائم بالسير بالقياس الى البصر وجعله لا تعرف حالهما اى لغير نفسه ^{لا من حيث}
 هو بل من حيث انه حال للطرفين ومنه وبانها كان معناها مستقل
 بالمعنوية وتضمن ملتقنا بالتبع والامكان ان يعقل الا بذكر اى لا يمكن
 ان يعقله السامع الا يعقل متعلقه بخصوصه وفقد الك بين لان تعقل النسبة
 المحصورة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصها وذلك لا يعقل
 لا يمكن الا بذكر متعلقه صريحا لكونه ملتقنا بالذات وعموم من فان ما كان
 وضعه عاما لا يفيد للخصوص بدون ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات فقد
 المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير
 ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الظائر ^{ولفظه} من موضوعه لكل واحد
 من جنسياته لانها لا يتعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع باستعمال والقول ^{انه}
 محال للحقيقة له بالاضرة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية ^{باعتبار}
 كما قيل لانها خصص للمفهوم الاستدلال لو خطت سجا وابتات الافراد له بالاشارة
 عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصد لكن لا يتوحيح معناه فيقال

منه بالحي

معنى من ليس خبر شيئا لا ابتداء بل لا ابتداء من لو اضره وان في
 نفسها يابى عن الالتفات البتة وقصدا واذ عرفت هذا علمت و
 دعت ايضا لكونه المعنى في غيره من المعاني وفي كلمة اخرى عدم الاستقلال ^{المفردة}
 ظاهرة في المعنى الا حيزا يكون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع
 ورقة العبان الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك الحرف عن لغيره
 وادباج الضمير الى المعنى اى يهرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب
 لعدم مسبقها لالم لان معانيها مفهوما حكيمة مستقلة بالمفهومية لا يقال
 لو كان كذا لان تصح الاخبار عن فروق تحت وقدام وخلفا واخبارها مع انها
 لازمة الظرفية لاننا نقول المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه اذ اخذ في
 حقه ذاته ولا يتحدح في استقلاله امتناع الحكم عليه اذ به بما يعرضه سواء كان
 ذلك العارض جبر المدلول ما يدل عليه كى واخرجا عن ك الطرف المذكور فان
 يعنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني لكن لما جرت العادة باستعمالها
 ايضا ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان
 يستفاد للخصوصية من جهة الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستقلا
 فيطلق وان يستفاد للخصوصية من جهة ضميمة الضميمة والايح الاخبار ^{عنه}
 كما يقع الاخبار عن ابتداء سير البصر وغيره تأمل باعتبار معناه ^{فقد}
 فيه ان الفعل يحتاج الى غيره بقوله غير مقترن ولو ارد المعنى المطابق لم يدل

فيه لان المعنى الطابع للفعل باعتبار اشتراكه على النسبة غير مستقل فلم يخرج الى ان يخرج
بقوله غير مقترن قال باحدا الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعدا
ادها كفت مؤنة القيس وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنده وهو بعيد
ولما بعدم الاقتران اي المراد بعدم الاقتران معنى المستقل لا يكون ذلك لعدم
حسب الوضع الاقل اي الوضع الغير لسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم اول
او مركب فدخل فيه زيد ويشكر عليان لان معناها العلي غير مقترن باحدا الازمنة
في الفهم عنها بحسب الوضع الاقل وذلك وضع الفعل ودخل فيه لزيد اسماء الا
لان معانيها المقترنة باحدا الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحدا الازمنة
في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم ومركبا اضافيا وجارا ومجرورا
كما سيظهر ويخرج عن الافعال المنسوخة عن الزمان لان معانيها وهي منسوخة
عن الزمان مقترنة باحدا الازمنة في الوضع الاول وفيه يجب ان معانيها ^{بعد}
الانسلاخ انشائية وتلا المعاني الانشائية غير مقترن باحدا الازمنة بحسب الوضع ^{الاول}
ويكران يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقبل خرجت عن تلك الافعال الا
معنى المستقبل في تلك الافعال ليس الا ما يقا ربه صفة الانتاد وهو بحسب ^{الاول}
مقترن ذلك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران معنى المستقبل بحسب ^{الاول}
الوضع فدخل فيه زيد ويشكر عليان لانها بحسب الوضع العلي غير مقترنين باحدا الازمنة
ودخل فيه لزيد اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاو المعاني الفعلية ويكون الحكم

بمقتضى الازمنة

باستيها بحسب الوضع السابق بناو على العليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون
مركبا خرج عن الافعال المنسوخة عن الزمان بناو على ان لا وضع لها بازاو المعاني
الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية
والافعال المنسوخة في المعاني الانشائية بعدا غير محي للمعنى كما يقتضيه ^{صطلاح}
عبارة لم يملك هذا الطريق ولهذا لم يحل في عن شبهة سائر الافعال بانها
معنا المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الا
لانها فيها قال الشيخ الرضي العربي القح اي الخاص بما يتناول صرعه انه لم يخطئ
لفظة اسكت فدخل فيه اسماء الافعال الذي جعلهم على ان قالوا انها ليست
بافعال معناها الافعال صيغته وقبولها لما يقبل الافعال كالقنوين والام التمر ^{بف}
وكون بعضها ظرفا وكون بعضها جارا ومجرورا محروبا فانه قد لا يعمل ^{بمصدر}
في الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصلها ^{ما لم يكن}
اصلها المصادر والناسبة بينهما وزنا والاختصاص الحاقها باخرهما من محروبا ويزيد
على وزن قوارة فاصل اليها هدية كقوية قال قدس سرم في الحاشية
الرجاحة تقوي اي فتح قوارة وقيام على فعله وفعلالا محروبا ما لم يزل
اي تقدم وعليك زيدا اي الزم فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على
ما قيل من انه للمحال حقيقة والاستقبال مجازا وبالعكس قال مير جواد خنجر
تقدم للاهتمام به والقصرا ومبدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن

ومن الناس من يقول انا ولا بعد ان يقال فيهم ^{ان} الذكور اقل من المتركه ^{بصفة} بصفة
 جمع الكثرة على كثرتها التي بها والعشيرة قالوا انما يتلغق قريبا من المثلث ومن التعبدية
 بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة كما تارة ابتدائية ايضا لتيتم هذا اللفظ
 هذا من الناس ومن الانسان لا يقال فيهم منه لانه لو لم يات بمن كان الحكم صحيحا
 عارض الشبه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لا اقل من لان
 وان اسلم فلا نسلم ان اقل مرتبة عشرة اذ لا فرق بين جمع العلة في جانب الثلاثة وبين
 سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فلذا لا يجوز غير عشرين وخاصة الشيء
 ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يفيضة يختص من الجزاء اليه وانما الفعل ما وجد
 في شئ ولا يوجد في غيره امتثالا لمناسبة بين المعنى العرفي والعرفي باجتماعه فيه
 ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقص امتيازها عن بعضها ما عدلها وهو
 الجنس والعرفي العام ذلك عن تخصص لفظها بالخارج المحمول بشهادة المثال
 والاعتقالات الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما في ظاهر الامر وطباق النزاع عليه
 ويؤيد لفظه الحد بالجمع لكان عند الذكور من مفاصل قبل الساحة المشهورة
 وهي ذكر المبدأ واردة الشق قال دخول الام اي الام باعتبار دخولها
 قال في اللذان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك لا يجب الاقتران
 ولا الاقتران للاسم بها وتربها اي لام التعريف اختار ان لام الام
 ولان الاستدراك كان الام فيها بدل لام المضاف اليه والعهده الخارج ^{الذي}

والنفس

والتفسير بان الواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه لكان شاملا للام في لغة
 حمير وهي قبيلة من طي وشاملا لغيرها لانه لانه لا يتغير عن الظهور والخصاصة
 بالاسم عقلا فان القابل للمدح ليس الاعمى لاسماء في مثل قوله في حوا
 حمير قال من امير امصيام في امصر لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض
 اللغات ويجوز ان يتولى ان الهم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف
 وفي اختيار اي في ضمن اشارة الام على حرف التعريف وفي اختيار الام
 على الالف واللام هذه الاشارة وهي اللام وحدها لان لفظ التعريف ^{التكبير}
 وادليله حرف ساكن فلذا دليل لفظه في توافق التقديس في الدال ويتوافق ^{بها}
 زيدت عليها هرة الومل مشوحة مع انها مكسوة في سائر المواضع لان الحقة
 فيها مطلوبة للكثرة استعمالها الى انما ال كهل وليضو لوم يكن كهل ^{الناس}
 كسرة الهرة وفيه ان عذر قد سبق الى انما الهرة يضعفه شيوع حذف حرفي
 الوصل والعلامة لا تحذف لانه يتبعين معنى سمعت عن بعض الاصل اقل
 عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الرخشي ان الام الداخلة على اللفظ ^{الذي}
 ارد به معناه فهي لفظين معنى مستقل ومختص في الجنس والعهد للام مطلقا
 قد تدخل على اللفظ والاعتقالات فيه فلا عهد ولا جنس الام الداخلة على العرف
 بالترقي المقتضى بدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه لو ارد به جاد الامة
 غير بتعبية ضمنية ام يجوز دخول الام على الفعل المحرود عن الزمان النسبة وهو لا

قياس الهم الآن يوح ان هذا القليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن لا يمكن ذلك
 عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلنا حاله محتمة او يقال
 تجرد الفعل عن النسبة وكذلك سائر الخواص المذكورة اعلم ان تلك
 كما انها ليست شاملة لثابت اكثرها خاصة حقيقة بل اضافية لدخولها غير
 اذ لم يرد به معناه نعم اذ اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الا
 والخاص ثم علم انه اختار هذه الخواص لان كلامها ايضا لا يختص
 الجوز وهي كثيرة والنسب لا يختص بواحدة ومعانيها والاضافة لا يختص
 كونه مضافا ومضاف اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه
 لا يختص بواحدة موصوفا واذ حال فيه مفعولا وميلا وايضا لتلك الخواص
 ومزايا كثيرة مبنية في علم العاني لا يوجد في غيرها من الخواص ومنها
 الجوز والجوز كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه ويح كون عطفها على الاسم
 لفظا او محلا واو يد بالجو مصدر مجر مجبولا كان عطف على دخول الاسم
 عليه للنسب وانما قدم الجوز على النسب مع انه بينه وبين لام التعريف متساوية
 التقابل لانها اذا جتمتا في كلمة كان النسب مما خرج عنه في الوجود واما تقدم
 الاسم عليها فلان الصدر موصوفا واما تقدم الثلاثة على ما بقي فلانها لفظية
 وهي انهم من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقدم الاسناد اليه
 الاضافة فلانه مداد الكلام ولصحة خواص كثيرة لانه اثره في الجوز

اثره

اثره الجوز حرف مجر مع الفعل الى الاسم ويعضد الاول حرف الجزر واما الاضافة
 اللفظية اي ما للجوز الذي ليس اثره في الجوز كما في الاضافة اللفظية فلا يوافق اول
 الاضافة كما ان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكون كذلك بان يختص
 بيان الغائبة بانها مقصورة على وجهي احداهما ان يختص بمقابل للاسم وهي
 هو الذي يختص به الاضافة للمعنوية وذلك ان القسم المقابل ليس الا للفعل لان
 لعدم استقلال معناه غير صالح لان لا يضاف اليه شي وثانيهما ان يرد على
 بان يدخل الفعل والماد به كون الشيء ليسا اليه لا كون الاسم مسندا اليه
 تقبضه ساق الكلام ولا يحمل الحكم عن الغايبه وتوجيه ذلك ان الخواص قد يذكر
 ويورد الحكم عليه لا بخصوصه بنوعه فكان كان المقصود قال والاسناد الى نوع الاسم
 ومطلقة وفايد هذا الاداء اذ احضر بان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا
 تعرض فيه لما لا يدخل في الاختصاص وهو الشيء وان الحكم المنقول بالمضاق ^{يعبر}
 قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كانه في علامة الرجل الحية ان معناه علامة الرجل
 مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذلك نقول القول ههنا ان معنا
 من خواص الاسناد والشيء وذلك ان الشيء هو الاسم والحيلة يجب ان ينظر الى اللطيف
 حتى يكون الحكم مسندا سواء كان ذلك المنظر قبل النظر الى المضاق للمضاق اليه
 او بعده والقول مرجع الفهم الى الشيء المذكور في الطابع اوله المنظر بعيد
 لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل متساوية الاسر من طابعه لا من غير

١٣

معنا الاسم فانه لا حقة على وجه منساق الى شي او منساق اليه شي فلذا كان
 للتقابلين من التعريف والتخصيص تقليل اشراك الافراد والاراد بالالفعل
 الا الطبيعية فلا تقبل التخصيص وفيه تاقل لجوز ان يقول ضرب يوم وبدأ برض
 الطبيعة ولا شبهة في ان هذا الاضافة للتخصيص لا يخفى ان هذا النوع من ^{التخصيص}
 حاز في الفعل كتحضيره بالظرف والحال ان قلت جريا منه فباعتبار معناه
 المصدرية وهو معنى سمي فلم يوجد الاسم قلنا المعنى المصدرية سولو كما
 في قالب المصدر والفعل الصالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرية ^{المداولة}
 عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا صرح بذلك
 لم يصح التقضي الملاقى مرتب بزيد فان الربط للمدولة بالسبب ليس الا بمرور
 وزيد والتخفيف في الكبح في التوسير او ما يقوم مقامه كما
 يوجد شي من ذلك اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه الطريقة البتة
 واما ضربنا الاضافة يكون الشيء مضافا ولا يخفى الناعث المضاف والمضاف
 جميعا واما المرحل في مقابلة كون الشيء مضاف اليه اذ لا دليل على تقدير اليه
 والعلطف على الاسناد بعيد وقوله قد من مره فالاضافة بتقدير حرف الجر
 ولان المعنى رد عبارة المفصل بين هذين الملاحظين حيث قال والاضافة
 كذلك يعنى من الجواس الا انه لم يرد بها الاضافة مطم فان اسما والزمان ايضا
 لا الفعل ولما اراد المضاف و اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بآويل ^{المصدر}

اشي

انتهى ان قلت كجدة تصح اعادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة في انما يتحد بين
 المضامين حالة مقبسة تارة الى ظرف وتارة الى اخر فقلنا يدعى انها يجوز
 ان يتصور مجردة من خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها ان
 يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك مجاز فيه وحمل الجميع على ذلك
 على سبيل البديل بعيد لان الفعل والحيلة اشارة الى الاختلاف القولين ^{ههنا}
 المتكفي الى الاول كما قلنا وذهب بعضهم الى التناهي قال الشيخ الرضي الظاهر ان
 المضاف اليه لفظا في نحو ايتلد يوم قدم نبد الحيلة الفعلية لا الفعل وحده ^{كا}
 ان الاسمية في قولك اتيلد من الحجاج والامر هي المضاف اليها واما من ^{حيث}
 المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقد سبق بنا وابل المصدر
 ينبغي ان يكون هذا القول مرصدا ليل اختلف السابق من اختصاص الخبران ^{المرتب}
 لانم للاضافة اليه واختصاص الاانم مستلزم لاختصاص الملزوم ولما
 يخالف قول المتن فيما سياتي انما اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه ياب
 عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي والدليل على ان المضاف
 اليه هو المصدر تعريف المضاف ^{الفعل} ببع خلق التريف نحو ايتلد يوم قدم زيد الخازر
 البار واما انما فلا اطهر من صحة هذا المثال ومجى قلنا في كلامهم قال وهو رب
 من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفاء وهو محل اظهار المعاني وازالة
 فسا الالباس ومن عربت الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها والوجه في الاطلاق

العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بل لانه كذا في الا
 وفيه انه لو جاز احد صفة من لجان ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القيا
 ما ذكره قال ذهني من البناء المقصود فيه القرار وعدم التعريف وذلك لان
 صوغه في غالب بنى لا تغير بالبناء قال فالعرب الفاء للتغير والمصحح لذكر
 الفاء الموضوع للتعقيب على التغير كون ذكره في الاك المفسر بعد ذكر المفسر
 الذي هو قسم من الاسم يعين الالام الداخلة على قدا اسم العهد والاشارة
 الى القسم الذي هو الاسم العربي وفي الالام ذكر احوال الاسم واقسامه
 اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يق من ان التعريف غير مطرد لا
 يصيد على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاسم لان الشئ لا يشبه على
 ولا يناسب نفسه وكان يندفع به ذلك القصد يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه
 العامل اذا عامل للمبني الاصل فذكر الاسم في التحقيق وقيل في فعلنا
 لان لزوم مشابهة الشئ نفسه لان لهما اماثلة ليشبه بعضها بعضا
 بحيث لو ان يقال والثنية هي المتابعة المنفية هي الشابهة الموجبة للبناء
 وهذا المشابهة منفية عنه والالزام الالزام ان بناءه بعارض
 المشابهة لا بنفسه الذي ركب مع غيره المركب مطلق على معنيين للضموم
 لما يستعمل بجمع والمضومين ويستعمل من فالركب بالمعنى الاول زيد
 في قام زيد وباللغة الثاني مجموع قام زيد كقول احد الحقيين زوج ^{المعنى}

زوج

زوج اعترض عليه بان المتبادر من الركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات ^{مجمولة}
 على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل ببلبل تركيبا يتحقق معه ^{على}
 لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي وبعيدان يراى بتركيب مع القا
 انضمامه معه معني يتحقق العامل معه الذي لم يشبه ايام يناسب فير الاشبا
 الذي هو المتبادر في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان المتصفره بذلك ^{ذلك}
 لان مانع للاعراب هو الثاني الحصرية الاول ولذا قال النبي ما ^{ما}
 مناسبة مؤقوفة في منع الاعراب مبنية في بحجة البنية ولا يلزم في التعريف ^{جملة}
 كما يلزم فيه اذا ضرت المناسبه بالمناسبة التي لها حق ولم يبين فان الحق عرضا
 واسعا وليس بعموم مراد اي البنية الذي هو الاصل في البناء لم يفرقا اصله
 لان هذا المعنى لا يخصص في الثلاثة لان اصل جمع الافعال البناء ^{الاعراب}
 عارض المشابهة بالاسم ولان فيه حرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من ^{من}
 الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصل دون العرض والمتبادر مما اصل البناء ^{ان اصله}
 بيتي سواء بيني كما واصله عرضة الاعراب وهو لما يفرح كان عن المصنم
 وزاد بعضهم الحجة من حيث هي جملة فاعتبر العلامة يعني ان العلامة الكفي
 في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجه استبا الاعراب فيروا وجد كزيد في قام ^{زيد}
 اولم توجد كزيد والمصنم كيف يدل زاد مع القابلية وجود الامتياز التي يستحق
 الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة ^{الاصول}

عند الجمهور كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ العرب ووجود الاعراب في افراده
فتوهوا ان حقيقة العرفية فالك ولم يعرفوا انه من عوارض المفاخرة ^{فان}
باحكامها كذلك اي معرفة تتبع والسمع منهم مستغن عن تعلم ما جبه المدون و
رتبه بخلاف من لم يتبع اصلا وتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
العلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النسخ اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النسخ
او حكايه عنده على اختلاف فيه فالمقصود من معرفة العرب للمشاره الى ان
ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيان ان
من تعريف العرب ان تعلم العرب لوجبه صالح لان يكون وطا الحكم بان هذا
او قال مما يختلف اخوه باختلاف العوامل بان يق هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخوه باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخوه باختلاف العوامل ولا شبهه
في حصول الوجه الصالح من تعريف المضم الصالح ان يقول زيد في قام زيد معرب
اي مركب لم يشبهه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخوه باختلاف العوامل فزيد
مما يختلف اخوه باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الصالح
من غير صالح لان يكون وطا الزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الذات
التي منه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما اختلف
باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف اخوه باختلاف العوامل فزيد مما اختلف
اخوه باختلاف العوامل لزم ان يكون الصفري عين النسخ والصفري مقدمه ^{والنتيجة}

متاخره

متاخره عنها ابتداءا وبواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وتقداسا
الى الصفري بقوله من معرفة العرب اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب وكذا النسخ
بقوله ان يعرف انه اي ما عرف بانه معرب مما يختلف اخوه باختلاف العوامل
والى الوجود بقوله حاصلة معرفة هذا الاختلاف وتعرفه برباي سبب مفهوم
الاختلاف وتعرفه مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
المعرب الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصفري بحمله والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لانه دخل التفصيل في التوقف فان الحكم
بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتها الاحمال والتفصيل
ومن هذا لا يستمر عليه حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل
ذات الدال والتبدل الحكي تبدل دلالة المقصود مع بقا الذات فان هذا
التبدل في حكم تبدل الذات صفة اي حاله شبيهة بالصفة لاصفة ^{اختلاف}
لان الحركة لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها انما بقوله قال بان
العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجع على فاعل وكيف جابج عال
على عوامل اجيب بانه صار اسما الداخلة عليه يخرج عن حكم العرب باختلاف
منوا ومنوا معنى باختلاف العوامل الداخلة على المتفهم عنه كما زيد قد
عزل ومررت بكر وانما خصنا اختلافا بكونه في العمل كما ينبغي عند العنو
اي يختلف لفظ اخوه اي صورته اخوه او قد يراد اي يختلف اخوه بحج التقدير

متاخره

سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلي او تقديره صيغة كافي عنحي
 او بحسب الصفة فقط كما في جبلي وغلاي فان اخرها لا يتبع عن قبول الاعراب
 الفرض والحكم ان كان يتبع عن قبوله بحسب الخارج اي يختلف باختلاف لفظ
 او تقدير اي اختلاف منسوب الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما الفصل
 ملفوظا او مقدرًا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظا بحسب اعتبار
 وسببه لوجعل الحركة لفظا ولا يحتمل قوله لفظا او تقديرًا تفضيلا للعوامل اي
 كانت العوامل ملفوظة او مقدره لان العامل لا يخبر في الملفوظ والمقدر لانه
 قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الا في التقدير واللفظ في بيان ضبط
 الاسماء وذلك لان الظاهر ان اشارة الهمزة اليه قوله لفظا او تقديرًا
 لبيت احد ومررت باحدا وليت جبلي ومررت بجبلي وقولنا اريت مسلمين
 ومررت بمسلمين اي بدلوا هاتين صورتين فاذا نظر في شموله للمثنى والمجموع
 علامة التثنية على ما مر في التثنية الذي يدل على المعنوية وقيل عليه علامة
 فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في اخر العرب ولا في العوامل اذ كل ال
 قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل
 لفظيا فيكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق
 عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في اخر العرب وفي العوامل اعني بالمراد
 باختلاف العوامل كما مر اخذها في العمل وهذا لا يوجد فيما في عمل

المعقول

المعقول ليس الا الرفع قوله قلت هذا حكم اخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون
 لازما له ان قلت يجوز ان يقيما الاختلاف بالعوامل باحدا لازما من وجوبه
 للعرب وان لم يكن قبل يقيده بالظرف لازما له قلنا في غير الكلام عن الظم بلاشك
 مع انه بعد ذلك التقيده لغيره لانه لم يجر ان يتحقق معرب لم يتحقق العوامل
 العامل في شي من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان
 فعلية الاختلاف لم يتغير له قيل المراد باختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف
 مبدا حالة البناء وبالاختلاف الثاني الموجود وقد عبر عنه بالاختلاف
 الشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يطل الجمعية ولا
 بعد ذلك الكلمة غاية الامرات هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي
 الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذا قال
 ههنا حكمه ولم يقل خواصه خاصة ولا يخفى ان القول بانته من خواصه ذلك
 مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شي من الازمنة اذ يتحقق
 عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب ولكنها ليست شاملة
 وقت اي حركة او حرف او كان القرينية عليه شرة امر الاعراب باه
 او حرفا وما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلاف
 اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان يفرق بين مسلمان ومسلم ليس في الاخر
 اذا اخرج من النون ولجاءوا عنه بان النون فيها كالنون في المفرد ولعلمهم

اداد ولغات علمه الخيشية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جازان يجعل الحرف
 عليه بالنظر لهذا الخيشية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتشبه
 والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلناه في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التثنية
 وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام التعريف لا امتناع لجمع اللام والفتور
 ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اى تحوله ذاتا كما يتحول واوبول الى الفاعل
 واما تحوله صفة كما يتحول صفة زيدا الى فحمة اليريد العامل والمقتضى وكذا
 وصف كونه معربا قال قد سرت في العاشية لكنه ليكل بما اذا كان العامل حيا
 واحدا كالباء عبارة فالاولان ليندا اخر اجها الى السببية القرية المفهومة
 الباء الحارة وانها وما والوصولية على معنى ما انتهى انما قال فالاولى لم الفعل
 فالصواب لحوال ان يجعل الباء الالة فيسند اخر اجها اليها اما خروج العامل
 فلان الخاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموا عاملا وليس علم مؤثرة
 الحقيقة لان التاثير المتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضى فلان الالة
 سبب قرب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدلح لوجبل من تعلم الحد
 حتى يخرجها لكان احسن لكن المصن لم يجعل من تمامه خرابا بالسببية الخ
 ينقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانما سبب قربه قلنا ليس
 للعلة التامة سببية الاسببية اجرائها واجرائها متبركة من قربة بعيد
 نعم لو ثبت قربة سوى الاعراب يصح القرض بل اني لو كان المراد بالسبب

الزبير

السبب القرب لم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء الانا نقول ان
 القرب للمثنى سببا فعد علامة العلية بينه وبين ذلك المثنى ولا بينه وبين
 ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب ليق فالعبارة الصحيحة ان نقول ما يختلف
 بدلها ما اختلف فاقول لم يرد بصفة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين
 صيغتين ان قبلها يمكن ان يحيا بغيره بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة
 او عن الحرف بخصوصه بل اعلم منه ومن التحول من الكون لا الحركة ومن التحول من علم
 الدلالة الى الدلالة لكلام الاسماء والسنن ومن كونه علامة الامر من كالف للمثنى وقل
 الجمع فانها قبل التركيب علامة للتشبه والجمع وبعد التركيب علامة لها والفاعلية
 ومن علامة الى علامة كيا في التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير صحيح عند المصنف
 وغيره من العبارة فان المتبادر من رجوع صير قوله اخوه الى المرعيان الاختلافا
 بطرفه فيكونه معربا خرج حركة نحو غلاحي وان تحوله اخوه من الالة
 الى الكسرة وكذا خرج جوالوا كقولهم فاعلموا ووسموا وارجلكم بكسر الهمزة
 واما حركات ما قبل هذا الادوات من تاء التانيث وياء التثنية وعلامة التثنية
 والجمع بخارجة يرجع الضمير الى العرب لان ما المختصة بتلك الادوات ليس المصنف
 وان ائت عن ذلك فخرجت بقيد الخيشية ليس من حيث انه معرب لوجوده
 قبل عامل الجواب قبل مطلق العامل وكذلك الحال في الصور المذكورة قال ليدلح على
 المعاني جمع معنى بالمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين واللام في الليل

معتوف على اسم ان وجزها بمعنى وضع الاعراب اي وضع الاعراب في
 الاسماء ليدل على المعاني وينفع به المعاني في نفس الاسم من غير استعانة
 بالعامل والقربنية وذلك الاعتبار لبانها فانه بعيد اذ لا نظر في
 لا تصدوا لا يتبع ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان في الاعداد
 المعاني لكان للاعراب هو للاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين ^{الاختلاف} ^{للاما}
 كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره الامم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاعداد
 يضرب من المسامحة وجب ذلك ان المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة ^{كانت}
 مسند الى الاعراب من حيث اختلاف نسبة الدلالة اليه قال المتأخر ^{هنا}
 التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجود في الخارج وما به
 الاختلاف موجود في الخارج اول بان يحمل علامة لان الاختلاف
 هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذا يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الامم
 الذي ركب اولاً ويمكن ان يقال ان الاعراب ما يوضح المعاني ويبرزها
 اللاتباس بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظم في اصطلاح الامم ان
 الاعراب هو للاختلاف لا يرى ان البناء عند وهو عدم الاختلاف اتفاقاً
 ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في العرب شئيين اختلافان
 وقد بين الاختلاف لا يناسب بل لا يقع ان يجعل اعراباً فبمعنى ان يكون سببه
 اعراباً واما البنية فيلزم في الاعداد الاختلاف اي البقاء على حاله لاجل اذ

فيه لا يسب

فيه الى سبب يقتضيه بل يقتضيه عدم سبب الاختلاف فتبين ان يكون نفسه
 بناء وليس الحركة والتكون في اخره سبب لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على
 الحركات والقبائل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث
 كذا لا حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلها متقابلين بمعنى الفاعلية
 الشيخ الرضي المعاني المحتوت هي كون الاسم عمدة وفضله بلا وطرف حرف
 او بواسطه المعتورة على صبغة اسم الفاعل لا صبغة اسم المفعول كما ان
 بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء ياخذها على سبيل التناوبية وذلك لان
 توصف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي
 الاعراب والوصف الذي به اتقاء الاعراب هو كون احدهما طارياً والابدا
 لا يكون احدهما مطرداً فاذا نعتين الكسرة ووافقه لغيره الرواية ويؤكد
 الى ما ذكرناه قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني الكلمة قد يطرد بعضها على بعض
 ولا بد للطارى من علامة مميزة له من المطرد عليه ومن ثم اختلف المجازي ^{القربنية}
 والطارى الغير الا ان لا يلزم ان يطلب له احف لعل ما بل قد يعبر ^{بصبغة}
 الكلمة كما في التصغير والكسرة قد يجذب له حرف كما في التثنية وقد يكون كلمة ^{مستقلة}
 كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرءان المعنى لان الكلمة
 فان كانت الطارى واحداً لكون الفعل عمدة في ما ركب وفي غيره فلا يلزم
 حاجة الى العلامة لانها يطلب للمتمم غيره وان كان الطارى الا ان

والاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب لاختف علامة يمكن لازمه ومثل هذا المعنى
انما يكون في الاسم فبعلت علامة لا يباض حروف اللد التي اخف الحروف وجعلت
في بعض الاسماء حروف المد التي لم يتقبل من هذا التقدير يظهر وجها يقال
ان الاصل في الاسماء للاعراب وفي الافعال والحروف بناء على تصنيف مثل
معنى الورد والاستيلاء فان اخذ الشيء مقول ومستعمل عليه ومثله الطير
يقال اعتور والشيء الاعتوار بدت كرون جيزيرا والتقاو ^{المعقول}
مشد وقد جعل ههنا مستعار التعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوئة
مجازا مرسل عن التناوب وانما جعل للاعراب في اخر الاسم ^{الاعراب} لجعل
الذي هو الاصل حال في الاخر وجعل مطلق الاعراب في الاخر تحقق للحال
في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئية كما في الاعراب
بالحرف او جعل في جانب الاخر لايق على القرير الاول لم يعلم موضع الاعراب
بالحرف لانفقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعها وهو جانب ^{الشيء}
بقدر الامكان واللازم تقديم الفرع وتأخير الاصل والاعراب ^{على}
اي صفة السته والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات
للدلول وقد جعله الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عدة او فضلا ^{فقط}
جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد موصوفا ^{فان}
ان يكون الدال عليها ليضم متأخر عن الدال عليه ان قيل ان الحركات ^{الاولى}

من الاواخر

مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه
لا يجاب بان الابد بان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتأخر
التأخر الذي لا زمان في ولا شبهة في تأخر الذي لانها تابعة للمعرف لانا نقول
تأخرها الذي لا زمام لها ايما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب ^{لا بد}
بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال
ان الحركات ابعاض حروف الفعلة فيضم الحرف في الحقيقة اثنان بعدة بلا فضل
ببعض الواو وقس عليها حويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها في شرط اتصالها
به يتوهم انها معه لا بعدا فاذا اشبهتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ^{ليضم}
بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عن اعد الحروف الاخر
التأخر عن الاخر في حكم التأخر عن الكل ثلثة اشان به الى ان المجموع قوله
رفع ونصب جرح خبر واحد يصح العمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما
على العمل كما في قولك البت سقف وجدران هذا الاسماء الثلاثة ^{لح}
اعلم ان الحركات الثلثة تسمى ضمة وفتحة وكسرة وسواها كانت نباتية او غير
نباتية وسواها كانت اعرابية او غير اعرابية كقوله فعل الكنة اذا اطلقت ^{بلا}
ويراد به الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ^{مختص}
بها بل معناها شامل للحروف للاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجبه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجرح وانما سميت ^{الحركات}

تلك الاسامي لحصوله الاولي بضم الشفتين وتبع رفعها عن مكانها وحصول الثاني
 بفتح الغم ويقعد بفتح ف كان الغم كان ساقطا فنصبه ايا فتعجب اياه وحصوله
 بحرف انك الاسفل وخوضه كسر الشين اذ لكسور يسقطه ويهوى الى الاسفل ثم
 بفتح القطع وفي الخرم قطع الحوكة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والكوم
 واحد والاول محقق بالاعرابي والآخر يختص بالبناء ولا يطلق على
 الحركات البنائية عند المصريين واما عند الكوفية فالكل في الكل فانها
 مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية على قلت بالرفع
 كقوله بالفتحة رفاع ح حقيقة او حكا واذ كان الاسم على وهذا
 هو الوصف لست يدعى الرفع لكون قد يتخالف عند لغة المشايخ بالفضل ولا يخفى
 ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكون
 فيما يشابهها بطريق الاستعانة بقيد لا دليل عليه بفتح الرفع والنصب على
 والمفعول الحق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الحصلة المنسوبة الى الرفع
 فتوجهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح اقرب من توجيهه الى التعميم حقيقة
 او حكا واذ كان فيما اذا كان الاسم فضلا احكامه التي مضافا اليه
 بغيرية المفاعلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشيء مضافا
 واما لم يقل حقيقة او حكا لان الجواز لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو
 ندفلا كان الجازم انما فيه لم يقعد واما كان الخبر انما كان الجازم فكانه

وهذا الرفع

بقره تعريف الخبر ونكته التبع لان غير ما يكتب التعريف من المضاف اليه
 وفيه ان المراد بغير المضاف معناه العرفي وهو مفهوم فصل له عن يارفظ
 فيه معنى العاقبة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم
 جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والفعل بغيره قد منع
 الاسلوب المتابع من تقديم العرف وجعله موضوعا والرفع عن الحفظ في الآراء
 ان سبق العلم ويشي بسبقه على جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المضاف
 في ذلك ان عمل الظروف وصية لا قد يضره ويجعله صفة مما العلة في
 عارضه ويظهر طبيعي لست يدعى حاله غنطية وفي المصطلح النجاة لست بمعنى
 الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر اناسبه وذلك
 الكمال المناسب يسمى بالحكم فكل هذا يكون الاطلاق العلة على كل واحد
 مجازا ولكن صريح كلاه والصفة في الاضاح يدل على ان اطلاق السبب على
 كل من التسم حقيقة وبذلك على ان صاحب الفصل ثمة عشر السبب
 تعريف غير المنصرف حيث ان انا فيه سببان وله تقبل ما فيه لا سبب ولا
 يخفى ان هذا الوجه جاز في العدين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد
 حقيقة عند واستجماع شرابطها انما في ذلك لثلا لا يطلق
 ما انضيه التعريف بنوح وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 وبما دخله اللام اراضيف كالامر والحرمة فان منصرف مع صدق التعريف

عليها وما دخله الهم او اختلف عليه وانما يندفع التقصير به لان من سربط
 تعريفها بانها انما هي انما يندفع التقصير به لان من سربط
 فلان سكون والوسط بانها من احد السببين وانما في الاخرين فلان دخول الهم
 او اختلفا انما في وقت السببين واحدهما الزيادة والاختصاص لهما بالاسم ان قلت
 بقية التقصير بما ضل كسره المشوب بالمتقوي والثناء ليدل على التعريف
 عليه مع منصفه من ذلك قوله ويجوز صرح وبسلمات ايضا علم الموشح
 التعريف عليه مع نطقه ليعرف الكثرة التي عليه ليجب من الاول بما يحكي
 في حق قول ويجوز صرحه وعن الثالث انما يدس بان يمنع ويجوز السببين
 المستجيبين لشيء لهما انما في العلامة من جهة هذه التاليفات متحقفة
 للتاثير الدلاليها عبرة محتمية ولا مجال للتفكير الثاني لان الدال الظاهر
 ما انتموه بقية من الهم وان تقولوا وتوهم انما بالغة غير متوقع منه وقد
 الكثرة العرف الخاصة بالجوهر بحيث كسره المشوب كانه ليدل عليهم
 من شمع منية بقوله وهو يدل على انها جارية لان الى صيد
 العلفين كمنها ما تفين من العرف حتى يبرز تعريف الشئ بما يتاثير في الحصر
 فيها استقره من ملل شمع من علمه والاول في تعريفه
 او يلاحظ منها وما في اول البيت اعني قوله مع الصوف شمع
 ان الهم للشمع مجموع مما في هذين البيتين وذلك لامتناعه من العطف

لا شيء

على الحكم كقول البيت سقف وجد من في احد من في الحاشية اوله
 مواضع الصوف شمع كل الجمعة ثمان منها فالصوف مقوس بها
 هذه الاديان كاي معيد لسايرها الصوف كانه كونه كونه
 عن التعريف المستطاف من جميع اوجه مدته على ما في مقوله تقويها
 مهلا لا يثبت من التكاليف بل الالواح يباع السبب حقيقة ما حكى
 ليجوز الحاشية تجردت عن التوضيح واما السببين فيجوز ان لا
 شوبت العلية للمعجم وما هو من شوبت المسبق وكذا الحال في التوكيد
 والوزن زائد من معناه هله اذا العاد مجموع الالهام في الوزن
 منسوب على الحال او صفة موهوبه من وصف منسوب بتقدير
 في لان التوهم اذا ذكرت مطلقا لا يجب ان يقرب المراد ويجوز ان يكون
 موقفا على الصفة للتوهم لان الالهام للمعجم الذي منتهى في
 على الوزن يدل عليه سكونه في الهم او يدل على عدمه في قوله في قوله
 او يثبت في حد ذاته في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في منع من الصوف وذلك لان قوله عدل في قوله في قوله في قوله في قوله
 اي ذلك التسع هذه الهم من شمع ارباب لها في الدال المعنى المنع في قوله
 المقام من مدق يقرب في نظم الكلام في قوله ان يكون علمها التعريف
 المستغنى عن الالهام كما في قوله وذلك والاربع جملتها

الجمع الجملة حال من صاحب الحلال الاول ويكون من الاحوال المندخلة
 اوصفة ولجعل الالف فاعلا مع الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة
 او لنفس الزيادة وعلى الاول فيهم زيادتهما او قلته زيادة الاول على الثانية
 وعلى الثاني لا فيهم لا تقدم الاو على حسب الوضع على الثانية ^{بعض}
 ان ذكر العلة الخ من نفس التقريب بالتقريب فلعله من المبالغة للفوق
 من جعل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان بالتحليل في اليكسر
 وفي ما اذا كان متعديا في اليكسر وفيه انما اذا كان المفعول لا لا كثيرا
 او القول بان كل واحد من الاظهره يقال بدل قوله علة ما يقع اذ ليس
 في الكلام الناطم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع
 حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه وقال بعضهم ان اعله
 اراد ضم الشر والاشان الحكاية والتركيب مما الحكاية اي النقل من
 الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كعلم ومع العلية كيث كوعلم
 ولا يخفى انها لا يتناول نحو فكل علم بل نحو علم ايضا ولما التركيب في
 البوابة وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلف لا معنى
 له فلا فائدة في ابراده وقال بعضهم لحدث هذه التسع مع
 مرعات الاصل في نحو امره اسمي ثم نكرو سبب الف الثانية
 وهو في كل الف لبيت للثانية زيدت في احوال اسم وجعل ذلك

الاسم

الاسم على سواء كانت اللاحق كالحق او لا كعقري لانها بالعلية تمنع
 من البناء كالالف الثانية واما الف اللاحق المرددة وان كانت منفعة
 من البناء ولعل المصدر يقربها لان مرعات الاصل من جهة في اعتبار
 الحذف الاصل ومنع من الثاني له مثبت عنده وان كان القياس
 يقضيه لانه شبه بالف الثانية من لالف والنون الزايدتين
 اساق الى سيمي الثانية للفعل محبة وان كان مع التذكير
 الحقيقة الذي لا يعتبر ثابت الفعل معه فلا يقال جات على ذلك
 المعنوي الذي يخفى فيه العلة من حيث انما له على عشرين
 الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى الف فيه
 العلة وجع الضمير الى وجع الضمير احد الامر من العلتين وما
 مقامها صروف عن المنافي الى الضمير فان لاكثر ولا شوب وانما ذكر
 الكسرة هنا مع اننا اشعنا بها قد علم بقوله غير المنصرف بالصفة والصفة
 لا تدارد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم له
 يظهر في المتن فجمع المذكور للمعلمين الموثق الا اذا اعرابا اعراب
 المفرد كما ذهب اليه بعضهم لان كل علة فرعية اعلم ان الفرعية
 لا تختص بفرعية الموقوف الموقوف عليه بل يمتثلها وغير ذلك كترجمة
 المرجوع للراجع فيه وانما لا يخصص فيما ذكر كما ان الاسم مشتق الى غير ذلك

٤٥

ويجوزها ولم يعلم وجهه فاذا وقع في اسم علمان الخ ولم يقنع
 بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
 ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا
 اثبات الفرعية في الاما سببها العلة الخ ولم كيف واحدة
 الا اذا قامت مقام اثنين فيثبه الفعل علمان اصل الام
 الاعراب اصل الفعل العمل والبناء فاذا شبه الاسم الفعل في تمام معناه
 كما في امثال الاصال يبنى ويعطى عمله واذا شبه في تحريف وتكليف
 الاصلية وفي جميع معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف
 العقل في ذلك يعرب المضارع بتفضل الاسم واذا شبه بوجه
 بعيد لكونه فرعاً فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
 في البناء ولا يعطى انما عمل الفعل بخلاف من المعنى الفعلي بل يرفع لها
 عامة الاعراب وهو الشوين ثم يتبعه الكسر يرفعان معاً
 فنفع منها الاعراب وفي تقديم الكسرة على الشوين اشارة الى تلك
 او منع الشوين او لا ثم اتبع الكسرة وقد عهد الامر في الايضاح
 وقال الشيخ الرضوي الى ان الكسرة تقود الكسرة بضمها عود الشوين على
 ضروتها وعودها وانما اتبع الكسر الشوين لان الشوين يندفع لا يمنع
 الصرف ايضا كما في العتف والدم والاضافة فاذا ارادوا

من اول

من اول الامر على انه لم يقف الاثبات على الفعل فخذوا صوت الكسر الخ
 لا تدخل على الفعل وقال المصنف انما يتبع لان الكسرة في الشوين يعني ان اى موضع
 يدخله الشوين يدخله الكسر في ان الشوين من غير عرض لثبات الكسر ايضا لا يندفع
 زومه وانما فعل من غير عرض لثبات الشوين مع العوض واللام والاضافة فقل
 الكسر لان وجود العوض في وجود المعوض لان المعدل فرع المعدول من
 الاصل بقية الاسم المعدول عنه على حاله ولو وصف فرع الموصوف لثقف
 معناه على ما يقوم به لانك تقول اسم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر
 على المؤنث كان فرعاً في المعنى هكذا في لونه وينبغي لان الثابت طار على
 مطلقاً لا على ثبوت حيث هو مجرد عن الثاء والمذكور هو هذا لذلك فانه
 المشترك بين المذكور والمؤنث ومعناه بالفارسية اسناده من غير عرض للتد
 كير والثابت لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على الشيك
 غالباً اما بوضع جديد او اعادة فهو فرع له لفظاً ولما كان ما يعرفه كان صحيحاً
 لنا كان التعريف فرعاً للتكسر معنى والالف والنون الوينان فرع
 ما يزيد عليه منهم من قول ان منعهما المنار عنهما بالالف التي هي المدودة في
 انشاء الناء وكونها زيدا معاً وخذفاً معاً كقول اولي الحزين في كل صدق والتأنيب
 حروا يشبهها بحرف العلة ولا يخفى ان الالف من اثبات الفرعية من الشبه
 الشبه به لان اصل كل نوع الخ يندفع فرعاً تقسم لا تقسم لآخر الذي

في اولها حكاية الزيادة لا يبع قول ويجوز من لا يجوز عليك هؤلاء من الضروف
 زوالها الى الصلوات والافراج لا يستلزم عن اصولها ولهذا جاز قصر المدة
 في الشرع من مدة المفوضة الا نادرا ويجوز الكوفون وبعض البصرين كعكس
 للضروف بشرط العمليه اي لا يمتنع الجواز قد يرد بها لا يمكن الخ
 وهو سلب الضروف عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب
 الصرف في الضروف بل يرد بالمعنى الثاني ويفيد بجانب الوجوب فلهذا
 ضربه بقوله لا يمتنع اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يرتب عليه
 غاية في الحكم عدمه بهذا التوجيه والتوجيه لان المدفع ما ذكر من
 ما نفي التعريف الفحل بالهوا في القدم ما في الحكم بالانصراف وظاهر
 في التعريف كايضا به بعبارة فكقوله صحت الخ العبيد
 اي قول قدس سر في الحاشية هذا ليست مما في الفاطمة عليها في مرتبة
 البنوية بل اذ اعلم من ثم مرتبة احد ان لا يتم مدة الزمان
 غير انما وفي حاشيتها اجمع غالية بوي حوش اشهر مرتبة بتخفيف اليها كخفق
 سرورده ست ديش كودن وكوپه كودن يقال يتيته ودشوا ايضا الترتيب
 خاك الذي غابت والمعنى ما الذي اوى شي وقع على من ثم مرتبة احد في ان
 لا يتم هذا الزمان ولهذه انواع الغالبية فكقوله اعد الخ يجوز
 الكسر في ان وج يكون الجملة استينافيه والفتح وج يكون منصوبا

بشع

ينزع الحافض وهو اللام وانما يمثل الضروف الظهور بها فلما اخذنا
 الى قوله ضرورة في المولد بالضروف ما على الشرع من ان لا يراى الشا
 بين الكلمات لهم في السجع وغيره وهذا يقال هنا الشرايين والاصل
 عند من لم يثبت مرتبة وقال الله تعالى في الحجر ايسر اهل سبيل اصفه على
 للناس للخصب الذي يليه فذ بصرف للناس المنصرف الذي له يليه
 كقوله تعالى فوا على قراة النبيون في مصروف للناس الخ الاية فانها ك
 في اعتبار تواترهما وبما تشبهها واما اذا فرغوا بالالف فليس نصيبها استشهد
 به الجواز ان يكون المبدل الف من التثنية بل ان يكون للاطلاق كما قوله ما
 لا اعلم ان غير الفصح من غيره فاعلم ان المبدل الف في نصيبه في اول سلا في نصيب
 ضريح في نصيبه لانه وجعل في نصيبه وكذا ايدى الخ الخ في نصيبه قوله تعالى
 بعين والاعرف في اللغة الفاشية يتشدد روى بعض البلغاء ان الكائنه كتب
 بالحدان المركب فدهاروا انضم الراء في ما يصادف فقال الكاتب يا سيدك بالجاريا
 افصح فاعلم بما امره الا لا ورايد ان التناسيب حثته مثل الجوع
 غير المنصرف الذي هو صرف والمنصرف والالكن الانب لا كفاء لسلا
 قال وما يقويه قهها الذي في نصيبه عليه الحكم ولا يمان لما ايمه في حد
 المنصرف احد هما الجمع النافع خصيه متى الجمع في الجمع الذي يجمع
 الخ ينوي له وقد يمتنع جمع التثنية ان الفاء الخلف ان سبب في نصيبه

الان قوله قيامه مقام السبب لكونه بها بجمع النكبة والعهد هب اليها
 التكرار بمجيبه حقيقه او حكم كما ذكر في غيره والاكثر من ذهبوا اليها
 لكونه لا يظن في الاحاد العربية واما نحو ميل في شاذ واما نحو التراف
 في الاصل فيه ضم ما قبل الباء واما نحو هو ذل القبيله من قيس فنقول ان
 الجمع واما نحو ممال وشاه المنسوب الي اليمن والشام والالف فيها عن
 عن احدي ياتي النسبة فهو الوزن عارض له فيعتد به لانه بسبب احد
 ياتي النسبة والالف الذي هو بدل عن اصل ياتي بين النسبة عارضة
 لا يندبها في الوزن وكذا انها يفتح التاء في المنسوب اليهم بعضا
 وهي بل في ال محجوري انه منسوب اليها مفاكر حذف منه احد
 ياتي النسبة واما له بعد الباء النسبة عارضة في نحو عودي جمع عاتبة
 منسوب الي العاد لانه ثابت في واحد وضع هذا الجمع على اعتبار ذلك
 الباء في الواحد وقيل ان ثمانية مثل يمان لانه منسوب الي الجزء الذي
 هو الثمن ولا يخفى وبعد قيل منسوب الي ثمانية نسبة المعدد
 الي المعدد ان ثمانية في الاصل عدد والتا في هو المعدد وليس
 الا ذن الالف التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقدير لكونه بدل
 من احدي ياتي النسبة وكذلك الباء غير الباء واما سويل في مجيب
 او عن في مفرد شاذ او جمع تقديرها هو كلب واجال وان لولا

نظري الاحاد لا عند اريفها انها جافلة وحكم جميع الفلذ حكم الاحاد
 وبديل تصغير على لفظه كما يصف الاحاد نصارا فكما انها باقيا على
 افراد بهما ولا يصح اذ شاذ يحول فعل في الواحد نحو ارجح في اسم موضع
 منقول عن الجمع كدين ولا باجر ذلك لانهما اعجميان لان ذلك يحتمل ان
 يكون فعلا ولا ياشد لانه جمع شاذ على غير القياس وجمعه واحد لانه
 ثابت الفعل المنسوب اليه فالقدس في الحيا سبه والكل جمع كلب
 واشا وجمع سوق جمع سود وانهم جمع لغاهي جمع نعم انتهى السوا ما يره
 دست وقد قيل هو جمع كلب في تدبير النسا ودر عليه قوله تعالى في فراش
 فلو ان الف عليه اسوة من ذهب نعم جاري اي واكثر يقع هذا اسم على ال
 واداء وجمع جمعه النكبة في هذا الجمع اجمع اما ان يرد بالنكبة والضمير
 المختلف كذلك الصحاح او كما كان المجموع الخ انما جعل ملحقا
 بالقسم السابق لانه شابه من وجوه احدها انه على وقتها انها ان يجمع
 مثله وقد شذ اليه قدس سوي ذم الله انها مشتق من الجمع من اخرى
 والممدود في الممدود في الممدود وقد منقلبة عن الالف وبه
 للتا يند ود الالف التي قبلها ما لوفارق احدهما الاخر نسبة الي التا
 نقلها فانها ليست لانه الكلمة اقبلت بها التا في بعض الاما التي
 كجها في وفان قال فاعل الالف لتفسير العدد واخره ان يرد نفس مفهومه

نيت

البيد او شرطه تأثيره وعلته وهو في اللغة الصرف يقال سم معدود
اي مصروف عن بيته مصدر ومبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج
لان مفهومه عن ان يكون سندا الى الخارج ولا ان كان المتبادر من
الخروج بنفسه وانما له بعينه المصدر والمعروف لانه لا يدل على ماهو
سبب للتعرف الاضمننا ان السبب ما قام بالاسم اذ لا يتحقق الغرضية وهو
المعدولية كما قام بالتكلم اي خروج الاسم اي خروج ما ذكره
بشور وخروج الكل عن جوارحه من صيغة كانه راد بها يتكلم صوت
الحكيه ايضا فان خروج محرمينا من الجوارح خروجها عن صورتها
الحقيقية اذ لا يدخل الادم فيها تغير ولا ما دخل في صورتها الحكيه لان دخل
الادم يتناول جزء الكلمة ولهذا يبرز الفصل بينها بين مدخلها ومع
هذا يبقى الاشكال لانها غرضنا وله للصوت الخاصة من الالفاظ
ولهذا اتقنا التفسير بان خروجها حقيقة من الصيغة واسند الكلمة
اخرى معه وفيما ان يكون يوم الجمعة معدولا عن حمت في
يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف ان ليس في
مدخل في صوت الحكيه بخارج الفصل بينها وبين مدخلها ومع هذا
يبقى الاشكال لانها غرضنا وله للصوت الخاصة بالحرف الزائد يمكن
ان يقال لذلك الخروج فينا لان المقدر في الحكم الملقوظ فخرج

عنه

عنه الغرض القياسية كالغمام والمقول قيل امر يدخل في الخروج لانها خرجت
خارجة وفي دخول المبدع وكلمت ناهل واما الغرض الشاذة كالجمع والمصغر
والمضويات الشاذة واما الغرض الكلي في ان قيل انه ليس خارجا من صورته
اذ لا يدخل المقدم بعض الحروف على بعض الوزن فانه من اعتباري واما
تخفيف ذوعنق بكون العين فيقول انه لم يخرج خروجاً تاماً ان يتعمل
على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الغرضية واللفظ
اذ اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا القدر على
كون تغيره غير فاسق بل انما اجمع القوس والناب بتداء على قوس
واينب لهذا ايضا فان اليها يقال جميعها ولو كانا يخرجين من قوس
وايناب لنسب اليهما واعلم اننا نعلم قطعا ان كان وجهان نظر الغيا
في يتبعهم او لا الى الاعراب لكلمة وبنائها فاذا نظرنا الى الامر الثالث
ولغواته وجدوا اعرابها اعراب صنع الصرف فلما علموا بالتبع ان منع الضم
لا يكون الا بغير عينين حقيقة او كما فتشوا من حال تلك الامثلة خوفا
فرضية ظاهرة والعلية او الوصفية ولم يجدوا اخر من اضطرنا
الى اعتبار فرضية اخر من وله يصلح لاعتبار الاعدل فاعتبروه ثم
الامر فتسوا من حال الاصلية حتى بعض الامثلة لم يجدوا مقال على ثبوت
الاصول الا انه ايضا العدل والمعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا

٦٢

اخرى فثابت هو العدل الحقيقي اي احد التصوب الى ما تحقق اي في
 الخارج والاول هو العدل التقديري اي احد التصوب المظاهر مقدم ليس
 هو مقدم ليس ثابتا في الخارج فانفس العدل الى الحقيقة والتقديرية
 انما هو اتم المشهور ان انفس العدل اليهما ليس باعتبار الاصل باعتبار ان
 بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بغير منع الصرف
 بل وجهه ان ثبات الاصل قصد الثبات للفرع ضمنه ثابت دليل
 دليل بغير منع الصرف ان اصل ثلث ثلث ثبت ان ثلث فرع وليس فرع
 لذلك الاصل المعدول عنه فقد ثبت العدل بل بغير منع الصرف
 ان قلت كيف يصح قوله الا في دليل الاصل منع الصرف فلما ارد ان دليل
 المؤثر المثبت اول المعدول في نظر الجهة واعتبار دليل الاصل منع الصرف
 ضرورة مثله وما يثبت العدل فيما الاضرون فيه كما سيجي في العرض
 فلهذا قوله محققا وصفا محال المتعلق واما المشهور فمعناه
 جرح تحقيق اي جرحا محققا كرجل سواء بمعنى متوحد رجل مع فيكون
 بالتحقيق وصفا محال نفسا وكذا معنى قوله قد يدور اقل كذلك وثبت
 صفة نحو جرحا ارضه مبتدأ محذوف اي ذلك الجرح كجرح ثلث ولا يدل
 انه اذا كان المعنى مكررا الجرح لوافق الدال المدلول هذا الضم فالشيخ
 الرضوي هو ان الدليل على ذلك اننا قد ثبت ثلث ثلث بمعنواين هما

فان
 كذا

تقسيم امري في اجزاء على هذا المعدود والعدد المعين ولفظ المفسرة
 في غير لفظ العدد في كلام العرب مكررا نحو فزرت الكتاب جزا جزا فكان الفاس في
 باب العدد ايضا كذلك عمدا بالاستفهام واللفظ المنساق فيه بالام
 فلما اريد ان يثبت كذا لفظا حكما بان اصله لفظا مكررا او ما يات لفظا مكررا
 بمعنى ثلث الاثنته ثلثه اصله اية وايضا بالقياس من الحد وال
 فانه ظهر الواو وبدا في وفيما اوراها الى عشار ومغشخاف والصلوب
 مجها فالشيخ الرضوي جاء في امر مجتهد في قول الكافي المبرد والكوفيين
 يقسمون الهاء من تسعة فخماس وخمس وسدين والسماع مفقود بل السجمل على
 ذلك فعلم من حد المشقة مع بالنبية نحو الحياض والسداس والتما
 والتما في والشيء والسبب الى قوله والعدل لم يصف بعد
 وذهب جماعة الى ان السبب كرا العدل كذا عدل في صفة الى صفتين
 مكررا الى غير مكررا واسميه الى وصفه لان الصيغة العروية اليه
 في ثلث ثلث علم ان السبب من اسم العدد وهو موضع واحد والواحد هما
 الواحدان حتى يكون اوصافا محبب الاصل نعم يعمل فيما له الواحدان محازا
 وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلثا ولفظ ثلث وثلثه صارت
 اصلية اليها في اس الى وجه صفتها ولفظ بالان يمنع كون ثلث ثلث باعتبار
 وضع الترتيب مجازا في معنى الوضع ولخواسم التفضل شهادة

الضرف

نحو آخر خان آخرون وداخو واخو آخر بان اخوات نحو افضل افضلان فضائل
 وافضل وافضل فضائل وفضل لان معناه في الاصل استنادا نحو ابيه
 في معنى في المعاني ثم نقل الى معنى غيره ولا يستعمل لانها هي من فضل المذ
 كور ولا كما تقول الجاني زيد واخو اجدل احو لا حمار اخو اذرة ابريم
 وفيما سم التفضيل انما ان قلت ان اريد ما وضع النباية وان لم يستعمل في ذلك
 ثم القياس وان اريد ما استعمل في ذلك في معنى الزيادة من غير ذلك
 لانه نقل الى معنى الاغنياء قلت الخيال والاولى وتقول فما ذكر الشيخ
 الرضوي ان القياس في اخراج الاصل الاستعمال بل هو الجمع الثالث لكن
 عدل كما كان حقه بحسب الاصل لتعريفه عن معنى الزيادة المستندة لاحد
 ولما كان العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتض واحد
 من الثالث بل يقتض واحدا واحدا فبينا لا يبينه لا بد من العدل عن
 لا في بعضه واحتيج الى القياس في تعريفه المصاحف هل له بعد
 خوفه من صيغة الاصلية لان لا اخي لا يجمع عن صيغة الاصلية حيث
 معه ولا عن آخر لان من لا يكون من نفس الكلمة ولكن الباقون يخرجون
 عن صيغهم الاصلية بما ذكره يظهر من تعريفه عليه على جميع التقايد
 فقال بعضهم في معدول مما يبدل لانه لم يبدل لانه المطابقة للمعنى
 افراد استنبته وجمعا وتذكيرا وانثاء كما هو شأن المستعمل بالالف

يدفعه

يدفعه لانه نحو الف المعدول والمعدول عنه تنكير او تعريف انا
 عنه هو ان عدول الاسم لفظا ومعنى كما في نحو اذ اردت به نحو امينا
 وهو نحو ليلتك بانه معدول عن السحر لفظا ومعنى كما في اللفظ فلا في كل جنس
 اطلق وايد به مع فرد معين من افراده فلا يبدل من كمال المهدس وعصارت
 بالغلبة على نحو النجم ولا نحو نصوصه فرعون الرسول انا معنى فلاقته لو كان
 اللام مخفوقا لم يفتى لتضمنت معنى الحرف مع انه معرب وغيره تصرف في
 المشهور وذلك بالعدل والعلوية المفرد كما هو حاله الرفع عن تيميم
 انه المعدول عن الامس وغيره المعروف بالعلوية القدر والعدل واما
 حاله المنصب والمجرتين عندهم وكفى اذ اردت به نحو بوبك عند
 الجوهري والقياس يقتض ان يكون صباح وساء مبنيان مع كاسر
 مع انهما منصرتان انفاً وفي كل بعضهما معدول عما ذكر معه
 من بوبك شوبع فوافق المعدول والمعدول عن في التعريف والتنكير لكن
 ينوعه لانه المطابقة للمعنى مع ان المستعمل عن لا يطلق بجان الحرف
 وعدول نحو المسمى والجمع المونث عن الناظر الراء والمذكور لا يخرج من
 وعلى هذا يتحقق العدل في جميع المنصارتين الا ان يعدل من لا يوجب
 العدل على نفس الراء لما ذكرنا وعلى التقدير الثاني الاول يتحقق العدل
 في جميع المنصارتين لان اللام داخل في الصوق الحكمية وعلى كلا التقديرين

لا يظهر اثر العدل في اوج جمع اخرى لعدم افعال اخرى واخر اليه وعدم منع
 في البراقع لانها يجب ان يحصر منوع بما ذهب اليه التخليل في اجمع واخر ان لا
 ان يقال ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جاز اظهارة ولا يجوز اظهارة ههنا
 او ضامة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني مذكورا
 الاول ولا يتم شرط ان يكون متبعا للاول ولذا في الشرح الرخصة بدل تلك
 العبارة او لانهما اضعف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الاعلالية
 او براهمة سابق وقاب فرغلا افضل ان كان صفة المخرج عليه الاكثر
 واعترض عليه بان ضلوه لان اسما فيه يجمع على فعل اذا كان مذكورا محبوا
 على فعل ايضا وجمع مجموع على اجمعون لا يجمع وان كانت اسما ان يجمع
 على فعله بالنكس او فعلا وت بالتحقيق عليه ابو على يورد عليه ان جمعا لو كان
 اسما لكان اجمع ايضا كذلك يجمع على اجمعين شاذ لا يجمع هذا المجمع لا
 الوصف او العلم وله ان يقول ان علم جنس والآخر الصفة الاصلية وان صارت
 بالقلب في باب التاكيد اسما اليه ذهب اليه واعترض عليه بان لو كان صفة
 فسا ان يكون من باب الجر او من باب الافضل فان كان الاول للمخرج يجمع جميع
 على اجمعين لانه جمعة باعتبار الاصل على فعل كجر باعتبار معنى العمل على فعل
 كاسا ورومان كان الثاني لو يكن من اجمع جميعا بل يجب ان يكون موثقا
 جميع كفضله واطرافه الشرح الرخصة باسم التفضيل في الاصل تقع قرابت

الكتيب

الكتيب ب اجمع انما سمع جميعا في قرابة من قول كل شي يخرج من معنى الزيادة
 فعدل من لوان علم اسم التفضيل من اخرج فصار في حكم لفظا وبمعنى صحيح
 ان يكون موثقا كما في كتابه صحيحنا ووثقا في حق شخص يوجب انها في حكم
 امر مع و فيه بحيث لا يند قصارا اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم
 معنى وعلو ما ذكرنا من تفسير معنى المخرج عن الصيغة الاصلية
 لينة الاصلية لا يورد اجمع الشاذة اي لا يققن النفس بها من ان يجمع
 الشاذة لينة مخرجة مما هو القياس لا يورد عدم الفرض بينهما في جمع واحد
 مخرجة مما هو القياس كيف ولو اخرج جميعا بعض ان افرسا و اينا ولو
 كان مخرجة افراسا و اينا ب لم يجمع نسبة الشاذة لهما ارنبة الشاذة
 اليهما اما من جهة انها مجموعان للواحد على خلاف في علم المخرج ان من جهة
 انها معدولان على خلاف في ذلك المعدول لا سبيلا الى الاول اذ اجمع ليس
 مخرجا للواحد اذ ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول ثمة ايل من مخالفا
 الشاذة في لا و تقدير كغيره في الشرح الرخصة ما حصله واجر الى ان افضل
 انما اسم جنس غير صفة وصفه علم اما الاول فلا عدل فيه مخرجا
 كان اوجما كونه و معرفت اما الثاني فان كان جمع فعل فلا عدل فيه
 لا اخرج جمع وان كان صيغة مبالغة في علم ما ان لا يخلص البيداء اخرج
 نصبا لغتضا شع ابي زاهد في الارض فلا عدل فيها واما ان يجمع به نحو بيان

فتنق وهو في المذكور كما ان في البرث هو بان في فيها العدل عند الحاجة
 حتى لو سبها بهام ذكره يستغفر منها ويذكر بان الاصل هو ما سب منها لما
 جهتا اليك لثمة في عدم الاختصاص باب وفيه منع اول دليل على ان النقص في
 الاستعمال العدل من التي بعد ما الثالث فان كان جمع شيان لم يمتنع فعل
 وعد فعل بل العلية في هذا العدل من الفاعل او ان ثبت استعماله منصرفا
 كأدب ابا جليله وانما حكم العدل فيكم لان ثبت ثم وعده في تم فعل
 فهو معد من ثم اسم جرس فاذا اتصل السببين لم يمتنع ان يفرق
 ان قلت فيمنوع على هذا تصرف فيكون في قول العلية جميع ما يفرق
 في قول العلية في قول العلية لما سبها انها في تصرف من سبها بانها مقولان
 من قول العلية في قول العلية من قول العلية انتم ان قلتم في قول العلية
 الاول بان في ما في الة الثالث روح نفس من ان المعدود وعرف في العدل
 غير ثابت ثلثا قوله هذا انما يصح ان كان المعدود عنده على اسم
 وهو مخالف لما هو المشهور ان المعدود عندنا على الالواح هو هذا
 فانما يفرق العدل علم زعم بعض النجاة في غيره في العدل يحصل
 سبب البناء اسم العلم لعمادتها لوزال وزمانا بانها له عدل فيحصل البناء
 ولان مجرد البناء سبب الاول لا يوجب البناء ولا يوجب الكلام وسحاب لنا
 فيها واثباته يحصل الكسرة في سبب البناء اذ كسر الراء مصححا لالها لة

للعلية

المطارية المستحقة ولان الراء قيل كمن نزهة ما كروا المثل في سبب
 والحققة والباخفة والبناء الحرف من الاعراب ولهذا لم يذكر باب
 قطار منها في الوصف لانه كان كرا سببا وانه انصرف بالعدل في
 في المنقوص وقد يكون العمل على الغضات فلا يكون ما نحن فيه وهو غير
 المنقوص في الالحة ما لا يستحقه وهو كون الالحة والافقير بل بالية
 كونهما ليس في الصفات لثبات بهمة لغوية بين الايض الصفات التي
 اخذت معها اربعة اطلاق الالحة في الملوحة من صفات مذهب الالحة
 صفة لا يدل على ان سببهم بل يدل على ان الالحة كانت السبب في قول العلية
 الماخوذة من الغض الالحة صفة للماء يدل على ان الالحة كانت سببا في قول العلية
 من الكثرة للمائة فانها تسمى وكذلك المصغر في الالحة في قول العلية
 بالحقاق مع لثة في قول العلية او في مصغرا في قول العلية او في مصغرة
 بالحقاق مع لثة في قول العلية ان غيره في قول العلية ووزن العدل
 كان في المكشوف الالحة في قول العلية بالوزن في قول العلية في قول العلية
 ان بها كقول العلية في الالحة في قول العلية في قول العلية في قول العلية
 معها او في قول العلية في قول العلية في قول العلية في قول العلية
 طليحة بالعلية في قول العلية في قول العلية في قول العلية في قول العلية
 المصغر في قول العلية في قول العلية في قول العلية في قول العلية في قول العلية

شرطه لا يخرج عن ضيقه منه في معنى الزوال مكانه لو ثبت واليب
 الرابع الاصل وهو ههنا الصرف كجدة الا اذا كان باستخفاف الفتح الوضو
 لو يقع في الالان ولباق طوع على عدم اعتبار الوصف العرضي والامندال
 بايضاً في اربع مدخل يجوز ان يكون انصرفه لاشياء شرط عند الفعل لقبوله
 التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع كما هو طارئة على
 بجدلان اربعاً المذكور اربعة للثبوت والمذكور مقدمه على الموثق اربع
 بثبوت الالان اهدان لا يقيد بالوزن العارض في الاصل في اربع بسبب
 ناء ويخبر عن الوزن فكيف يقيد بالوزن العارض في اربع مع كون في
 الاصل خارجاً عن سوط اعتبار الوزن قال السيد ليس ايضا شي ما قبل
 من ان المانع قبول ناء التانيث وهذا التاء وليت للتانيث بل المندوب
 لان قولك اربعة رجال فزيدين باعتبار الجماعة اشبه بالتنكير عنهم
 من اختصاصها بجماعة الذكر، ويوجد ما له انفلاق بالتاء ها في ال
 وعدة نوات فلهم اربعة ونصف ثمانية وقال المصنف التاء الف رصة
 بين الفاضلة في سائر التاء في اربعة ليست كذلك في شموله ان يكون
 الاولى ان يقيد ايضا وان لا يكون منصفة اعتبار المتضادين كحاتم
 مكانه تركه لانه يعلم يقا بعدة قال قدس سره في التانيث وانما كان
 الوضع اصلا لتفريع الدلالات المعينة عليه اشئ اى لتفريع الدلالات

الثلث

ثالث المعينة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان ال
 ما بين عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالات فما صحة نسبة الد
 لالة اليه يعني يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
 ذلك ان تقدم مضافاً والتقدير في زمان الاصل ل قد تغير الفاء للتفريع
 ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية لخصا ص لمدال على صفة
 الوضع ببعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا لخصا ص لمدال على المعنى
 الوضع ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى الى ان الغلبة الاسمية على الوضو
 مشروطه ببقاء معنى الوضع فاذن لم ير للفظ المدال على المعنى الوضع اسما
 محصوا وان خرج من كونه صفا للفظ لعدم صحة اجراءه على غير ذلك ال
 وهو ظاهر ولا عليه لا اعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كذا
 المصنف يقتضيه عدم الاشتراط لعدم تقيده بخصيصة والتقيده بالصفة
 ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصحاح اسود ما يترك سينا
 وارقة ما يربه وقالوا ان اسود اسم للتقيد من الحديد لما فيه من الد
 فلا ولا ان يقال انه بصدد تقيين الذات ولا مدخل لذلك في تقييدها
 بصفة فلذلك للفتح فيدل على تربة العلم والدم للتعليل فيقيد
 تربة المعلوم فلا يفتى احد لها من اللزوم وذلك اشان الى ما ذكر
 من مجموع امساكين المرتب احدهما على الآخر لا على الاصل الاول للتحقق

امشع على حرف ووجه ذلك ان يميل المعطوف والمعطوف عليه معترفا على
 مجموع الاصلين ويجال رد كل فرع الى اصله على من المتعلم ولما قوله
 وضعف فهو عطف على حرف بلا اسكال فالصوف نسب الصوف الى
 لا وصفة فخر به قول وامشع اسود من الصوف قال منع في ما يريد
 استقامة من الجدل الجدل بحكمه بانق رس ثل الطاروق الواسع
 الشفراق وهو طاروا حصره بخا الطه مثل حره بصول على كل شئ في العجا
 ايجل نام مرعي كه او دافال بد دارند لا ستفاهه من الخال خال نقطه سياه
 كه بر لاده باسد و نشان خيلان جمله - لافي الاصل ولا في الحال اما
 فظانه لم يثبت واما التا في فلان المتحمل هو يقصد بدل الالفاظ
 الاخرات المغضومة من غير ملاحظة حيث وقع وخال وان كانت
 في لغتها تصفه بملك الاوصاف فاللثا نيت بالثا به فاء و ايد في
 اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف فافاء اخذ ليس للثا نيت
 كما في المقديين الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي احد فذكر
 صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كنهه فال ليد قد س من يحمل انما
 مصروفة على ما س ما ذكر في عرفات فانها مصروفة عن لان الثا المملوثة
 فيها ليت متحضة للثا نيت فلا يصير في صنع العرف ولا يكن بقيد ثا
 اخر في معها اذ لم يعده في كلامهم تقديرا لثا مع الثا المملوثة وان

متحضة

متحضة

فان شرط له لزوم الاف قوله ليصير الثا نيت لثا لان الثا
 فاصل وضعها للفرق بين المذكور في لا تكون ح لا وفة للكلمة اسماء كانت تلك
 كثر في كونها بعض هذا الزوم لان الاصل محض وليس النضر بقدر الامكان
 لغناء ثا انما بقدر بقدر الامكان لان النضر فلا يكون فيها الفرض اما في
 كما في النظم و نغ في الهاء بضم و في العرف في النسخ العرب عن النقل فيما هو كثير
 الرفع وكما في الاعلان التي نبت من الكلمة العربية فربما يفر في العرف فيما النضر
 وتعتبر بحركة وقد اخرج كما لو ا في جزير جزير لجزير لجزير وذلك لتعريف
 بالعدو ورمدها على اذ ان كلامهم حقيقة و كبر في نحوها المناسبة وذلك ان يقول
 ان التصريف في تلك الاعلام بعد مبالا فيهم بالبر من اوضاعهم ولما اذ لو انما
 قال ببعاشنت فكانما ليست اعلاما فوارب الاعلام الاعلام التي هي من
 والثا نيت المعنوية اما يكون ثا مقدر في مجال التقدير واللفظ لغزوها
 اي كالثا نيت بالثا اللفظي بالثا قبل ان المقدر عندهم طوع
 من الظاهر بشر الظاهر العلية شرط الوجود منع العرف متلو له قال
 او بحركة الوسط اي بالفعل قد كنه يد مع انها في كل الاوسط بحسب الاصل
 ليخرج الكلمة بفعل احد الامور الثلاثة ان قلت هذا النقل بحسب ما
 يترك من العلية للثا نيت و تتم ثا يتركها فالجمله المعه و جبا القم ثا نيت
 نيت فلنا لان الكلام سبور في ثا شرط الثا نيت وان الحجاج الى المقهور الثا

الثا

التعريف وما يتحققه في من العملية ويتبوت في العلم راجع الى ان المورث هو
 العملية وانما الاصلان في التبعية فليس فيه يجوز ولا تكلم بل صلاحي الغير
 لان فرعية التعريف للشكر انظر لان الفرعية لمقابل التكرار والتعريف
 كشيء مقابل التكرار العملية وهي كون اللفظ فيما وضعه من العرب لا غير
 كان في العجبة اسم من الجيد في لغة الروم وهي سمى به احد رواة قراءته به
 نافع وادب عيسى وان جعلت مثل الخ تحقق الاشارة ما قاله الشيخ الرضوي
 وهن العجبة في البحر تفتقون لان تصرف فيها تصرف كلهم فاذا وقع فيه
 مع العلمية وهو ضايفه للاسم والاضافة فاشتماعها جاز ان يمشع معها
 قهها ايضا العاشورين رعاية نفع العجبة حين امكت فتبع الكسر الثورين
 على ما هو عادت في الاسم في بلا السائر تصرفات كلامهم على ما يقضيه قوله
 فيه لما تفر ان الطار في يركم المص وعلية فيقل الاعراب ويا النسبة
 والنسب وتخفيف ما يتقل فيه يذف بعض الحروف وتلب بعضها
 ججان ودرجان في كركان وادريان وانما اذا التوقع لا يجي في كلام العرب
 او لا مع العلمية قبل اللام او الضامة اذ لا منع فيقبل الثورين ايضا مع الكسرا
 يقبل ساير التصرفات قال وتوكل الاوسط ذهب سوسو كرك الفجاء ان الشط
 الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار بالثلاث الاوسط لان الثلاثة تخفيف نفع
 كلام الجحيم على الطول فكان الثلاثة ليس وهذا اختيار المعص

فتحر

ذهب الزمخري الى ان نها كنه فكانه ناس العجبة على المائنت المعنى او غير
 برت تختم منه منع ما وجود لا يخفى انقلبه بما ذكره الشارح قدس سره قال
 الشيخ الرضوي ما ذهب اليه بل ليس شيئا له جمع مخلوط وفيه تصرف في شي من كلامه
 لانها بمعنى اي ليس له علاقة لفظية قال وتقبل مجازان يقال امشاع
 صر فيها النوا ويلها بالبقعة وفيه انه لا يعمل الا مذكرا ولا يجمع اليه ضم المثنى
 فيه مجال فلو مثل بك اسم ابرو نوح النبي عليه السلام لا يجمع اليه ضم
 المحض من ما وقع فيه التواضع من نوح وشرو وتقدم انصرف نوح على المشاع صرفه
 لان انصرف نوح مخالف لاصل هذا لكان الفصل دون غيره انصرفه
 انصرف نوح على جعله ما لا يمتنع ان يبا نفع فيه بخلاف المشاع نحو صرفه
 ليس يزيد المشابة قال الشيخ الجعري الجمعية وجمعية الجمع او الجمع من حيث انه
 جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع المعهد اي جمع بقوم وفقار سببين ليعرف
 التفسير قوله شربه بما ذكره قدس سره في صيغة شهي الجمع شهي مصدر
 مهي مضاف الى الفعل وصيغة فتهما بما اجمع التكرار بمعنى ان تلك الصيغة من
 انها في غير ذلك التكرار فلا يرد النقص برجال بنا وعلى ان صيغة انه مخصوص
 بمنزلة التكرار ومن قال في بل للتكرار ولذا يجمع حاد على حصر وبعد
 حومان او لها مكسورا ولشدا وهما مكسورا فلا يرد النقص بجمع في وكالات
 لانها جمعية في بعض الصور بين اى لانها صيغة جمع جمع وهو

تقليل

لعلها الشفاؤه من قولها هذا ليكون صفة صوبه من قول الخ في صفة لانه
 فيصير ان يرفع اصلا هو الصرف في لغيرها البالملاويب من اللفظ في المصنفين
 بل لا يها كما في خالك كنت بغيره قال الخ كنت بلا مال بل الايمان لا انك كنت
 في المال وهو جزاء الخ لشرط او صفة لغيره صفة متقلبه عن ناء التانيث الخ
 فعلى الاول يكون قولها بغيرها مقيد بحال الرفع على الثاني يكون مقيدا بحال الرفع
 جمع فانه لا يكون كافيا لان فتاوا اذا كان صفة لا يجمع على قول الخ في
 في الخ في ثلثها هو الحاق وقول للبعده والجماعين بين الرفع وبقول الخ
 جوار انهم الحاق بغيره بزره وبقول الرفع من اربع ايضا كانهما لا يجمعان
 على ذلك المقدر ان قيل انما علة الرفع في الرفع في الرفع في الرفع في الرفع
 وان كانت الرفع في الرفع في الرفع في الرفع في الرفع في الرفع في الرفع
 في وقت حاله موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال اشياء غير ذلك وفيه نظر
 التانيث انما يكون لانه في فعل الله اذا كانت النسور كما دلت في جمع اشياء
 لانها بدل من باب النسبة بخلاف ما اذا كانت الالهي كجواب في جمع جوارب
 وايضا عدم الاستعمال بل انما لا يقتضى الرفع مع التانيث ولا وجه الى اخراج
 مدعي زيادة قولنا النسبة كما قيل مع انه لو لم يخرج نحو كراي مع ان صفة
 فانه مفرد محض لا يجمع الا معاملة المفرد مع بخلاف قولنا لا يجمع محض
 الامامه يجمع معه الجمع من بين اوزان هو معرفة بل فاما قولنا فيمنص

٧٨

قيل لمبت ما للفضل لعدم التعدد والاسينات لعدم شي كلام اخر ان
 يقال للاسينات لعدم شي الاجمال وانما لم يقل فيمنص لان المنصضا
 اسما فهو اعتبارا اسميه وان المراد عن قولنا المراد اللفظ وهذا هو الظاهر
 لا يقال فعل هذا يكون غير منصرف بالعلية والثاني فكيف يصح شي لان نقل
 ثوبه للنسبة ومساكده المسح مع انه يجوز ان لا يكون منونا او لخصه
 للجمع ليس منصرفا بل ان المنصوب لا يتخلو عن مدح واودع او ترجم ولا
 هناك من تلك المعاني بل هو منصوب على انحلال من المنصرفة غير منصرف
 وجاز ان يتقدم محمول ما اضيف اليه عند ان كان بمعنى الرفع في قوله لا
 وجاز فيه ما جاز في الامن تقديم معمول المدخول في زيادة الرفع على المد
 هذا التأكيد الرفع ولا يخفى ما فيه من ايمان ان اشياء من غير حضور مجال العلية
 وليس كذلك الامتناع من مجال التكميل وفي بعض المنع علم بالرفع على المنص
 محذوف يعني ان يكون الجملة اعراضية لا لانه لا يخفى الكلام عن ذلك الا
 بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت في العلية كالوجه عند لكن اعشا
 ليس مع اعتبار العلية حتى يكون اعتبارا للمفرد في حكم واحد وعام في ال
 غير منصرف العلية استعمال في حال فقامت شي لان نفعها ومنها العلية لانه
 المحبب كما ان الالهة المنصرفة العلية لا اوزر بمعنى الصفة نعم يجوز ان يجمع
 من المعنى الوصفية كما اذا سميت شخصا اذ امر بالامر قد من في الخ شي

الضعف الاثنى والضعفان هما المذكوران بالجمع ضمنا وبين كرجان وولجين انتهى في
 القول واضح كقوله وضع كقوله ضعيفان بالكسر كقوله ضعيفان ضعيفا معاده
 ثواني الصواع فعل على هذا النفع الوال والالكان بعد التكميل في هذا
 رتبة ممنوعان ان يكون مثل اسم على اذ انكر في نفس من فعله هذا الضعيف قوله
 للضعف انما يجر شأنا للضعف لا يجر هو الضعيف شئ هذا الثاني في قوله
 مشددا بآية الضعيف قد عرفت ما فيه لئلا يتوهم انه بجملة الالضعف
 مكان اعتبار الجمعية المطلقة وهو الاكثر في موارد الاستعمال وهذا
 الاكثر في الالضعف في قوله على موازنة لانه في قوله والالضعف
 الالضعف وانما الالضعف من العرف اخر العرف مخفضا على موازنة في
 عملا الذي جميع ما يولد من اسم من الالضعف كالجحش كقوله في
 حكم الالضعف انما يولد من الالضعف على الموازن من الالضعف وقد عرفت
 عنه بان سبب على سبيل التحليل الالضعف في المصنف في قوله
 هو لانه ان يقول الجمع وما الالضعف وفيه البعض بذلك قال في قوله
 تدويرا فانه يسمي كل قطعة من السويك التي تبعد المعنى مقرا
 والقياس ان ما يقوله هو الالضعف من المعنى للجمع الى هذا الجنس ولو لم يلفظ فيه
 معنى الالضعف اصلا فحدا ان يكون منقولا اليه من معنى الالضعف لانه
 اطلاق الالضعف ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الجنس له في نعم جاز في

الاشخاص

الاشخاص كمدى ان يجب بان ذلك في الجمع المحقق لاقى الطلق الجمع وبان الفرد اذا مثل
 على الالضعف جاز اطلاق اسم تلك الالضعف عليه كما يقال قوب لم يجمع شرا في
 الغلظة وفيه ان ذلك من باب اجزاء الجمع على الورد لا من باب اطلاق الجمع عليه
 المصنفون في الالضعف اجزاء صحح الالضعف في قوله وهذا صرف لما كان عدو الضرف
 غالباً والمرفع مغلوباً كان لفظنا في الاول وانما موقفه وفي الثاني وانما هو
 مرفوع انما لكلمة فلا اشكال ان الضرف على ذلك الجمع لا يفتي ان يفتي
 الاشكال الاشكال بهذا المعنى لا يقال في اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان
 ويل اذا صرف كما ينبغي ان يصرف مضامح لان لوازمه مفرد كما في موازنة
 نداهم لا يتركوا هبة فيكون ان يرفع باب ويل مفردا يجرى ولا اعتبار لوزنه الا في
 بالندويجاً ويقدر الجمع في سر ويل وطفا حرفا وهو يعرف ذلك لا
 خصوصا من هذا الوزن بالجمع في نظر المنقذ فيض مع المرفع من نظر ال
 وقوله على الواحد في كل جمع منقول وكذا اكل مفرد في منصرف
 منقول كما هو اسم ثرة ويلد منقذ لانه تصور كما على الالضعف ثابتة
 محققا في حال الرفع والجر سابق الى انهما منصوبان على الالضعف والعمل
 فيهما امثلة المنقذ من الكاف لان الاعدال المتعلقة بمجرى الكلية
 ولان الاعدال مبدية قومه وهو الاستفحال المحوس وضع العرف سبباً
 ضعيف وهو مشابه غير محوس على وزن سلم فصار مثل فزانة

بكره صيه ونصيبه اليهم بعد الامان انهم منان من صيده بنوعه
 يجعل الامان مدعى على من غصبه سواء كان الشئ موقفاً او المباح بنوعه
 ان يكون كذلك من منع الضيف لو كان مدعى على الامان لو جعل الفتح حاله
 انجز القول بان الغصب في كل ذلك من غناه ويعد لا من محل ان الشئ موقوف
 المحركه عليه ولو الغصب من مكان الضيف من منع الضيف على الامان عند
 واصلح اجور به بالثبوت ان الامان لا يمنع الضيفه جاريه بخلافه
 المحركه لا تمنع الضيفه من الضيف من المحركه الضيفه الضيفه الضيفه
 لا كين فقله بنوعه ان ينادى بالثبوت في حقه وعلى الضيف الغرض
 شعر ولو كان مدعى على المحركه وكبره بقله من وجهه والباقي يجوز ان
 الباطل المحركه الاصل من يشهد بالثبوت في الباطل الا ان يكون في الاصل
 ولا يخفى انه من المبالغة في العجز وهو يثبت كل من لا يملكه
 لا يشهد في ان التوكيد في الضيف جازم الا ان يكون في الضيفه الى ان شرطه
 ان التوكيد للجزء كونه واجب الا يكون الا ان لا يشهد في ان يثبت
 اوله ان يثبت بنوعه ان يثبت ان الامان لا يمنع الضيفه من ان كان اذا
 نكره ان العلم بالثبوت في الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 حزينه وان تعلق اعتبارها بالثبوت في الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 ضامه والاشارة على ان الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه

وكبير

تركها فله من غير ان التركيب الذي يتألف منه سبب اعتبار التركيب
 من الامان سواء كان لخاصة اياها او لخاصة اياها لعموم التركيب من الغدلين
 له يخرج الى ان يثبت به ليا من الزوال والاعتقال ولا يتحقق سبب الاحتج
 يثبت ان التبع قد يثبت له في اي الزمان ان لا يكون باقتناء واستنا
 الباطل الباطل سبب ان لا يكون بل ان التركيب مدعى بالثبوت في الضيفه والاشارة
 وقال ان كل كلمة متعلق من تركيبها بما قبلها بما قبلها من الضيفه من الضيفه
 باعتبار الضيفه عليه فلا يبيع اعتبار وضعها باعتبار وضع الضيفه من الضيفه
 حكمه لان الضيفه تخرج اوله في اياها في الاول وهو المولى
 عنده وما في الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 المكتسبة فذلك في الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 يجوز ان يكون في الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 في كل كلمة واحدة من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 الحكيم في جميعه لا يبعد ان يتركبه بعد ان يتركبه وان لا يتركبه من الضيفه من الضيفه
 كان كلفه انما كان لان المدركه فيها يبيع مع بدهم حكمها يتحقق
 من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 بعضهم ان ان يتركبه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه
 وهو المصنف من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه من الضيفه

من عمل في معنى يكون على الارجح ان الالف والنون قبل الواو يمتنع مع ذلك
اعتبار العطف او لانه الحكم عليه بقوله ان كان بالفتح لا نهان من خوف التقييد
بالفعل فلما حصل الفقد في الصلة جاز من تحتها ان يجوز ان يكون من الجنب
جاز ان يكون من الحسن ويمنع لهما في الفواقي الثانية في منع دخول ياء
مخفية بل المذكور ان الزايد في مخارج النون لما كان منع فيها زيد عليه حذوا
وعدا جعله وجه التثنية ولم يجعل غير من الوجه وجه التثنية لان الوجه الاخر
التي بين مدركات حذوا وكون الثانية بين في سكرات مختصين بالموث وكون
النون في سكران صفة اخرى مخالفة للمذكور ان المذكور في حذوا كذلك ولا
عليها منع من الضم الا في الصرف ندما مع تحقق ذلك الوجه وضع عرب عثمان
مع عدوها اما انما حذوا في رفعيتها المنوية عليه في هذا التقدير وجه
اشترطهم انشاء الناء الا ان يقال جهلان المجرى من الناء اصل لما راعى عليه الناء
وهذه الاصل الفعمية التي يوتران بسبها واما مشابها الالف الماشية
اي في منع دخول الثانية ان قلت لا في السبب في رعيته ولا رعيته على
المذهب قلنا السبب الماشية اولت بهتفن كان الاول في فرع للمخربين
وهو ظاهر ان كان التثنية في فرع للمخربين لما راعى عليه لانه سبب غير اصل التثنية
على التثنية مع ان المجرى من عدو السبب بنفله جاز في التثنية انما في رعيته
يقع افعلية السبب والراجح القول التثنية لان وجه اشتراط الالف

الاول

الاولى انشاء الناء غير ظاهر الا الاسم التام ولا الاسم المقابل للقب والكتب
والمقابل للمعمل والمقابل للظرف الا في ظرفية واورد الضم باعتبار
انما سبب واحد ومجموع وتثنية الضم في قوله ان كان باعتبار تعددها
في انفسهما او شرط ذلك الاسم اي بخالف الشرط السابقة لكن بخلاف
عن لونه وناحريه اعتباره في الوجود والتعدد في التوجيه الاول
فشرطه العلية منهم من قال انها شرط وسبب منهم من قال انها شرط ومحقق
للتثنية لا سبب نحو كعفت في التركيب فلان كعفت في التركيب في الاسم
حركات الفاء وفي الصفقة عجي كس الفاء وجاء فقها وصنفا لكون الموث ح
مع الناء او في صفة فيه ان عطف ياء على عين مخلفين ليس شرط قبل
الصواب الواو يدل وان الالف النون يوجد في الاسم والصفة واجد
بان الواو ليس باعتبار فضل الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
في احدها ويمكن ان يجاب بان التثنية لا تسمى مكان مؤنث فعل
انح هذا عند الاكثرين بتجربتهم اجماعها وحكواح بالانصرف قد
اناد بان وجود فعل ليس مقصودا لذاته بل المطلوب من انشاء فعله في اول
عند ليس مقصودا لذاته بل المطلوب من انشاء الفعل في اولها غير مناسب بالعين
صحيح لان المطلوب قد يحصل لغيره وجود فعله في الوجود ضعيف وقد
اشارة الى الضعفة لقبيل ان قلت اذا كان المطلوب وجود فعله

الكتب
الاولى انشاء الناء
الاولى انشاء الناء
الاولى انشاء الناء

اشياء فلا بد ان كان الواجب عندهم امتناع من حصول المطلوب فلما العمل المطلوب
 عندهم اشياء مؤكدة بنى على دليل القطعي والاشياء المنبئ على الدليل القطعي لا
 يكون لا يوجد فعلى لا نصفه خاصة الله الخ لقاله يقبل الاختصاص به تعالى
 في الاستعمال لا في الوجود في ذلك الموضع كان له من حيث مجب القياس اما بالنسبة
 لان الاصل في الثابت الله واما بالاداء وهو الراجح لان فعلا ن فعله اكثر من
 فعلى الاول يعني ان يكون منصوبا بالاتفاق وعلى الثاني يعني ان يكون غير
 اتفاقا اللهم ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكتفى في ذلك زمان لما كان
 بندها من اللفظ كان علماء غيره في معنى ان لا يكون ولا يكتفى هنا الا بمتكلمة
 وهو كون الاسم على وزن يعيد من وزن الفعل من كانت له زيادة
 نسبة الى الفعل ولان الصانفة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة
 النسبة والاشياء التي في قوله فشرط ذلك ان تحمل عليها كما جعل قوله مضطرب على شرط
 التحقيق لا على التشرط لان السببية ليست الا النوعية والفرعية لا هيما العداة
 اختصاص الفعل بجمع الخ في اكثر النسخ المستند والضمير ارفع الى
 الفعل وينتهي بجمع الخ الى الوزن او بالعكس وذا اعلم كما هو المشهور
 وكذلك يذم من يذم بالاداء في نسخ وضم من ضم النبي كل ما فيه
 وسلم علماء مجازوا بالجرس في موضع التام فيقال هو بيت المقدس
 ومثل ضرب على بناء المفعول ووزن فعل مجازي من التحوار كوا

في اشياء

في اشياء القياس الا في الامور وقيل العرب تدثر الفعل الى الاشياء الا قياس
 وان كان قبله لا يكون له عليه كلام هناك من قبله في فوزان يكون منقولا من قبل
 بمعنى اسرع واما ما دل على القبول في فوزان يكون منقولا من قبل بمعنى من قبل
 مخصوصا والمقصود للدلالة على العلية كما قيل من ضم بالضم واما الرفع في قوله
 والدم بمعنى الاردم بمعنى الاسبغ اذا ن ولم يذهب الا صرح في اللفظ
 وذهب عن الحرف الرفع المشترك بين القبيلتين قوله وذهب عن الحرف انما
 شيء اذا كان منقولا عن الفعل كقوله شعرا انا بنجل طابع التنايا ولو كان ذلك
 الوزن جلاويرو دبان كان على تخلي مع الضم وهو لا يغير ان لم يكن على الضم صفة
 مقدما في بيان رجل جلاوي او كشف لعم او كشف لعموه فالذي يكون انما
 لم يقبل بهما ويقبل كما قال الخاة لان ذلك اذا جعل على المذكور ان تصرف
 مع انشاء البنية الافعال والاشياء الختام وعالم واسم اسم شجر اسود
 وكان في ابنت الغلبة زيادة مفعلا في اختصاصه ايضا تلك الرواية لا ناس
 لعلته يحد فيه ما يحتمل به من ذلك الحدوث تطلت هذا الوزن انما
 سبب ان كان له زيادة اختصاصه بالفعل حتى يظهر في عتمة اما زيادة الاختصاص
 بالفعل او الغلبة فلما ن اذ ان تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتفرقة
 فصار لا راد لها في جميع الافعال دون الاشياء اشده اختصاصا بالفعل
 او يكون غير مختص به بقرينة المقابل لعل وجهه ان التثنية لا

فما
 بالتأثير الطاهر ان اول منع الخلو وان النسبة بين المتقين العموم ومن وجب كذا
 في ثمر امر واجتماعهما في نحو زيد ويشكر ونحو استخراج معلوما ونحو لا يولد
 واسترق اعجمي وبناء عد وتوعد وانفعل وانفعل اي اول فعل الفعل
 الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صحيح رجوع النظر
 الى الوزن والى الوزن كما هو المقصود وقوله زيادة حروف زائد على الاول
 صحيح لفظه في لان الصفة تنسب الى الموصوف بها بغير وهو شايع وكذا التا
 لان النسبة بين قوله اوله وبين حروف الزايد العموم من وجه ويصح نسبة
 العام الى الخاص بغيره والعكس وان المراد في اوله من حروف اثنين او يكثر
 الحروف لم يصف كهرشي وهو حق من اوله خاصا واراد ركوز الوصف في
 الوزن مع بقا الزايد سوا كان بالحذف كسبع او بالقلب كعلي او بالادغام
 كاستد او بالورد الى ما كان كما اذا اسميت بفعل محذوف العين واللام كجبل
 اجزوا والوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجر والوقف الجاد يه
 مجيء لا يكون في الاسم مقول في فعل من له فعل واخترت بين جات فعل
 واخترت بغيره بل التاء حال من ضمير اوله وانما المراد جعله شرطا للشق الاول
 لانه اختصاص الفعل لاقتل التاء اطلاقا ولعله ان يغيره بل للتاء فكانه
 اراد بغيره بل للتاء مجبوضه لا يرد النقص باسواد قياس مؤنث ان يكون
 على وزن اوله ومن ثم اشاع امر وانفعل يعمل قبل في جعله مجبوضا

عله

عله للشرط نظر نفير من ان الشرط يثبت بالنسبة بالشرط فمدفع بان جعل
 اشتراط هذا الشرط على الحكمه باشباع امر وانفعل يعمل ولا يخفى ان هذا الا
 سبب للحكمه المذكوره بالسبب المحذوف مع شرطه لا بالشرط المحذوف عند
 خالفة بجماعة حيث لا ياتى عليه الاسم الذي في الالف والنون ليس لا الخلقوا
 فيه وهو ملت بهن الالف الثانية الممدوده بواحد من الجماعة اي بغيره
 صالح لان واو بواحد من الجماعة فانها زيد بالفتح زيد والاصح بضم
 بالواو بضم كيمه الما بين اي لم يزل يظن ان التام استثنى ما يقى من الا
 الاول واستثنى بعد تقييد المستثنى به بالاستثناء الاول فلم يورد
 الاستثناء من واحد بل ما ظف لان الاول استثنى من الظن والتاثير
 من المفيد ونظر فيك ما يقال في ترتيبه بين من حين ان كان له متعلقين
 فصل واحد بلا ماطف وان جعل المصوبه الا العدل وفنك الفعل بعينها
 على قوله ما في هذا كان اثره لانه حاضر غائب ولعل النكتة في الفصل تقو
 تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه في اسلوب كافي عن احمد
 النجاة طان العلمية موقوف مع العدل فاسم له بوضع العلم كمرور مع ذلك
 سواء كان الاسم قبل المعطوف وقبل العلمية كما هو الاكسبوع بغيره واختلفوا
 في تأثيرها مع العدل في اسم كان غيره منصرف قبل العلمية ككلمت وثبتت
 فذهب اكثر النحويين الى ان المراد بالعدل تابع للمعطوف وقد قال بالعلمية

٨٨

وذهب جماعة الى عدم انصافه اعتبار العدل الاصيل واليسف الشرح الوفي
 فبالن العدل الوفي وهو بان والما الخ وجمع واخر انما هو انما في نفسه
 سبويه اعتبار العدل الاصيل من نفسه عند الكوفيين قال وهما انما اذا جمع
 لما يتوهم من ان الفاعل المذكور منقوطة الكلمات جامعة للعدل والعدل
 والعلية فان العلية مؤثر فيها مع انها غير منزهة بعد التثنية وقد بدفع
 ايضا بان العلية غير مؤثر معها الاستغناء لما تمنع الصرف قبل ورودها
 على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلثة متشابهة واخر وجمع من عند
 تميم وقطبة ايضا عند ابي لا يوجد شي من الفعل الا بوجهين ان
 منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا ليل المنع بعد الامرين
 للرفع استثناء التي من ثبوت نفسه بل مفهومه واما مجموع السببين
 واحدتها استثناء بالاعين ما جامعة بجميع العلية مؤثر ولو يكن
 مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منقطع في حدتها ككثرة من عند
 التصور وهذا القدر وكان في صحة الاستثناء كافي في كلمة التو
 ابريق فيه سبب ان كانت الاربعة مجتمعة كما استدل بها
 قد عرفت بسبب دفع القدر في غير وزن ضاحي قيل انه معقول
 مما كان معه اللام او الاضام او من فلما كان قول التلميذ اظلم الخ
 لا يبعد ان يجعل الاضطر نعتا اذ لا يرد في جعل قول سبويه اصلا مع

مناف

مناف للفاعله المحضة عند المنع ونصبه لمقتضاها بقدره واللام والقول ان
 منصوب على الظرفية او الحال او كونه بدلالا لاشتمال بعيدا في مثل
 امر على كمال من اجرة في فعل المثال وكذلك انصل التفضل وكذلك
 تلت لضعف معنى الوصفية بخلاف فعل فعلا وكذلك لا يعمل الفعل
 في الظاهر ان فعله حتى صار فعل اسما او صار ملحقا بكذا فنال العشاء
 يجوز ان يكون مصدرا بخلاف ذلك الاعتبار نوع مخالف في
 اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المحدث يجعله كالتانيث فيه
 بحيث لا يخرج ان قيل جاز اعتبار اسمه من الوصفية في العلم كما اذا سميت
 باسم من ينهض واجب المقصود الا هم في وضع الاعلام المنقولة فيها
 ما وضع له اخذ ولذلك تبيها بجزءه عن المعنى الاصل كقيد واما الا
 فالشيخ رضاح قال الاضطر في كتاب الاوسط ان خلا في في قوله انما
 هو مقتضى القياس واما القياس السماع فهو ضعف الصرف وهذا القول
 اظهر ان المحدث من كل وجه لا يثبت في الايزو والذات المنفعة فان العلم
 للضمير والوصف للعمري يعني ان ارد بال تضاد التقابل ولو رد التقابل بالذات
 لان العمور والخصوص في صفات معاني الاعلام والاوصاف مختلفا بل بينهما
 بالعرض في حكم احدا في بيان اثر واحد اتصال وهو وضع
 لفظ واحد معناه شخصيا فلا يرد اعتبار التضاد في وضع صرف اللفظ وهو

واحدى بالنعوع ولا في منع صرف امر في حالتي الوصفية والعلمية لتعد
 المنع فلما على قدر واحد الضدين المتخ بل تقول ليس في هذا المقام
 الاقصرهما اجماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدفع بين الدلالة على العمود والد
 لالة على الحصى وهو ظاهر ولا بين العمود والحصى لاختلاف محلها وهو المد
 ولا بين العمود والحصى من ان حيز الاستعمال المشترك في المعين وان لم يوجد
 ليس للتقابل بل ذلك ان تقرر الكلام على وجهه حال الشبهة فيكون هو ان الوجود
 بازاء الوجود الصيني كونه ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين او لا
 يكون فيصفي يادى النظر من اية الضدين في امر موجود واحد الشخص سمي
 كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في ابدى النظر لان الضدين فلا يوزان
 في امر واحد كالكيفيات الموشق في المزاج وذلك تدفق تسمى لكنه سببه
 فان لزوم اجتماعها في المقوم في في حالة تأثيرهما في امر شخص من جهة اجتمعا
 في التحقيق اى باب عند المنصرف بمعنى الدم للعهد اى بصوت الكسوف
 انذارا بالكسوف الكسوف اى الاستماع لان الكسوف لا من الف البناء
 عند البصيرين ونظف على الحالة الاعرابية فجازا فاقا هان يقول الكسوف
 لعدم اختصاصها بالبناء اعمى اللام او الاضامة دون سائر الخواص كالق
 للمفعولية قبل وجه ذلك اى لا يخلو لولا الاسم بخلاف البواقي حيث
 ضعفت الخ قيل في تصيد علم سقوط الكسوف ان الثرين كالثابت لوجود

وهو اللام او الاضامة انه محذوف لا منع الصرف بل الاضامة واللام وفيه
 حوصا باو الاضامة في حواج بيت الله معاوية للثرين للمفرد ان العلمية
 اذا كان العلم في الاصل مصدر او صفة كالمجنس والفصل كالصان
 قال قد مر في المحاشية الصان من المجند الذي تقوم على المث قوامه
 الرابته على طرف الحافز اذ لا من الصح اى الوضوح الدال عليها المرفوع
 دلالة الجمع على المجنس لا على فرد فخط هذا التفسير يكون جملة ما اشتمل متقطعة
 عن السابق وهو ما موقوف ونفلا لثما الجزئية مذكور للفصل او يرفع
 على سبيل محذوف ايجز او جز محذوف المبدأ والتقدير المرفوعات هذه
 او هذه المرفوعات واللام لا منفرد الا انواع ويجعل على التقدير الاول
 العهد المعانيهم من السابق حيث ان المنزاعه رفع ونصب وجوده تأمل
 لان التعريف انما يكون للمماهية فمن جعل الضمير لهما الى كل واحد
 المرفوعات والى المرفوعات وقال فوجد وتذكيره فيما نظر اليه اعني ما
 فان المبدأ هو المجرى فجزمط بقوله كما يجوز طابقه المرجع اى ان
 لان يقال ان اللام نطقت معنى الجمعية وانما صيغة الجمع الاشارة الى تعدد
 فاعا ويقال للكلام محمول على بيان الطرف قال على علمه العالية له يقبل على الرفع
 كان المحذوف ان المرفوع ليس له ايتا ما حذو فذا الضد الماخذ في تعريفه صار من
 قيل اخذ المعنى في تعريفه وليس يتزل على ذلك فلا شبهة في ايهامه للدولة

البحث في بيان المرفوعات

من المرفوع

حال عن الاشياء الى اصاله الرفع في الفعل وان زيادة الايضاح لنا سبباً لما
 والمراد بانتمثال الاسم عليها ان يكون موصوفاً بها اي كالموصوف فلن الحركات
 والمخروف كالمعلم وان لم يكن اوصافاً لكنها اميتة بها اعداد استقلالها
 وتبها المديف ويجوز ان يقال ان ضعف الرفع لصيغة المخلول للنسبة
 فالرفع ما له نسبة الى علامة العلة عليه يكون ملاماً لهما ملائمة لكل
 فخر يبو وتضمنه او ملائمة للمر عليه الطارى والى الاشياء
 هو هذا للابنية اذ معنى الرفع الحالى انه في حال الخالق من ان
 ان الرفع الحالى هو هذه الحية وح لا يشهد في ايضاف الاسم بها لكنها
 ليست علماً للفعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحية مستلزم لثبوت رفع
 ولا اعتبار برفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققاً او
 موسوماً واعم ان يكون الاشتمال له اولاً هو في محله اعم الظاهر
 وكيف يخص الرفع لعل البنية على التخصيص عند ظهور اشتمال الاسم على علم
 الفعلية جعل الاسم للمهد ذكرناه انفاً اي من الرفع في الكلام
 له من ابتدائه اتصاليه وبيانه من قوله ومنها الاستدلال اي مما
 اشتمل الفقيه ويجوز ان يجعل ارجاء الرفعات بعض من النوازل ويجعل
 هو وقوله ومنها المبتدأ لا يخرج من الجملة الفعلية ولا لا يخرج منه
 المستد وفيه انه يحذف كقولك ما ضرب واكرم واكرم الا انا وقولهم بنا

او بلك

اي راي ويدفع بان تمام ولانه لا يتبع العامل وفيه انه قد يتبع نحو كذا الله
 ويدفع بانه تادير غير مودر الخوف زايد التامل الجملة لا استقلالها
 على ما هو موضح للاسناد لان عالمه اقوى لانه مجرور بحرف مجرور
 عامل المبتدأ نفسه معقول وقوة الترتيب تفضي لغيره لفاعل الرفع عية
 اقوى من المبتدأ ولا يفاضلها ذكره في المبتدأ لانه لا يقيد في رفعه
 فضله محله لانه باق ولان ما عدل ليصلح ان يرد اليه فهو الرفعات
 كما ان الرفع لا استقلالها اصل فيهما لثبوتها كماله ولا يحكم عليه بكل
 حكم ولا يحكم عليه بتعدد وظله استبعاد بعضه من غيره وكما لا
 بالثبوت حقيقة او حكمه المصدر العامل في قول اي مع الفعل فالاستدلال به
 الاسناد هنا بمنزلة النسبة فافضل كانت او ما جاز كانت او اثباته
 صبا كانت او منقبة تخففه كانت او مفروضة بقرب من ذكر التوابع
 لبعدها لا يخفى بعد ما من التعريف او او شهد او الشروع للشك او
 التثبيك اي ما يشهد في العمل او في الدلالة على الحدوث ولا يخرج
 فاعل الظرف كونه على عالمه حقيقة فالعدا الجملة حاله بتبدي
 تدار الضمير فيه بل يخرج الى احد الامرين السنفاد من لفظة او قوله لان
 الاسناد الى فينر شيى ارنا د اليم في الحقيقة لانه مقبر الاسناد ولان
 الاسناد يجب الدلالة الاعية لكان ذكر قوله قد لا دفع فهو المخلول

والله في الصفي الشرح والمرد قد يكون عليه جوباد المفعول الكامل المواد
 وجوب تقديم نونه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجوز ان
 يكون المرفوع والخروج من لوانه المرفوع والمسترف انه تقديم الفعل ان غرض
 في تقديم زيد على ثامر تعيين محل الفاعل وان الخطاب يقع في اطار هذا
 وفي تقديم ثامر على زيد تعيين الزاوية واسطوا محالها فلو تقدم زيد في قوله
 لا قلب الغرض ثامر عند الكونين جواز التقديم استدلالا بانا اجبتنا زيد في
 زيدا ثم راعا وجعلنا الكلاء محولا على التقديم والنحو له وجه حتى الى الانما
 ويقع على اللجوء اوصون من اثبات الموجد المعدوم ولهذا قال ابو الفتح زيدا
 ضمتا لا الضمة لا ليرادهم نصب كلمة لم يصح كون الفعل لا يقع عليه
 وكذا حكم اخوانه اى است وواقعا السابق الى قوله على وجهه قيام
 متعلق بسند او صفة لمصدره فيل يحمى ذلك كونها لا بعد حال ولا
 عن شي لان الفعل لا يكون على طريقتي القيام بل الاسناد يكون كذلك
 على طريقتي القيام بل استثناء الفعل في قيامه اوله يقال علمت هذا القيام على
 علمك وعلى وجهه في صوره وطريقته وشكلته وطريقته قيامه به
 ان يكون على صفة العاروا في ذلك علمها اى من لوانها وذلك لان القيام
 بثبوت موجودا من اضافة ذلك المسمى والتعيين ليس الا بصيغة المعلوم
 لان مصدر المجهول لا يجوز اطلاقه مصدر المعلوم وقد يجب ان نامل

والرود

والرود بالاسناد الذي على طريقتي القيام بثبوت شي لا مرفوعا بل القيام
 في المحنة اوفى المجرى غير القيام ان قلت فعل هذا يخرج الاسناد الذي هو
 فعل القيام فلنا القيام اوله بعضها بما نزل بعضا واخذت بهذا المقيد من
 ما لم يسم نعله وان كان المصدر المجهول لانه في ان مع الفعل المجهول انما
 المفضل الشيخ عبد القاهر هما مال الاله اذهب اليه اكثر المقديين من المجهول
 زيد ثم اوجه لوقال ابواه لكان نضا فيما فسد من ابوه يحمى ان
 يكون مبتدأ فيانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كافي زيد قائم
 والاصل ان على هرفى الغنما ينسب اليه شي وفي العرف الفاعل والمرد
 ما سب ذكره قدس سره ان قلت انما اوردت هذه العبارة قولك الاول ان على
 مع انه لصح وجس العار الاستفاق فلنا لان في لفظ الاصل كما الى ان قرب
 الفعل من الفعل كانه بمثابة قائم لا يجوز فيها وانما يسجد اوله ويل
 ليس عليه بعض الاحكام كما يند بقوله فلذلك يجوز ان يخففه زيادة متوق الى
 اهتمام الحكم اللغوي في الفاعل وكذا الاصل فيما هو مفعول من الفعل
 ويقدر على ما ليس بمضاهى للمفعول الاول من باب غلبة النسبة الى المفعول الثاني
 وكذا الحال في المفعول بل اوردت بالقياس الى المفعول بزيادة اى ان
 يكون الفعل له اصل ان الفعل من حيث هو على تقدير من الفعل وحاله
 لكن قد يكون ذلك الاقتصار بما هو مقتضى وجها العبد وجب ويطرئ له انما

شكلا

الماء بطبيعته يقتضي البرودة كون تد بول ذلك لا يقتضي بقاء من تحفه
 في بل لم يقل ان يلبس مع انه اخضر اشمل ثم لم يقل الفعل ايضا فوقع الظاهر
 موضع الحذف لزيادة التمكن في الزمن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم
 وبثبوت الفعل المحو ^{للدول} لانه اصح في الفعل اليه لان النسبة الى الفعل مقدر
 الفعل في قول النبت الذي هو في علمه واخر في قوله النسبة وقومها ان
 مقوم المقدر مقوم وكان النسبة لانهما على النسبة كما سخر بالفعل كما
 الفاعل لانه على ما هو في قوله النسبة كان في علمه جزيه بدل على ذلك
 دلالة كان البتة عليه ذلك المقدر وبذلك الدلالة ومنع على الفعل
 بعد الف على نحو تبيان وتصريحه وتصريحه في ذلك الالتماس لتعديل اقتيد
 ان يكون الولى اصل عليه مجاز المثال الاول وامتناع التثنية والفاو اما
 التثنية فيعيد ترتيب العلم بالحجاز والامتناع فيهما على العلم بالاصل
 والتعديل فيكون في باب الاستدلال بالمعول على العلة فلا استدلال
 في الجمع بين الفاعل واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور ان كان مترتب
 على الاصل المذكور كما لا يتوقف عليه لثبوتها على تقدير ثبوتها في
 التثنية فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه تقدم مرجع الفيد وهو زيد
 ونسبته التي على امره ترتب كون الشيء بحال الحقيقة للتقدم سواء
 تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم التثنية لان الثبوت السبب

قوة

في قول نبت السبب فكون من قبل وضع السبب موضع السبب خذ
 الاضطرارين حتى يكون اليانها مجزا انفصالا من الفعل المقول به بالفاعل مع تقدمه
 الفاعل لانه امتضاء العمل المقول به كامتضاء الفعل ويفسده لا هو حتى
 على الفاعل نعم يتدعي تقدمه على ما سئل الفاعل على قول الشيخ الوفاي الاول في
 ذلك ليس للبعيد المنع مع قولهم في باب النشأ في العدم اشبه قبل تجويز الا
 ضمما قبل الذكر في باب الترفع في العدم والضم المضاف اليه مع قول
 تجويز الضم اذا لم يغير لولا ما حلف الفاعل وهو جازي او التكرار وهو
 وفيه ان ارتكاب التثنية من ارتكاب التثنية مع ان مثل ما ذكره هنا ان
 لا حذف المضاف اليه في قوله جازي واظهاره يجب التكرار وقد يقال ان
 التثنية في ضم الفاعل الاول في اسم الظاهر فلا يظهر له بغيره كونه مطلقا
 به الجمع وعائنه والرد بالكلوب العاربات اما شواير النشأ حقيقة فاعول
 قد سرس في الحاشية نحو على كالب يعوي عوي وصاح اشبه وقد فعل جملة
 اخباره وقت على سبيل التعادل بان التثنية واجب في لفظ تميز اذا
 اشق لفظ العرب في ضمن الامثلة بان المختار المفرد متضمن لاختصاصه
 خصوصا اذا لم يكن الصفر متعلقا بخصوص كما في التثنية ^{حده} وهو
 المقدر ذكره في ضمن الامثلة او في ذكر الفاعل الذي هو الفاعل لا لاشكال الا
 من احد المتقابلين الى الاخر فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع





موزون موزون على فن الفرقة فيه اتصال علامة الفعل بالفعل من الفران
 اللفظية لا مراتب الظاهر في تابع احدها واتصال ضمير المتكلم بالاول فمضرب
 قناه موسى بعد الاضطراب تسبها بينهما انما بعد الاوالة بينهما في
 سور التقديم الثابت والفاخر الذي يحكم باسماعه ليعرف التقديم
 الثابت مشروط بتوسط الايهما اذ لو توسط وقده الفاعل على المفعول لكان
 الفضل بين اراده الاستثنا والمستثنى وذلك غير جائز والمناخ الممتنع
 ايضا مشروط بتوسط الايهما لما من ذكره قد مر من التفرغ عن ال
 لتباس الخلل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقال ان يقول التفرغ من
 الالقباس الخلل يقتضيه امتناع تقديم المفعول على الفاعل في موزون موزون على
 لا لقباس بالاسمية التي تحمل بالمقصود فلما ناه الاضلال الى الموزون
 خلاف المفروض مع جواز ان يكون موزون موزون بالتحضير هذا الم
 في المثال المذكور ونظائر مما كان الفاعل خاصا لهما اذا كان عاملا لغير
 ماضر احد الاربعين وذلك لانه لغير واحد حتى يصح ان يكون زيد ماضرا
 له لانها لو تفرغ المفعول على الفاعل مع الاتزان هب العيال ساكن
 وجماعة من الغنم اما عند كنهه فلا يجوز لانهم لم يجوز ذلك بعد
 ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعه او مفعول لغير
 عامله او مستثنى منه فكانه قد مر من حمل كلامه على ما هو المنفق

عليه



عليه او قال الى ما ذهب اليه الجماعة لاحتمال ما ضرب احد الاحاد اعراضا
 زيد كما ذهب اليه جماعة من الغنم اما عند كنهه فلا يجوز استثنائ شيئين
 باداة واحدة التي عطفت للمجوز ان سيدوا بقلبه لك وما زيك ابتك الا
 الذين هم اراذلنا بادى الرى اى ما زيك ابتك لحد فاعل من الفاعل الا
 الذين هم اراذلنا فى بادى الرى اى بلا رية قريبة وقد يراد ان الطرف متعلق
 بفعل مقدم على تبعه فى بادى الرى او بان الطرف مما يكيد ويتبع من الفعل
 واذا فصل ضمير كذا اذ اتصل بصالته او صفة من المفعول عند من الجوز
 الفضل بين الصفة والموصوف بالاصنى فمضرب زيد الذى مضرب علامه
 واكثر هتد جواز ضرب الامهاتى ان جربا لغيره لولا قيل وجب تقديم المفعول
 لانه اكر لحوال الفاعل وقه لهما قرينه مقام الفاعل فى الدلالة لفظا ما هو المراد
 واللام الوقت لا الاجل لان قوله القرينه مصحح وابعث لان تقدير الجوز
 لان السائل هو بصدور الفعل لاجل بخصوص من صدر عنه الفعل فبئس
 فاجواب المنطق على السؤالين الفاعل لانه كالمستد وحمل ضمير عليه لانه
 هو المقصود فى الجملة الاسمية وكان الفعل موضع كاعرف وعند وضع الفعل
 يوجب الفاعل كما يوجب عند وضع المبتدئ بالجزء وان السائل غير متردد
 فى الحكم وزيد قام بصدور تقوى الحكم بتكرار الاسناد ولا يطابق السؤال
 مفعوله الشرحى ان زيد فى المثال المفروض مبتدأ لان فعله ليطابق

السؤال فانه جملة ستمية ولان السؤال من الفاعل لا من الفعل واللام يقدر
المولعنه يزيد من فروع والاصل على يزيد لان البكاء سيمتد على الكثرة
تخذف كثره الاستعمال فنقل عن العارفين الروي قد مره ان يزيد معنا
بجذف حرف النداء والجملة الذائبة مقترضة وذلك لان المناسبات للقاء
يذنان المضاعف والمختلط وتعالى ستمه ونفقه بسبب منك يا يزيد ان
عليها ذواتك في رضاء ونفقه بضمه السؤال المقدر المدلول عليه
لملفظ المدلول عليه المعنى للفعل فانه منشا الانبساط والذرد وهو
وهو منشا السؤال فتال السبب فتى المسبية في الحضور الاموال
كما هو الظاهر روح الرد بالحضور كخصومة غيره ويجعل ان يكون للوقت
روح محتمل ان يكون خصومته وخصومته غيره قبل متعلق بضارع وان
لم يرتد على شيء لان الجار كلفه براحية من الفعل لا يبيك المدلول
هذا البكاء فوي لا بكاء المحصورة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء
وتختلط مما يفتح حكما يتصل فافنه قد يورد الما في بصوت حال
اذا كان الامر هائلا لا استقرار في الخيال مع بقاء اثره والخير السائل
من غير وسيلة اي غير علقه وسابقة حتى يقال اختبطنى فلان ما
من حذبت الشجره اذا صر بها بالعضا ليستطرد بها والطير جمع لمحة
على حذف النوايد كما يقال اعشب فهو ما يب ولا يفا او يطيات على الفيا

يعنون

ويحوز ان يكون جمع لما يحل للنسبة مثل ما ووافق يقال الطاح يطوح والطاح
اي تهب كلوا جمع مالم يذم من اللطاح اسب من كره ن فقال يطاح ورايح
اي السحاب ولا يقال ملتحات واما مصدره لا يهاها من الموصولة
بمعنى الذي اهلكها الطرايح من الاضوال وما يتعلق بجملة قدس
في الحاشية وتعلقه بسبب المقدر بما اياه سلبقة السعة لانها ما بين
القراءة تاسبان بين سبب الحياض ايضا انتهى مع ان تقليل البكاء
باهلاك الطوايح يزيد مما لا يم لان عملة البكاء هلاكه بانه سبب كل
الطوايح بصيغة الجمع فالاجم ان يجعل سببا لهلاكه اي في كل موضع
حذف الفعل ثم لم يردع الا بهام فادك ذلك ان العنصر بعد الا بهام واقع
في المفضن وذلك المفسر اما فعل بهام او حرف يودي معناه مثل ان بناء
الدلالة على البتوت يشيران يكون خبرها فاعلها ما مع خبرها نظر في
وقر بت المقدر وذلك فيما بعد خاصة في ان ذات سوا الكلمتين بل
لوالشرط جواها محذوف والتقدير سهل وعلى محتمل ان يكون التتمه هذا
مثل يفرين ينادى من دونه واصله ان جلاش بقا العلة لانه في وقت
الجملة انما قد جملة لانها فهم نسبتا ثم نعم فيصالحه لانها لانها
مستقبل بالمفهومية قبل واذا تنازع الفعلان من قيل تعارينا الترتيب

واقتصر على الفعل يوزان بوزن الفعلين المعاملان على وجه يقين فقلت لا كثر على
 الاصل والاصل على الفرع في اكثر من فعلين نحو كاصليت وباركت وقلت
 وتحت على رايهم وح يكون الرفع كالتالي والباقي كالاول عند المعربين
 والاول هو الاول والباقي كالتالي عند الكونيين اقتصارا على اقل واكثر المتنازع
 ما والها معول الفعل الاول انما فلان في الرفع بين الفرعيتين سواء
 اعتبار الشانغ بين الفعلين كما اعتبر بعضهم ولم يعتبر في حقهما قبل الشانغ
 وهو طالب والاسم مطلوب المزمع فقوة وهو مؤثر الاسم قبل الشانغ
 مرفوع ومعنى شانغ علمين انهما يجب المعنى في وجهان اليه لوقوعه في حق
 او هو صيغة في نسبتها وانما قلنا بالعموم لم يخل في حقهما من حيثهما منطقتين
 الوزن منطلقا ولا يخفان ذلك التوجه اما يجب اصل والطبع وتجب التصور
 التي على التحقيق من حيثها في ذلك بالافعال حال تحقير الفعلين لاجل ان كل
 منهما معوله والاحال التصور الذي سببه التحقيق ويعلم ان يكون
 هو معولا لكل منهما التصور المتنازع ولا يخفان منطلقا في جنس حيثها
 الذي ان منطلقا لا ياتي عن وقوعه معولا للفعل الثاني بل ياتي عن ذلك
 مما لا للفعل الاول والتخالف بين الفعلين وان الضمير المتصل بالفعل
 من حيث المتواقع في ذلك للموضع ياتي عن وقوعه معولا لغير ذلك للفعل

ظهر

فظهر الفرق بينهما لان حرف لا يصح انما اى استثناء كالاستثناء الضمير
 هكذا ان لواء وفيه ان الفعل هو المتكلم وهو لا يمتد في الماضي نعم لو كان بلام
 عن هو وكان الواجب انما بان الضمير العايب كان الامر كذلك لا ليست ان يقا
 لا يمكن الامتار اما بطريق الافصال فلو كان الضمير متصل لا بما ملأه وما هو
 والا ليس على وجه له بطريق الافصال فلا في صوت الشانغ فيه وكل
 من الفرعيتين المتصلتا واحدا المعاملين في الفعل ضرورة وجب التركيب الالف
 الالحذف او بالاختار للمتنازع فيه ولا يظهر الا لفظا ايا الحذف وبالافتاء
 المتنازع وما اذا كانا الفين فيعين الاختار لقرائن حاضرات الالات
 وما كلفت الاماك ولا يخفان عدم صحة القطع في بعض الصور كانت في غير
 صحة التعميم ويولد المعصم بالشانغ اتم لان المناسبات ما هو بصدده ودان
 لان مخالفا حقيقة الاصل بقوله على راي المصير في جميع الاستثناء
 ويوافق على راي الكونيين فيكون من تشايع الاصل بقا وما اذكر
 امتضاء للمعول فله ميم البحث فلهذا الضمير بالاسم الظاهر ان قلت
 حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الاحكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص
 التي هي قلنا لعل المراد جواز القطع بالامتار قياسا لكن لما لم يتصل بال
 الطريق الحذف كان ينبغي ان يخف ولا يجاب بان ادعى الهلهه كالكلية
 لعمى الهلهه تلو تقييد الالاق الاسم وما على ضمه غيرهما لا يمكن

قطعه لان طرقت القطع عندهم في الشرح الرضيلون المبرين في هذا المقام اى في
 مقام ما ضربوا الكرام الا انا ولا يند متابعه الكسان في منتهى لانهم يوافقون
 ههنا في انه من باب الحذف لا لامضار لان لا يتعدى لا كذلك فقد يكون الظاهر
 محبب اللفظ المنجزه ومحبب للحنى انه بيان لانفسه الشانغ وعماح يكرد الجز
 فان لمثلت والمقدراى جان اعمال كل منهما او فضاها كما بعض النسخ ليس
 هذا تماما الثامن السانغ المذكور لانه شائع في ظاهر واحد كما يدل عليه
 اقر فظاهر ويتكوا ايضا لاختلافه من خال والعامل فيه معنى فعل مستقفا
 من الضمير المستتر فله فقد يكون لوجهه الى شائع الفعلين للدليل
 عليه بقوله لا اتابع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا
 لتكريب مثل هذا زيد فاما في ان العامل فيه معنى فعل توهمى لقرب
 اى لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفعل بالاجتناب ووردوا
 استعمال التابع عليه ان قلت اذ كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوثق
 بصواب الشرط عما اجتماع اداة الشرط والقسم لاجراء القسم ومثل والله ان
 ايتى لاكم منك قلنا القرب مرجح عندنا ومه مرتبى القرب والبعيد
 ليس القسم اداة الشرط في مرتبه لان القسم قوى في امتضاء المنصوب
 بجوان الاضمار قبيل الذكر في العمل بشرط التفسير علم ان العرض
 من التفسير ان كان موصوف في خفض الالباس وازالة الحجر كما في الشانغ
 حميم

نحو

نعم بجلا وبتة رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر نص في كونه
 مرجحا وان لم يكن موصوف قبيل كان مذكورا الكونه فاعلا او مفعولا اللفظ
 ذلك فتمهم من صنع وان كان في العمدة لان المفسر يبين ان يكون حقا
 فلا نزاع في الخبر به ونهم من جرد في العمدة كما نحن فيه ولو ان حذف الفاعل
 اشبع من الضمير قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسر في الجملة وان لم يكن
 متصافيه والذوق لا ينكر ان ليس من باب التكرار لظهور المفعول حتى
 وجبها منطلقين اليه ان منطلقا لاضمار اللفظ اذ اوتيتا ل
 حدث الحذف ظرف لا ضربت لان لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدرة مشهور
 قد امر من عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في ههنا
 واكرام الا انا وفي نحو اسمع بهم وابجبت حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
 ونحو اضربواكم القوم محذوف الواو والباء في الاول والواو في الثاني كما
 التقى والى كين وقد احيى منها اعمان الاوليمان المصدر قد ينزل منزلة
 الجمادى بل يسهل فعل لا لفظا ولا نقديا واما عن البواقي فبما من باب
 تقدير الفاعل لا من باب حذفه منها والمحذوف في باب التنازع محذوف
 منها وينجبت لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
 المشدود في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة منزلة اللادى ولو لم يكن من
 باب التنازع لحدوا متصاف المفعول وان موجود الفعل بل ان على في مثل

ما ضرب واكسر والزيد فالاعرابان يعيدون عن البواقي له من مثل ما قام
واكسر الا انما جاز في اعدا والمستثنى وزيد من ترتيبه في قوله من هم
واقام عن نحو اسمع بهم وابصر فباغليس ما ذهب اليه الجمهور بانه في زنى الفعول
للزوم الجازم ويكون فعله في صوت ما لم يزل استتار فاعله وانما من الامرين فبانه
فان الضمة والكتبة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لشده في
مسلكه لانه خلاف الكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي
خلانا وجاز الجملة اعترضه ذكرت لبيان قول الفراء وروى عنه تروك
الرابعين في لزوم توارر والعليين على معلول واحد وذلك في جازم وذلك
لان العوامل الضمنية بمنزلة المورث الحقيقية عندهم ودواية المتن
الشيخ الرضوي الرواية الضمنية عنده يخالفها في المتن وهو ما ذكره قدس
ولان يجتهد من افتاد الرواية الصحيحة بان قول معية اعمار الفاعل في
اتصاله به ويكون معنى قوله جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلاف
الفراء فانه لا يجوز ذلك يقول بما نقل عنه او باب نقول جاز اعمال
الثاني فقط في جميع المواضع خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان استغنى عنه شرط استغنى
عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب جازم لان المفعول بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق

فالمعلم

والعلم فالحذف احد مفعوليه لانه حذف بعض اجزاء المفعول الواحد ^{عروض}
عليه بان يجوز في السعة وغيرها وان كان قلبا لان كلا منهما في الظاهر
مفعولين بوجه واحد ومنه قوله تعالى ولا تحسبن باليه الذين يخولون
بما آتاهم الله من فضله هو خيالهم اي يعلمهم هو خيالهم لانه لا يزل الاضمار
قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة الجوزم للاضمار فيه قبل الذكر
في الفاعل هو امتناع حذفه وهو يتحقق هنا مع امتناع الاضمار قبل الذكر
في العقبلة لا يفتقر الى الاضمار مطلقا يجوز الاضمار بعد الذكر الفضلة
فيها انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح على المذهب ^{الاجنبي}
والوجه الثاني على افتقار الظاهرين ولما كان الحذف وجها وجزا عن اصل قوله
هذان امرتان كن به على ممال التي ينصوا لانه يحصل اضعف الكلام على الوجه
الوجوزم قال لان يمنع مانع اي اضمريت في جميع الاوقات لا تقتضيهما
وهو انه لو اضمير مفعول الف المفعول الاول وقاويل المفعول بال
لكل واحد بعد ولو اضمير متعلقين المفعولين قل الشيخ الرضوي جاز مخالفة
المضمير للمرجع لانه لا يمتنع من مخالفة بينهما قوله الله تعالى فان كان استغنى
وقبله ان كان ساء والمضمير الاول لا يجوز حبه في حبه كما اباها الزيدان
منظورا وفي التفرع مجاز التفرع اليه بين الاصل والفرع ولا يخفى
انه لا يتصور التفرع الى معنى على ان تاويل المفعول الاول لكل واحد

مما لا يتباه به ولما استعمل لا يقال لا يقبل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
 اعمال الدول والا لزم حمل كلامه على العبد المروج وهو حذف للفعل
 لاننا نقول المحذف المقبول ضرورة انكسار العند لا وفي معية
 زيمكا في واجبة زيمكا في كسند المله هو هذا فقل من غير صرح
 باسمه شها على قوة الاشتهار وضيق الجوب عند وقتها كانه ببلان
 بنان لقله على تقدير توجه كل من كفى في الخ ان قلت هذا اذا كا
 لم يطلب معطوف على كفاية اما اذا كانت الجملة خالية او متعوضة او معطوفة
 على الشرطية ولا يلزمه هذا قلت لا يجوز للدول الوجود فبقيد تقيض
 الشرطية لا يخيران لزم حمل الكلام على التاكيد دون التامير مع ان
 وان العطف والاخرين يتوهمون ذلك لان النفي آمند في لتي الطالبان
 قلت العي الطالب البليغ فيكون اخص من الطالب في الخاص لا يستلزم
 نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطالب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطالب
 لا الى الطالب البليغ لا استلزمه عدم العي وجعل يفرض الشرط جزءا
 وبسوت طلب للمنافي في كل منهما اما ما فاتت بعد العي فلما كان المراد
 من العي الطالب واما ما فاتت له الكفاية فظايل عليه جرم الشرطية
 فلهذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزمه عدم صحة الاستدراك ولكننا
 اسعى قلنا لانم انه معطوف على الجزاء مجازا ان يكون الجملة خالية ومعتزة

اصطفاة

او معطوف على الشرطية معاصر العيت لم يطلب في الزمان الماضي فليلا من
 ولا يجد الكنة بطلب في الحال والاذنفة الانية الحمد الموشل ولو سلم فقول
 حصة الاستدراك باعتبار توصيف الحمد الموشل او باعتبار اسمها طلبية
 في الازمنة الانية وبيان ذلك انه لما لم يطلب الحمد كان لمتره ان
 يتوه انه طلب مجد اما في بعض الازمنة الماضية او من شان العاقل القفا
 وعدم الارتكاب على الطلب ما يفتقر وجوده ويقوله ولكننا اسعى الخ لكن
 يجوز ان يياخذ في الرصد الا ان الغرضية على اعتبار الحمد البديع الاولي
 وهو عقيد الموشل النسب تقدير الحمد الموشل لا تقدير الحمد مطلقا لانه
 انصا له بالاعمال لقيامه مقام الفاعل واشتراكه منه في الاحكام قال كل
 مفعول يبينان المتطوع في التعريف المحسن لا انفراد فلا يصح لفظه كل فاعله
 انحاء لا شاع بالمتحوة لحدوث فاعله بالمعنى المذكور مذكورا
 قبل واقيم هو وكذا الضمير المستكن لانه يتوهه اسناد الفعل الى فاعله
 مقامه فيكون خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواحدة صفة عن الضمير
 المفعول الى الماضي المحمول يفهم انه اراد بالعلم اشهر وصانه واد
 بالتحقيق به ويجوز تقدير معطوف الى المفعول وهو هائل لا يقع اي
 لا يصلح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا كان الانسان يقول
 ليخرج وان لا يخرج من محله بالمفعول الثالث من مسجد باب العيت لان

الثاني منها ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني
 فضل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا مشاع ان يكون
 المفعول به لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك اجماله
 لم يكن يطفئ العزود على فورد وتقدم مع ان تصار للشيء على جهة
 ادعاء ان المشاع في المعطوف الثاني والثالث تام من المشاع في
 هذين للمفعولين وان اشقوا كلفيه وذلك الدليل يكون منه
 ما اخذ في الرد من جواز قيامها مقام الفاعل بلا ان يرد باللام
 ايضا ليقع لانه مع ضرورة يات الفعل فلا يثبت الفاعل فلا يتصور قيامه
 وكذا المفعول معه لان النصب فيه مشعر لانه على تقدير الازم
 الدالة على على العلية لكيقال ينبغي ان يقع الضم ايضا مقام الفاعل
 النصب فيه مشعر للعلية لانه قول ربما يحصل ان اشعارا الظرفية
 بنفس الفاعل نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة العلية وقيل ان
 المفعول لا يقع مقام الفاعل على كونه جوابا ليرى صريح القول بل وقيل ان الحكم
 قد امتنع بان يوجب امتناع ضرب الثاني والقول بان المنصوب جواب
 لردود الجوز متحكمه واما بل ان يقول ايضا انه ليس جوابا من الجوز
 من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمول للمقدم
 المذكور بنفس قوام ان للمفعول الجواب لانه مع عامله يصح ان يذكر

في جواب

في جواب لسؤال عن كيفية ذلك لم ضربت قلت ضربت لوجه اللام
 قالين خلافا لكونين وبعض المتأخرين انهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا
 الشافعية في قوله تعالى لا تزل عليه القرآن بالنصب وقوله اوجع المدي ليخرج
 باللام كسرون وقوله ناصم وكذلك نجح المصنفين على المصدر لثبتهما بالفعل
 بسبب الفعل المجهول وكون لسانه اليحقيقه والمعجز مجازا ولا يضاف اليه الحقيقة مع
 امكانها فانه ان معنى قوله ويصير الى الجواز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا ورد بين
 والجواز في محل على المعنى الحقيقة للبين لان المتكلم الحقيقة منبئين مع امكان التكلم
 في الاصلين يقال ان الاستدلال الحاسوه مجازا اعطى ولا يمكن الجواز العطف مع وجود
 ما هو له ان قلت ابي علامه ينسب الى الزمان والمكان والمصدر اما النسبة الى ال
 وامن ولان هذا الفعل المكان موضوعا لان ينسب لا وهو الفعل في بله
 وكان الوجودان محلين للاضمار في موضع منهما نزعنا حتى تعرفها كما كانا نزعنا
 بالجلال بل وما النسبة الى المصدر لان اثر الفعل وذلك لان قولك سيدت
 سيدتي في قولك سيدت سيدتي هذا الفخيم يقتضي نقل النسبة لا ارتفاعه الى
 المنصوب من قيام مقام الفاعل وهذا الفعل لا يتصور مع وجود حرف الجر منصوب
 في الدر ان الدار منصوب فيها الا انها منصوبة مجازا اقلنا هذا النقل في
 بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط الشاذ من
 الواسطة الحقيقة لا يجازيه ففيه من شأن احدهما ان ما ذكره يقتضي ان يكون

نسبة الى الفعل المتقدم بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى الماهوله
 فينبغي ان يتعين لقبه الفاعل اذا وجد نحو مررت بزبد يوم الجمعة مع ان التصريح
 بخلافه من انهما ان نسبة الى ما هو المفعول لما كانت الحروف الفعلية في مقامها
 مقام الفاعل على دخول الواسطة عليها ولم بعد ذلك الفعل اذ لا بد من خبر والفعل
 على الفاعل فيجب ان يكون ما يتقدمه مقامه محلها وهذا لا يقع الزمان والمكان
 المبهمان ومقام الفاعل لذلك الفعل عليهما فلهذا يجب تقدير قوله في الجمع
 سواء بما سنذكره نسبة الى الفاعل بالواسطة وانما يتعدى بذلك الحرف
 ان كان من مفعول الفعل فيه عند الخطا فلا يظهر القول بالنسبة قال وان
 لم يكن في الجمع سواء قيل لولا البواقي سواء كان اخرها ظاهرا بغير البواقي
 سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفي حال البواقي
 قد علمت على تقدير وجود المفعولية وانما الجمهور لها على تقدير وجوده ^{بمعنى}
 كالحال على تقدير وجوده مستدرك مع عند اراد التصريح برب من قال ان
 البواقي على تقدير وجوده ليست سواء كما اراد التصريح برب من قال ان
 به اذا وجد مع المفعول لم يتبين فقال واذا وجد انخ اي جميع ما سبق
 المفعول به وهذان الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقدر المفعول
 بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع
 الفاعل كالمفعول به فلما صورته مجرولاً كما كانت من قبله حاله الفاعل

الفعل

اعني الرفع منعنه ان يكون في درجة المفعول بالواسطة سواء في جاز وتوحيها
 موقع الفعل لا يفتقدان هذا التقيد تامين في اليه الذهن بل يشبهه بغيره لانه
 الاستثناء الكامل مجاز ووقتها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى
 ان لا يكون لتقدير الخبر على قوله وان يكون معنى لان فيه معنى الفاعل على
 ان هذا الدليل يقتضون ان يكون الاول من باب علمت من الثاني لان طان كما
 لا علم به في العلم واما عند الخ فقلت يجوز وقوعه لا لئلا يربط المفعول
 الثاني في مركب فقلنا حقا لا لئلا يربط لان الثاني خبر وان دل على المفعول ان
 لكن لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا او بان يقع موقعه الفاعل
 ان يقع المحجور والاستثناء كثيرا ما يختص ان خوف للمبوقل ومنها المسدء ^{حذف}
 على قوله فمذ الفاعل او من جملة الرفع بيان الى صل المفعول لان ^{المتعدي}
 ويحتمل ان يربط ببعضه بتقدير المضاف اي من جملة افراده على ما هو ^{محل}
 فهما اي في باب السبأ والخروج وان يكون السبأ من هذا اليه دون ما اذا
 كان مبداء في سبأ ايضا اليه ضرورة ولهذا لم يكن في ايام ابوه
 وبه سبأ كالحال ان يكون خبرا لا يربط لهذا القسم من السبأ وجزءه لا يقع
 مرفوعة كلام تام كما فعلت مع ذلك فلا معنى للتقدير جزئيا سبأ اليه كما ^{كانت}
 كثير من الخفاة واشتركتها في العامل المعنوي وهو هنا خبر بدل الاسم ^{عن}
 العامل اللفظي لا اسناد اي اسناده الى شيء او اسناده بين اليه ان قيل

ان يصنع الفصل الدالة على المحرهما دون الحد من السابقين مع ان المحر متفقا
 عن مقام التعريف للوزن الطراده واسكاسه اما لانه كفي في بعض المحرود بدلا
 صوت التصريح على صوته الاكتفا ولا نماراد التصريح بالمحر ليكون ردا على من
 ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفعل تقيدها بالاسم المستند اليه
 اليه ولو سلم ذلك فهو لما أكد المحر كمن المستند اليه اذا عرفت باللام بقيد حصر
 على المستند ولو سلم انها الاصل المحر فتقول ان الاسم للفعل مبتدأ مستند اليه يمكن
 يصح حصر على نعمة اللهم ان يقال راد حصر المبتدأ الذي تفق عليه من الوا
 ان يحل عليه الصريح التعريف ولا يخفى ان المحر ليس هو المورد بل الاسم ليس بالاسم
 ما يقابل الصفة كما يقتضيه مفاد بلية الصيغة مجاز ان يكون هذا القسم من
 المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد او تقديرها وانما
 وبلا وذلك فيما يصح اسم موصوفة نحو وان تصوموا رسولنا عليهم اذ انتم
 امر له شذبه هو فالجورد قيل انما صح اللفظ الجورد مع انه يقتضي سبق حوجه
 لان امكان الوجود باحقاله قد يتم منزلة الوجود كقولك ميقوق فنع الشير
 قال اللفظة من قبيل نسبة الجوزي الى الكلي اي الذي له وجود فيه مما
 لفظي اصلا يعني ان العبادة وان كانت ظاهرة في سلب المحر ولكن المورد
 السلبا ما باعتبار ان اللام اطلقت معناه الجمعية فصار المحر منفيما او
 باعتبار ان سلب المحر وان كان اسم من عموم السلب لكن المراد هو هذا

تقرينه

تقرينه المقام وما العقل ان العبارة ان حملت على العدول انما دعمه السلب
 ظاهر وانما أكد التعريف بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعمال للفظية
 تراسخ السبب او الجزاء كما بان وانما يبدل من مقتضى التعريف بقولك يجبك
 زيد وذلك لان الذهن لا يتقبل من العامل اللفظية اني حصول العرف
 وكأنه راد بالعمال اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك اى لظاهر المراد لفظا
 مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الزيادة المعدود وان الجزاء اسم من ان يكون
 حقيقة او حكما ان ينبغي ان لا يحد اللفظ على عمل اسم نياه على كونه مرفوع
 بالابتداء فلما عمل جاز ذلك صبي على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاز بان
 ان لا يقر معنى الجملة وكانت كالحروف الزايدة فايدتها التوكيد اما اولها فلان
 دخل اسمها في حد السبب واما ثانيا فلانه عجا سملادة الشهية مجاز
 العطف على اسم لا التي انما العطف مع انها مفعول معنى الجملة ولا يصح الجواز
 بالعطف لان العطف على عمل اسم لا بل على مجموع المركب في كل اسمها لان
 لا لئلا معدولة الموضوع واما في معنى المبتدأ قد اشار به الى المبتدأ
 مشترك معقوب لان لفظ السبب مشترك لفظي كانهما السبب الشرح الرضوي ولا
 لير استعمال لفظ مشترك في معنيين قال والصيغة لفظه اوله فصلا
 ومن قال انها المنع المحمودون اجمع لعمريت شي لان استعمالها لعمريتين
 بين ولها امشاع وقاعها ما لم يثبت كان بالاسم اشاع اعرض عليه بان

محققه

ينتفع بقيام في الغام اوجه زيد لصدق التعريف عليه مع ان ليس مستدا كما
 ذكرناه واجب عنه بتقدير الصفة ايضا يكون غيرها لم يكن صالحا لكنه
 مستدا لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك اوجارية مجزها كقري
 بانه في قوة مسطور الحرفين فالرأفة بعد حرف اللام او الف الاستفهام
 الاول عند الحرف والالف ليكون احضا مثل زيد لانا وغيره وهل غيرها
 من كلمات الاستفهام ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
 الاعتبار لا يناسب التعريف كحل الخ واين وفي وكيف وكو واين التمثيل
 بهل ياذكرنا فانها ما التمثيل عن لا يصح بان تقول من نام اوجه لانه في
 صفة صالحة لانه يكون جزا لمن وما يصح ان يكون مستدا وفعل التمسك
 بقلبك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وشر عليه اوما يحس
 ومجره بتقدير العطف او من باب عمود الجاز ولك ان تريد بالفارصه
 اللغوي اى البند له غير تشبيهه على لغة المشهورة كون الصفة
 مستدا والخ قيل له لم يجزوا عن التماسك بالفاعل في مثل اى مريد
 اجتنابا عن التماسك بالمتدا بالفاعل في مثل زيد ثم قل مجوزا واما في التمسك
 واجب بان جاز الوجهين ليس لايقا اذا كان كل من الوجهين حال الفاصل
 ما هو فيه فان في جعل زيد في اى ثم زيد في علا خلا فالاصل وهو جعل
 مستدا في جعله مستدا خلا فالاصل اى وهو غير النظم الطبيعي للبتداء

ولا التماسك

ولا التماسك الحدو ليس لايقا اذا كان احد الوجهين مؤنثا لا يصل فيقولون ان
 الاصل من غير معارض في صورت النشوش بالالتباس اى هو لام الجوز
 لك ان تقول اى هو المرفوع الجوز الخ لا يفتكر اقسام المرفوع فلا يصيد في التعريف
 على ضرب في تعريف زيد في الامثلةين مرفوعا بالمضمة المذكور وهذا الوجه اسلم
 تقدير الاسم لان المراد ان كان الاسم حقيقة خرج عن بعض الاخبار وهو ما اذا كان
 مركبا او مفيدا ياد به نفسه كالحسبي وضرب وان كان الاسم حقيقة ارجح
 فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصحح بخلافه وذلك لصحة التقدير
 عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يوضح لغيره بالاسم مع بقاء
 فان ربطه بغيره الى زيد ليس بمعنى هو هو ويطا الاسم الذي اتم مقامه الى زيد
 بمعنى هو هو ونحوه بقول الجملة اللهم لان براد الاسم الحكمي لفظ بعد واحد ان
 التقدير عنه بالاسم فلا يصيد على ضرب في ضرب زيد هكذا لا يصيد
 على ضرب في زيد بغير اى ما وقع به الاسناد وقد اشار الى ان التماسك
 بالابغاع المتضمن لا بالاستاوة في نفسه متعلق للمنفذ الحاجة الى ان
 ان تقول المراد بالمتدا الى المتدا بقرينه اهما وكان متدا فاما التماسك
 بذكره في العنوان ارجح اليه بمعنى ان كل من في الحاشية كان
 التماسك في غير العبارة لان لا يتب بالمتدا المذكور في تعريف المتدا وظهر
 بقوله بن زيد والالاخاثة اشهدتني وجهدوا الاحتياج اليه وعلى

يخرج به الاسم الثاني من النسبة كما يخرج بغيره في غير ذلك من ضاريف
 ضارب وفي زيد ضارب ابن يخرج عنه لانه من ذلك فعلة لا الى المبتدأ مع انه
 جزاء الم كان يقال ان الجزاء هو مجموع اسم الفعل وفعله لا اسم الفعل وحده لكن
 لا يكون المجموع قبل الاعراب اجري الاعراب على الجزاء قبل الاعراب بقية الاعراب الا
 الى المبتدأ مع ان يكون اسناد اليه للمبتدأ نفسه كافي فيندرجم والى الضمير
 او المتعلقة وينظر ان ضارب المبتدأ في قوله لان اسنادها النسبة
 التي تنبسط ضارب الى فعله امتتاه ولا يصيد على غير في زيد يضرب
 اوجه ويترجم في زيد يضرب يضرب في زيد ابن ويضرب مع انها ليست اخبارا
 لزيد اى تجريد الاسم ان قيل التجريد عن حركته فيكون في الاصل في المبتدأ
 يجعل الاسم ضمير الكلام تحقيقا لفقدان الاسناد اليه واسناده الى الضمير قلنا
 العامل في كلا العريبات الامتات لنا في المتكلم لا صورات والعدد كما هو في هذا
 يكون على ما وضع ان ما جعله اول امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤنرا للمبتدأ
 كما في القسم الثاني من المبتدأ او اسناد اليه في كافي القسم الاول من المبتدأ وانما
 قال ذلك ليجوز التجريد الذي يكون العطف الابداعي في المبتدأ والضمير
 لطلبه على السواء وقال اخرون هذا الوجه قوي عندنا في الرفع وفيه هناك
 قوله ان اخرا كان قد مر من ليعتد بها لان المبتدأ ذات وخرجت من
 احوالها فانما يكون النقص بقولك المنظر زيد ان قبل هذا الدليل بان في

فصحي

ينبغي ان يكون اسناد المبتدأ واجب ان تقدم الحكم في الجملة الفعلية كما في الجملة
 عليه وبوجه الظاهر قبل مرتبة للقول وانما اعتبر الامر اللفظي دون اللفظي وكان
 اللفظي طارئة ولا اعتبار بالطارئ والمهم عليه بان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم
 مستغنى عن الفعل في ذلك وفي الجملة المركبة منها يتم المنطق الكامل ومن ثم
 استأثر بجزء الاسناد الى الحكم الثاني فان الحكم الذي يخرج منه شيء مبدأ
 فالخبر وانه زيد فلما نقل الحداد جلا ولا حدين بنا في حاله تقدم عليه لوجوب
 تاجره عالم انهم اختلفوا في جاز في ذلك فصار زيد بنفسه بعضهم ان ما اضيف
 سيد لا ضمان المبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاز في كافي في المبتدأ قال قد يكون
 المبتدأ مكررا في الرفع وتقدم موضع لرفع تقدم المبتدأ على الخبر كسب مع المبتدأ
 للاصلح في هذه ان قالوا يلزم لا يقتضي به من الاصلين الاضرب هذا
 تعيق المبتدأ في الخبر والمضرب من لفظة في قوله قد يكون المبتدأ مكررا في
 قوله ويجوز ان يكون جملة في المبتدأ تقدم ما ينفي انباء ما على المبتدأ على هذا
 عند القيد في المطلوب الحكم الفعلي ان الحكم على الطبيعة المتفارقة من المعروف
 بل انه المبتدأ ومن الحكم عليها اذا كانت متفارقة من المنكسر في ظاهره
 بوجه القظة اذ في اوجهه ان كان القصص مختصا في امثال الاصل في ذلك
 كان الاسباب ان تقول اذا اتخضت بمثل واعبه ومن كان لفظة يني عن
 الخضار يقال المبتدأ كما واحتمالها ان يرفع وجبت بعض المبتدأ

بالصفة الضمنية من الصفة صحتها العصبية التي هي كما في المثال المذكور
 فتكون بمعنى أصح لانه لو كان معنى الابداء بانسان العصبية الابداء
 بتفضيله وهو بان الخلق باع مناهجها ما مابا الاله لان يفرض من الخصص
 الدفاع الابداء بالافعال بالخصوية التي هي الماهية في نفسه ان قلنا ذلك
 من باب الخصص الصفه في اعيان هو قلنا من باب الخصص العمود الابداء
 هذا الحكم العمود من عموم في جرحه لاجماله جرح المدونة
 قلت اوله يصف العبد بالانسان لا بد له من الخصص الحكمه صحتها
 فان الحكم بان الابداء صفة الابداء في مقوم الابداء كما هو في كل
 كما في المثالان قلت فرق بينهما في العمود في كل جرحا من قبل كل عموم
 الامر وهو انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة من قبل الصفة
 لتحقيق المصحح والتصحيح في الحكم هذا الكلام يعلم من هذا الخصص عند
 لان الحكم كون احد هما في الامر والاختصاص المصحح للاختصاص عند
 وفيه ايضا ان هذا الخصص منقح في مثل اجل في الدليل فيمنع ان يمنع
 الابداء بوع اصح فنتيت وتخصص ليعان الواو بالخصص
 هذا المقيد يقطع الاحتمالات او يقللها فلا يرد ما قبله لان لا
 تخصص من ان الخصص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس بالامر
 فانه لا تعد في جميع الاقوال خلاصة هذا الوجه فيما اذا اريد التكرار

صحت

فصل الطبيعة فانه لا تعد فيها لهما واحد فهو من جنس جوده
 فيه معنى العمود لان الطبيعة القرينة تقتضي التفضل على الطبيعة الجارية
 فبعدم الحكمه كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فردا من جنس
 علم ان التفضل باعتبار الابداء في الجنس فبعدم الكل اولان لم يبق له تعدد على
 خصوص فردا كان المناسب ان يرد الجميع حذر عن الرجوع بل هو مرجح كما في
 في لاه الامتقان في المقام الحظائي لتخصيصه بل على الابداء
 من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء اذ يستعمل في موضع ما
 امرنا ان لا يشترط ان الكلام محمول على التقديم والناجزة كما لو انا في
 وما يخصص بالفاعل قيل ذكره قبل منته تخصص الفاعل بتقديم الحكمه
 الفاعل يصير محكم المعنى وحالها بمجرد ان السامع كما لا ينتظر على اصناف الكلام
 اذا كان الحكمه عليه معرنة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يفوت
 من الاضناء اذا كان الحكمه مقدا ما فلا يحيل التكرار لاهام تدبره
 خبر الابداء التي الكل ما بالنسبة اليه فشر فبعد وصف يجوز ان يكون
 من باب الخصص الصفتان ان قول ان الشين التعظيم فلا حاجة الى
 التقديم علمه ما يخلاف ما اذا قيل ثم جرح فانها لا يحتمل ان
 يكون متبدا وذلك من الطرفين وفيه بحث اذ في الاحتمال ان يكون شيئا
 من قسمه المتبدا وان كان قول الخصص الطرفين لسقته لتخصيصه

بينه الى المتكلم في هذا لا يخرج في كل دعاء اذ ليس معنى وبل لك ويل لك اذ
 الويل للهلاك ولا وملك لك بعد الفاعل نعمناه الهلاك لك والقول بالويل
 دعاء الشرط الما لا واسم السب فيكون التقدير دعائي في الثالث بعيد في الاول ان
 يقال يتكبر سلام لربنا صلته حين كان مصدرا منصوبا وانما اخرها بجزء
 والتقديم كاهم والمتبادر الى المراد ان لو قدما ليجزى بها ذهب الوهم في اللغة
 اذا صلته سلمت سلمت قبل فيم لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
 مشتق من سلام عليكم كسحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلاما ^{عليك} ^{سلك}
 فلو سلم عليكم من ذن يكون معنى سلام عليك قولي سلاما عليك بل يخرج مصدر
 اي جعلت سالما لان اصل سلك الله سلاما فلهذا كسر تحتية المتكلم بالالفين
 قلت بر على اختياره ان لم يسمي لذكر عليك بعد استنفاء سلام مع قوله قلنا
 التقدير جعل الاصل سلك الله دون ذكر عليك فلما حذفت الفعل مستقلة
 وقصد الدوام فبدلت لفظ عليك بعد استنفاء سلام مع قوله قلنا لفظ عليك ثم بد
 على من يعينه ان لا يسمي بظن وقول سلام عليك لان قول مستد او سلاما ان اذ
 او معولي عليك في هذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكون الخطاب قلنا الخطا
 ان في لقيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد بكل من هو مخاطب
 تكرر انتم له ان يقول ان هذا المعنى فيه لو كان يمكن التثنية بوجه اخر على
 ما قيل لزم اخذ الفرس في الفرس قد ودو هذا وهو للفرض يحتاج الى التفسير

٥٣

مره اخرى كما اتى السلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليكم هو
 ليس بين المصدر والمخبر الى التفسير لان معونه بابت علمت منناه قلت سلاما
 كان سبحان الماخوذ في تفسيره بفتح جيم قلت سبحان الله مصدره بفتح جيم
 نوع وعد الى الرفع قصد الدوام لان التصديق على الغفل والعقل على
 الحدوث اي سلام من قبل في التفسير اصل مداد صفة الاضمار عن
 النكرة على لفظة الصادرة في تحوير الاخبار عن السبادة والفاعل سواء كان
 فتيقن او لا فتيقن جعل الخطاب بالنبوة فان كان جاهلا بما صح الاخبار وان كان
 المخبر عنه نكرة وان كان عالما بما لا يصلح الاخبار وان كان الجرح عنه معقرا وهذا
 القول ما قرب الصور لظهور وجهه ووجود الاستعمال عليه قوله ثنا في وجوه
 بوجه ثا ظن وهل من غير ذلك قوله في قوله لينا ويو علينا الخ غير ذلك لا يفسد ^{بها}
 الى الاختصاص المذكور تكلف ولما كان الخبر المعروف مختصا بالمفرد
 قد عرفت ان الخبر المعروف ويجوز ان يكون مطلقا الخبر كما هو الظن وقوله والخبر يكون
 جملة الاشارة الى نفسه وكون قوله صلا قال بالخبر يكون جملة الاشارة
 الى القيمة وكون اظنه صلا قال والخبر قد يكون جملة لما له في يد يكون بالخبر
 فكأنه يتبع الجهد المتجانس لان اشارة ولو كانت قسمة صح ان يكون خبر السبادة
 ونهم من منعوا متمكبين بما لا يطرحه وقد يتبع السيد التوفيق هو لا
 متمسكان بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال السبادة والاشارة الى

من احوالها لا ينار اشد اذا قلت فيضه فطلبنا القرب منه فانه بالتكم
 لميت من احوالها ينار اشد اذا قلت فيضه فطلبنا القرب منه فانه بالتكم
 اوكونه مفعولا في حقه واستخفا منه ان يتوفيه ذلك ولو ذكر الظرفه
 له يترك الشرح ايضا لان السطر عند اهل العربية فيه الجزاء كما هو المشهور
 والجزء اسمية او ضلعية ولو بالاجزاء والمجمل من مثله لانه لما علم الفيد
 محل الفيد فان لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محل الفيد اصله وكان
 ذكره لغرض اخر اذا كان رابطا فيه وان لم يكن محلا لتلك الفيد لكنه
 يصير محلا للفيد التي تضمنها الرابطة فان البيتي كما تصف صفات نفسه
 بتصرف صفات ما متصل به مدحا وقفا وغير ذلك فلا بد في الجملة وكذا اذا
 في الفوز اذا كان متساويا او اجادا اما ولا ينال المشق هذا لغرض اخر فكلها لغرض
 المكان المستوي والعرضية في السهل والخصه هذا المكان المستوي فليظركه
 تأكيد الضمير الكسبي لا بد في الخبر طرفة من عايد اسند بالاجماع على ان
 فجزء كان ضمير اخر فلو اصغرت فاعلم ان كان زيدا انك قال كان زيدا انك قال هو
 واذا من جنس المبتدأ وجزء كان واجب عند بان فجزء كان معنى الفعل للدلالة كما
 على الفان ودلالة الجزء على المعنى قلت الدلالة على معنى شخص بجان ضمير
 الفعل انه يمكن بد من الضمير ان من عايد جزاء ليس متعلقا بالاسم لان لا
 الاسم شبه المضاف كاللام في نعم الرجل لانه العهد ووضوح الظاهر في

موضع

في موضع الضمير ان كان في معنى التخييم جاز فبأشياء والافند سيبو يد يجوز
 في الشرط ان يكون لفظ الاول وعند الاختصار هو من طاقا وعليه
 قوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات اما لا تنضم اجمن احسن عملا اي
 بضع اجزاهم ولكن اجزاهم فاقصد المبتدأ فيل حاجة الى الحاد
 اذا اجزى عن المبتدأ كافي للمثل المذكور وهو مقول زيد ثم اذا كان
 ضميرا وذلك المحذف فيا سئل كان الضمير مجزوا او الجزاء لا يخفف وهو صفة
 ان كان المبتدأ الثاني نكرة كافي السمن منون بهم وكذا ان كان مغفقا
 باللام نحو البر الكبريين دهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله
 عمر على الليم يسيروا يجوز ان يكون حالا في الضمير الذي في الخبر والمقال
 فيه الجزاء مع ينبغي ان يفيد منه معنى الدلالة فيجوز الى القول بجواز تقديره الحال
 على العمل المعنى اذا كان ظرفا وسما على ان كان فذلك في الخبر المنصوب
 المنصوب المحرور في الضمير المنوع فالقدس من في الحائبة الكوردوا ذ
 شروا به مذنب شهي الكواكب عن سفا والوزن متون صاعا والصاع البعة
 امداد طلعت المن وما وقع طرف ابارا بجرحه وهو الجار والمجرور كما في قوله
 في الكلام ولهذا جعل بعضهم الطرف سما لك من الطرف وبارا بالمجرور اصطلاحا
 فجزءان يريده هذا الاطلاق كما هو القام الشرح اي الجزاء الذي يقع طرفه

او مكان هنا فوايد اولها انهم في اللون الظرف الزمان لا يقع جارا على اسم العين
 اي ما يقوم بنفسه ويعتبر بالجنسية المحبسة اليهم قبل ان العين لا تعلق بالزمان
 وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالوصول او الاستقرار عندهم ذلك معنى وان
 المعنى ما يقوم بنفسه لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يبق
 لان الزمان لا يتعلق حصول العين واستقرارها والقيدين في تحت عن بعضها فاجل
 الامكنة في الاليت طرفها الالبعضها وفيه ان يكون الاليت طرفها الكل الحوادث
 لا يقتصر على العاين بل ان يكون السايجا هذا كونهما معها املا فيضيد كان
 الزمان في الحروف سامعاه يعرف كونه في الحروف تاينها في الشبذ ارضي وهو ان
 ظرف الزمان ان كان جزا من معنى باعتبار وحدته فان استغرق ذلك المصنوع
 الاليت او اكثره وكان اسم الزمان كقولك رفع غالباً نحو الصور ويول السيره لانه
 باستفراجه اياه كان هو لا يتما مع تنكير المناسب الجزية ويجوز نصبه جرح
 فيضيد ان الكوفيين فان في غسدهم لا يتبعض ان كان معن في صليكن الرفع غالباً
 كالاول وان لا يتعرق في الغالب نصبه اجح بالانفاق واما قوله تعالى اجح
 اشهر صلوات فلذا كيد المصحح ودعاء الناس لا الاستعلاء له كما حجت كان
 افعال الجح المستغنى بجمع لا شهر واما انما له وهو ان طرف المكان
 اذا كان الاليت اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في اشتغاقه
 وان كان متصرفا وهو متصرف فالرفع الجح مؤنث معنى مكان قوريب امكان

مقمكان

مقمكان قوريب او ان متصرف وكان قوريب فان كان معرفة ظرافع مخرج
 وذايها ما فاعا لمانف وهو ان كلا من ظرف الزمان والمكان يجب نفعه
 كان متصرفا وموقفا محدودا واكثره به عن الاسم لا واره فقد السنة
 او اليعيدت فورد ارك متى فوسح وتلك متى ليلة على حذف مضان اي
 ذات مسانه فوسح وذو مسانه سر ليلة وهي متعلق بمبدول العجز اي يدي
 او يعيد هذا للتمه واما امصاب فورد ان يخلقك او من خلقك فخرين
 وميلان يدعها ليلة فعلى الاليت عند الجهد وهو متميز عن النبت اي بعد
 فوسحين فالتمسحان من متعبد لظن ان الما في امتداد الاناء مالى قبل
 اشياء به على الخالية ويجوز اشتباهه على المصدر اي بعد فوسحين
 في الاكثر لفاء لتصرف النبت معنى الشوط في ما في ما وقع موصوله ان يوسح
 على انه اي كاسون لا تقون عليه مقدار ايها حل جملة جعل ا
 بمعنى ذلك ويل المتصحيح الكلام اذ لو يوسح من ظاهره لغير نسبة التقدير
 الى الظرف وذكر الباء في الجملة قبل في تجيب الى الباء زايان دخلت
 عليها الاليت محذوف طلب باب او ابا والمعنى ان الظرف مفرد من حيث
 ان له جملة او من حيث انه جملة اي معروضه جملة لغناء عن الجملة
 او ان الباء للاتصاق والمعنى ان الظرف معروض من المتصحيح جملة ويجوز
 ان يكون التقدير بمعنى الاتصاق يقال قد يوسح هذا بذاك اي محفته

به فالعنف ان الظرف على الجملة التي والمخبر بالكلية احسن التوجيه اياها في الشرح
 بتقدير الفعل وهو لا فقال العامة التامة للاضمار انما كل المحصول
 فالكون له دلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال المحصاة اشتقاقا والاشارة
 اليها محبة المقام ولا يجوز انما ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد
 الظرف من دونهما قوله تعالى واستقر عندك فمناه ساكنة غير متحرك
 لا بد من تعلق انقضى الحاجة على ذلك وفيه علة في مثل زيد في الدار
 الاظرف به وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا صفة وانما الظرف في دخولها وانما
 الظرف هو زيد والحاجة الى اعتبار الارجح ان قيل هذا لا يوجب ان كان
 الحكم فتوقع الظرفية على هو هو الحكم في غير الابهو هو الاظرف لا سلم ان
 الحكم ايسر له هو هو ذلك من ذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح
 الحكم به هو لا بنا ويل الاصل في العمل هو الفعل والمقياس على نحو الذي
 في الدار وكل رجل في الدار قبل ان تقدير الجملة في المتأين للموضوع ولا
 منزهة فيما اخبر فيه فلنا للتبادر الى ذهن من الظرف المستقر في احد
 نانا ثبت تقدير الجملة في العين الواضع ثبت في الكل والاصل في
 الجوز لا يرد لبراق الركبان ولا يخفى ان عدم اعادة الزمان والقوى
 يتوجب الاضمار بجواز تأخره للاضمار وهو التحقيق كما هو في العربية
 ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات لكنه لا يحق الاحكام المحتملة كما يكون في

الشرح

في الشرح يكون في الضم وغيره مستمرا استعمال الدال على مدلوله متوكفا
 كالتصنيفه او بما يجاوزه من امر متقدم عليه بخلافه في امر اخر منه
 مخوفا من جوارك على معنى يصيبه الكلام ما يصدر في الة
 او صدر بنفسه مسلحة كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والشرح
 وضمان لسان وكلام لا يبداء ولما والشرط ولو بنوع يقين مثل الذي
 يا يقين فله دونهما الجملة وينفصل الكلام ويجعل في اخر وانما
 اقتصر المقدم لان التابع تبي الكلام الذي له يصيد بالمخبر على
 اصله تلويح ان محبة بعد ما يغيره له يد السمع اذا سمع عليك المجدبا
 هو راجع الى ما قبله بالقرارة غير الما سيجي بعد من الكلام فيتشوش
 لذلك ذهنه وهذا مذهب سيبويه الاشارة الى انه المختار
 لم يئل المقدم بالمثل المتفق عليه في مضافك وذهب بعض النحاة
 بل غير سيبويه قبل لان من زيد معناه الفخار والجملة مثلا والوصف
 متعين الخبرية والمقدم الاولي بمعنى دعة الاخبار ما الكني
 في الجواب وكذا الذي فيه دعة الاخبار عن الجنا طينه ككونه
 ولا يجوز تذكير المبتدأ ومع تعريف الخبر نقل عن ابن الجلب في دفعه
 ان معرفة لانه في قوله ان زيد امر عن ام خالد وتقر الا بما في هذه
 المسئلة على التكلم لا يجب لها شك او لا يخفى منقده وتصل عن سيبويه

ذلك

جزاكون المتبداء نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة مضمينه الاستفهام
 او افضل التفضيل مقدا على خبره والجملة صفة لما قبلها فخيرت جعل افضل
 ابره انما معرفة بين الضابط وجعل احد يما متبداً والآخر خبره او ما ذ
 ان السامع يطلب العلم بكونه وصفاً لا هو ويحمله جمل ولا غيره ولو وجبت
 فيه معرفة الما له وخبر التقديم ثم مثل ابو حنيفة ابو يوسف ان المقصود
 تشبه الثاني بالاول والعاب لا فاع الفاعلان لعابه قال اومتا بين
 مثل اماريد بالتساوي في التعريف والتخصيص كان معنى من قوله كانا فمابين
 لكنه لم يكتف لذهاب الهمم الى التساوي في درجة التعريف وفيه
 ان مثل هذا غير صريح عنه لثبوته في التساوي في التعريف والتخصيص
 قالوا ان يقال له يكتف للصفات المتخذ قال او كان الخبر فعلاً لا فية
 ان الخبر لا يكون فعلاً مع فعله وهي جملة ورفع بان الما فعل صوتي كما
 جعل ابن في ابن زيد مفرح باعتبار الصوت ثون لا فلا يرد وعرفوا بالان
 لان الخبر جملة صريحة وفيه انه كجاءح الى الفقه له الاضاح من محمد زيد
 قام ابو مع انه اخره ليعانه في توجهه ناولي ان يقال معنى الجملة العقلية
 فعلاً فية لكل باسم خبر بيان قلت معنى ان تقول ايضاً لكان الخبر بعد
 الا ومعناها عن ما زيد لا يقيم لوجوب المتبداء ح تلك تلك المتبداء مثلاً
 على المصدر للكلمة لا شئاً له على النسخ او معلوم حاله بالمقابلة

على ما بين

على ما سبق تكرار العلم بحالها بعد الا فامناها او بالبدل من له قبل
 بوجوب التقديم ومثل الزيدان فاما له لوقفت الى الالباس بالبدل والفاء
 بناء على ان السامع لا يحتمل علمه لا سئل ان عود الصفة قبل ذكر موجه ان
 خلاص الاصل قال واذا تضمن الخبر الفرد اي نفسه اذ لا تضمن متعلقه
 لا محبة الصفة متعلقه فخره من زيد ولقد تضمن في العبا في حيث
 قال تضمن ولا يقبل التمثل كالا ستماء قيل الوجه لتقصير الخبر في
 الاستفهام لتقصير فاعلم ان ما تصفه من الكلام كيفية يقع
 صدر جملة من الخبر بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركائلك الجملة
 ولا ما من من تمامها من الكلام المتغير معناها كان وسيا وما يحدث
 معنى من المعاجم في الجملة التي يخطها فلا يقول ان من يرضه امير واما
 حبان قولك الذئب حبان ان يرضه امير فان الموصول لا يورث في صلة شئ
 يتبعه يمنع معها تقديمه واما حكمنا باسراع تقديمه للروم
 تقديم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على الترتيب فلو قدم
 الترتيب عليه لوزن ذلك الحد ووقل في التبداء نفسه اما اذا كان في
 فلا يحل التقديم نحو على الترتيب زيد امثلها يجوز ناخبة الخبر ان يوسط بين
 المتبداء وصفه يجوز الفضل بين الصفة والموصوف مثل تعلق
 الخبر بالكلام الاله جعل الخبر العفل للتقدم والتعلق من باب تعلق

المعول بما مله احد مضمون في مثل غلامه جازله اذ جعلت مثل المبتدأ
 فالارض من ان سلطان لا يكون اي لا بعد اما نحو اما انك خارج فلا صدق
 فان لا يحسح بتقديم الجزاء لان النبا من الجملة التامة لا تقع بين اما
 وفيها اذ في انجزه خوف اللبس وقد نقده في فانه مستعين يكون جمل
 عن التصريح معها وجزءها ان يكون مما في ان المكسورة مضمون لصد
 دتها ولا توافق ضربا المفتوحه مع لانه صولة ولا يجوز تقديمها في جزاء
 صول عليه فمعين ان يكون جمل اما لان المفتوحه مع اسمها جزاء لان
 معنوم معها باطل لانها جملة تامة غير صولة بمفوضتين الاول
 بالمكسورة يجوز ان يكون المذكور وبعدها جزاء اولها او ثانيا جزاء
 الذوات عن الفتحه وجواز الحمل على ما سبق للسبب لان صد الكلام
 موقعان المكسورة او في الكتبه لم يعد دفع الكتابة بالقد
 نعم مع هذا الزيادة محمودة قال تعيد لفظه لتعليق والتحقين
 وذلك المقدر لها يجب الصل اللفظ المعنى معا وذلك المقدر اما غير
 كما في المثال المتروك اذ اوجب كقولك هاء الموحدة وح يحس العطف
 واتجاهه ان يعطف ولا يجعل الجموع جزاء لارادة التقييد التماما على من
 السمع لا يرفع المطونين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقدير
 مكلمك قلت في المثال المذكور احد هاء الموحدة والوجه لانه جازا

لا يجعله

لا يجعله ما نحن فيه لان الجزاء متعدد حقيقة فلهذا جازا ان يكون قوله
 قدس من غير تقدير الجزاء عن غيره ويؤيد قوله ضمير المبتدأ
 ذلك على وجهين فانما الحقيقة جزاء لان المقصود اثبات الكيفية
 المتوسطة بين المخلوقة والمحمودة لا اثبات الفضا كما قيل بان الظاهر
 امتزجا في جميع الاجزاء فانك لا جزاء بالآخر على هذا القول يكون في كل من
 والضمير ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في الجموع ضمير المبتدأ لا يرفع شي
 من الجزاء من ضمير ان قلت فتدعي ان لا يجمع ولا يفرق شي من الجزاء
 عند تسمية المبتدأ وجعله او ايته قلنا اجزاء تلك الاحوال على الجزئين
 كالاجزاء الاعرابية على ما فان حق الاعراب اجزاء على الجموع كما يمكن للجموع
 قبلا الاعراب اجزى عوا على اجزائه فليس عليه سائر الاحوال انما اذا
 اجزى من سائر الاحوال اجزائه المتصلة جازا ان يجعل الجموع في كل واحد
 الابلق هذا ايضا سواد فانه قوة هذا الموضع حكمه هذا طويلا من
 جازا ان يجعل كل واحد اجزا مستقلا باجزائه وصفا الجزاء على الكل وح يكون
 كل من الجزئين ضمير المبتدأ وقيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتها
 للمبتدأ و افراد او ثمنه وجمعا وفيه نحو لا مطابقتها يجوز ان تكون
 كالمطابقة في المثال المذكور انفا ولكن الضمير جازا ان يكون رجعا الى
 المتفاد من الكل الى نفسه فيكون من قبل هاء الموحدة جازا ان

الاجزاء بالذات كان كذلك لان مران يجوز مع او ان المتكلمه بقية الصير
 وجميعه بقية الالفاظ او من ذلك فيكون في الحاشية للمتن
 التامع بين الخلاوة والمؤمنه وهن الصوره وكذا العطف الى
 قلت لحدان الصوره مثل قوله لا يجوز في العطف على جايغ تابعه من كذا
 التوكيد بحقيقه فيكون من اربعه جايغ وجرار العطف بحقيقه
 لحدوه على حقيقته ولا يسلخ في ان ما ان اومن اومن وقلنا
 قال بعض الشواهد الاضافه تقريبا فيما ياتي وهو بيده الاو الثاني
 بل لانه في الاول كما في جميع الشواهد في قوله لا يجوز في قوله لا
 يكونه في قوله ان الشرح قد من في قوله ان في الكلام للمتن
 في جميع كلام الجازات او الحكاه في ان جعل الخبر كذا كما في
 ولا يوارى معتمون بالليل في الغيبان بها فلا يورثها كقول الله في
 الورد وان كثر العرفه مع قوله لا يورثها كقول الله في
 فاحسان طيل بالامر بالعكس لان كذا من الاستعلاء لكونها معتمه
 بهم نظاها في حيث لان من المعلوم ولسنا والله وقلنا في اجراء الله
 وانظروا به ولما استناده الى كونه صادرا منه معلوما في قوله
 في شبهه المبداه الشرطه كان المبداه وحيدان في شبهه المبداه
 الشرطه جوارز في شبهه في جوارز الصلوة او الصلوة في قوله

وذلك الاسم الموصول وقيل تعريف المجرى من بقية المجرى في قوله المند اليه
 في السند فذلك لا يتقدم اليه اما الابداع عليه اما للمتعرف للشرطه
 ولسن هذا الباب ولا بيان في اقتضائه ان التعريف بالعلم المجرى
 لا يتقدم باسم الاشارة الى سلمه كالتعريف بالعلم المجرى في قوله
 انما لا يتقدم للمتعرف بل انما في قوله الكلا في قوله على انفسه في قوله
 كالاسم الموصول وانما ان التعريف معلومه مع ان الصلوة في قوله
 في جوابه ان المار في قوله المنة العن الشرطه ان يكون ذلك التعريف في
 كلامه الشرطه كما في قوله ان ذلك انما في قوله المنة الذي
 صغر الشرطه ونفخ على منعه من دخول الفاعل لا يخفى ان هذا التعريف
 في ذلك فاعلم في قوله ان بعض امان قوله كاسم للمفعول في قوله
 وفي حكم الاسم الموصوف المذكور في الاسم الموصوف به لا يخفى ان
 وكذا الحال في قوله في قوله ان النسوة المصروفه بها جنيح في قوله لان
 العايد الى المصروف والمصروف عليه ا مفرقة عن الذي ياجوز في قوله
 الموصوفه بصيغة الاستقبال مقابله الى المصروف في الاستقبال ايضا
 نادر في قوله انما في قوله المنة العن الشرطه في قوله المنة
 فقوله انما من المنة الذي يعرفون منه فاعلم ان يكون في قوله الموصول
 ليس باملاذ ان يعرفون كل من يعرفون منه فاعلم انما في قوله المنة

فرضه التخصر فالألفه كالموت بالفعل المزمع المحسن وجهه دخول الغائبة
على العموم ان يصير مبرها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الغائبان او
يكون الموصول فلما التخصر الرضوخ لا يجب العموم في الموصول كما في استأ
الشرط لما ذكرنا في وجهه الخالفة نفع الاعلية فيه العموم كون حجة شرط
عليه وان دخول الغائب لا يظن مشابها للبدء بكلمات الشرط ومقتضاها
الصدر ومقتضاها المشاع دخول التماس مع مطلقا عليه وانما جاز دخول
ان لانها لا يغير معنى الكلام والشرط والجزء من قبل الاقتران هذا
مبنى على اعتناء الربط بين الشرط والجزء فلا يرد ما قيل ان الجزء قد يكون
انشاء لانها لا يخرج الكلام من الجزئية لا بد ان يدعى ليس هذا ما
اخر قيل بعضهم الذي هو انهما سميوا بغير من المصداق في ال في الا
بضاح منع سبويه من دخول الغائب جزاء بعد من جهة النقل والفقهاء ما
المقل بعد اشهد في كتابه بعد قوله صلى الله عليه وسلم الذين يتفقون امرهم بقول نقل
ان الموت الذي تقرين واما الفقه فيقدمه وقوعه في مخالقات الوا
صفحات فوالله فاما ما في فتكم فاليك كما قالنا بالمد والشمع ثم من شين
واشئ والقياس جزئية الاله للوقت لا الاله للوقت لا الاله للوقت لا الاله للوقت
واعاد والدواعي منذ كورة في علم البلاغة وقد هي حد في نقل
لا يحد في لانه ركن لصل في الكلام وهو الحمد لله لعل الحمد لصل

على

على حذف الجزاء اصل الحمد هو القول بان المحض من المدح والله خير مما لا
يتمدح به يعلم ان حاصل الكلام انصف قائل في المعنى كما قد قطع عنه جعل
لهما به مخالفا للعلاب ما قبله لان في الاقتران ويقيد بالالف زيادة تبيينه
للسامع لا لغا اليه وذلك لما يكون لشدة الاعتناء به وشدق الاحقا
لمدح او ذم او ترحم يعنى به زيادة اعتناء تكانه اذا انه امتاز من بين
الصفات بالمدح او الذم والترحم ولو ذكر الميت له لم يبق في صورة الوصف
فلمه تبيين له في الاصل وصف ثم يميز في قول المستعمل الميم الخ قيل لا
سئل للماه فزيدن وبالك كزن وكلاهما مستقيم في الحلل اهما في
تاسد سب وبعين العقر لانه مقبول والمستعمل يعين بشي الخ يعين
الحلال بالارثرة وليلا يتوهض نصف الهلال برأيت احدى وذلك
لان الاصل في المفردات الوصف والخرجت فاذا سبغ الغاء للعطف
صلا على المحض اخرجت فقا حاب كذا او قيل جازب لشرط واعلمه اراد
بها الزوم ما بعد ما قبلها اى مفاجاة السبع لانه لم يخرج في قولنا
وقيل انها لا يجوز حذفها على المنهج لا مع اتماما فالذلك لان فيه
خلقا قيل ان اذ الطرف مكان جناب السبع في ذلك ليطر في مثل فاذا
السبع بالباب جعله بد لا تقصف وقيل حذفها من جزمها ما بعد
بتقدي ومضاف اى في وقت خروج حصول السبع وانما قد المضاف

الصانع لان الزمان لا يقع خبرا من الحجة وقيل ظرف زمان مضاف الى
 وعامله محذوف اي فاجات وقت وجود السبع وفيه انه لا يترشح لرجوع
 عن الظن لانه مفعول به لعاجات اللام ان يقال ان فاجات متى لا منزلة
 اللام في الخبر لان الظرف غير مضاف الى الجملة كافي الجمع الاضربا ^{لجاءت}
 لم يلزم لخراج اذا عن الظرفية يجوز ان يقال معناه وفاجات وجود السبع
 فان المخرج قول فيها التزم يقال التزمه الشيء فالرغمه اي قبله لا زمت
 في تركيب الامر حجب اللفظ ان يقال اي في جزوه لا في جزاء الجملة
 عن العايد حجب الظاهر لان الذهن يدرك من الخبر الى كونه واقعا في التركيب
 فيغير عننا الضمير وذلك في اربعة ابواب لا يقع هناك ضم جزوه هو ما اذا
 كان الخبر ظرفا فان متعلقه جزوه هو واجب المحذوف لان نقل الخبر حجب
 الظم بل حجب الحقيقة ليس الا الظرف والمقدر ليس الا الولاية او لفظ
 فليس من باب حذف الخبر والثامن غير مسد فان يحذفه لعد
 دلالة لولا عليه ولولت القرينة الخارج بها ز الحذف بلا حجب
 ولولا الشعر الخ لا زده خا عندى بجند هذا الخ
 مذهب الميرزاة لولا عند هم كلمة غير لتيمة من كلمتين كما سبنا
 اي واليه ذهب الساق لان لولا لو كانت حوكة من لولا استثنائية ولا
 الذم لولا حذفت الفعل الواقع بعدها الا الى عبقره كما مثل الالاف

الواحد

الواقعة بعد ادوات الشرط ومعجب كما مر لان لفظ لا لا يفضل على ما فيه
 فغير المدعا وجب الصم الامكود في اللفظ وقال الفراء لو كان في التام
 الا اختصاها بالانفكاك والحوامل لا يخفى قصور منبها الى الفعل
 والمفعول الخ في الشرح الرضي يدعى مضافا الى الفاعل والمفعول نحو
 وشابنا بعد حال مفردة كاشا وعلبة اسمية وفعلية والاسمية
 صحتها الواو على الاصح واكثر في السويق ملتقيا للسويق مستقلا
 قدس من في الحائبة السويق لنا ملامد فصاح فاخطبت يكون الامر قائما
 اي اخطبت كمن الامر في بما الى لا يخطب لغات كمن عن كان السامع يقدر
 الزمان مع المصدرية لئلا لو امن ان هذا التبدل ويحتمل ان يكون مصدر او
 عبارة عن ضم لوقايم على الخبرية جاز هذا المقدير ايضا كما مر في الخبر
 حيث قال يجرى في الحال السادة فسد الخبر من فعل المضاف الى المصدر
 المرصولة لكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربت يداه
 وذلك لا نسبة الاضطر الى كون مجازا في اول الكلام والمجاز بعض كونه
 بالمجاز ويحتمل ان يقدر زمان مضاف الى السويق تقديروا ان معهما كان
 الاستدلال الى الظرف مجازا نحو ما دة في ميام وتويد اخطبت ما يكون الامر في الخبر
 قد ذهب الميرزاة الى ان تقديري ضربت يداه حاصل اذا كان
 قائما لان الضمير من يد يد يكونه مقيدا للقيامه كما يكون الا عند

وجود زيد انما يكون له كيف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قوما
 يكون ح خا لا عن معمل المصدر فان كان عمله المصدر من غير تقدير كان
 بعينه مذهب الكونين ويجوز طبازة وان كان عاملا حاصل لا لخصلا
 عامل الحال وعامل صاحبها وهو قد التزموا لا تخا واما اذا كان له في
 سبغ ذلك لان في حال من غير الجمع الى زيد من تته اجز وقد توش
 في ان تدور الا تخا قد ثبت على هذا الصداق ثم حذف اذ مع شرطه
 سمى مدخولا شرط وان كانت اذ اطره على اوجه معنى الشرط واذ انها
 للاستمرار كما في قوله تعالى لولا اذ اقبل لولا لا يقبله وقيد كلفها
 كثيرة في ان تدور في المحل يد وهو حذف ذامع المحلة المضاف اليها
 ولم يشب في غير هذا المكان ومن العدول عن قما هو حذف كان التاقصة
 الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذ اكلن قايما ظاهري في معنى التاقصة
 ومن قايما ارجح مقدمه الظرف اشي قما عدل لونه لان مثل هذا المنصوب
 له يجمع مع كثرته الاكثر ولو كان خبرا لمع تعريفه حتى وان الواو
 في الجملة الالهية الواقعة وقع هذا المنصوب لانه ولو كان خبرها
 له لم يرد الواو لان دخول الواو في اجبا والافتعال الناقصة ليس لا يشها
 بالحال وذلك لا يعرف في الزود بتقدير التبدل الملقب وهو ما انفقا
 وذلك لان اسم اجز المعروف اذا اشتد له قيم قوية تخصصه ببعض

ما يقع

ما يقع عليه وهو الظرف في الاستفاد دفعا للتدريج بل يرجح وبغيره الفصح
 ويؤيد عليه ان يكون المصدر مع بقوله معمله وذلك ممثع عندهم لانه في قوة
 ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الممحل العاقل مع بعض مملته
 زيدا ضربه ايها ان يبي اياه الا هذا الظرف المقيد الى ان هذا المبتدأ لا يجزله
 كما في القيم الثاني من المبتداء كونه بمعنى الفعل يزيد امتناع تأكيد بكل
 وامته وامتناع توصيفه اذ المعبر الصريح زيد الا انما لا يخفى ان
 اعمير على هذا التقدير ظاهر وثالثها على استبداء الخ في الشرح الفهم الروان
 حدفا نحن في مثله غالب لا يجب للكونين ان الواو مما بعد هل لا يتا
 يجمع مع الواو لان خبرنا كذا اما هو مجناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون جزا
 ولا يجوز ان يقال اعرابه مفعول عن الواو لان مع اذ وقع جزا لا يتحقق الرفع
 افظا حتى يثقل الواو ايدي بل يكون منصوبا فال وكل جعل وضعت قان قد
 في الخاتبة الصيغة في اللغة العقار التي هي الاخر والفعل الملتصق بها
 وكذا ين عن مصنفها اعني الصيغة التي هي الصيغة كما وديته كودن صالح
 تلت لا ينفذ جمع الصيغة في صيغة المحل الظهور في المصنف الى وصل الى
 ليس مقصود فلما المصنف اوضح ان المعنى ان كل جعل مع صيغة ذلك الجدل
 في تحيها التقدير كل جعل مقرون هو وصيغة على ان يكون صيغة معطوفة
 على خبر اجز فيجوز سد ما سد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور جاز في المولد

مما يقع

وجاز العرف والذهب فاصفة كافي حيثما وينبغي على الخلد في القامع
 المذكور ان صيغة تليق معطوفة على المبتدأ ويكون ان يجازيها عن الاول
 في حذف الواو كما يجازيها عن الثاني في ان المفعول معكلا بدله من فعل غير المدلول
 عليه بالواو واما عن الثالث في ان المراد العطف على المبتدأ نظر في العون
 اى كل جمل مقرون مع صيغة كقول زيد في ثم وعين امله قبل كل جمل وصيغة مقرون
 كما هو الظاهر لان الخبر متى فعله بعد العطف ولا يربط العطف لفظة سدسد
 الخبر لا يجوز ان يجعل المفعول سادسا للخبر لانه من تمة المبتدأ وقيل لهذا
 الخبر حيث ان صيغة كونه جزاء عن زيد حيثية كونه جزاء عن صيغة فهو
 حيث الخبر من زيد جزاء عن صيغته وسادسد وكيفية في الياء حيثية
 واحد وما بعدها كل مبتدأ يكون مقمما له ومعينا ^{للقسم} للمؤمن تعيينه
 به يدل على تعيين الخبر فهو اما الله لا فضل كذا الا في حذف خبره قال
 من امره كالفعل كذا قد يستعمل المهر كاضلن اى من الموفقات الخ
 كما يقال ان قوله جزاء واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقدرها سبق
 فقوله هو المبتدأ كانه ويجوز ان يكون المبتدأ خبره وقوله هو
 صيغة الفاعل وانما لا يصلح ومنها لانه في الاصل جزاء المبتدأ فلم يفصل بما هو
 مشعر كونه باا على احد اى ثبوتها استعجابا واخواتها لا يشبه النظار
 لما فيها من التائب والتأمل كما بين الاخوات ^{وهو المبتدأ كما ذهب}

الذي هو المبتدأ

الذي هو المبتدأ

الذي هو المبتدأ والتأمل كما بين الاخوات كما اوردت كما ذهب اليه
 نصف تلك العوامل من محالين لانها شابهت وكان انقضاءها بالخبرين على
 السوارق الاولى ان تعمل فيها بعد دخوله لصدقة الخوف ذلك فله احد
 التعريف على كل من من انفراد المعرف ان قلت للمعروف ان كان محجرا اخبارك
 الموصوف فلا حقا في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخوله احد وان
 كان كل من جزاء واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار ان ما خالفها بعد
 دخلها قلت المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك ما يتقيد اى جزاء ان
 واخواتها او يجعل ان واخواتها محاذ من احد المعرفين وانما لا يجعل كل واحد على
 قد يقع يتقن تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف وان المقام
 للدقوع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع كما جرت امرينها لفظا ^{معنى}
 اما لفظا بما العمل واما معنى فلا نسحات معانيها المعانيهما ان ناكيد
 مثلا وينجز المحكوم وعليه كل واحد يتقيد لا يتقيد التعريف بمثل
 يقوموا وبجزء المبتدأ الذي يدلن المكفوفه بما ان بعدد الخفقة للملكا
 حقير وانه يجوز ان يقال ابن زيد من ابوك وان يقال زيد اضربه ولا يجوز
 ان يقال ان زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد الان
 الاستفهام متبا في الخبرين الذي تقدمه حتى العبا ان يقي
 الذي تقدم لان استننا عن وجه ابيه ويجعل التامة يحصل ان يكون

مشركا من السببه والتبسه به والعقل يجمع العرف والمنكلم بغيره والاصل
 يتقدم كما مر في قوله ولاصل ان يلى الا ان يكون ثمة استثناء مفرغ من
 التقدير الا في نفسه وفي كل حال من لحوال الجزا اذا كان ثمة ويجوز ان
 يكون استثناء من معنى الكلام والاصل ان اخبار هذه الحروف في الغضب
 المسببة في جمل التقدير في الاوقات كلها الا في وقت كونه خوة فذلك لتوهمهم
 وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الحرف اللغوي في
 التبع كالتقريب المحرم للفظ الشخص بغير حيث لا يصل فيه من الاعتقادي واجوب
 الجار والجرور يجره ان منته الطرف اذ كل ثمة في التقدير جار ومجرور جلا
 لفظ الجنب اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لا ينهات بيان في فاعله
 المبالغة اللفظ فان المبالغة اللفظ وان المبالغة الالفاظية يكون من باب
 حمل اللفظ على اللفظ وقيل لان اللفظ فيكون من باب حمل اللفظ على اللفظ
 انما عملت اللفظ باللفظ في الخفة بلا جمل في حسن ان ثمة في
 اللفظ صفة اسم لان جنس لا يحدف كثيرا والمثل ان يتبع ان يكون فاعلا
 فيما يمثل له وفي سائل لا يحتمل ثمة في الاخير لان المضاف اللفظ بلا
 لا يوصف لا يقصوب فاعله من عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم ولما
 الاثرون فتد جفد الرفع عملا ولا يحمل في قبايع اسم ان على ما هو
 الظاهر فان ذلك مجازا وارتفاع صفة حملا على الحمل لان انظر انه

لا يقيد

لا يقيد الطرف ونحوه من المال بدون سماعه لئلا يلزم الكذب وانما لا
 الكذب لان الجرح خبر واحد حقيقة كقولك لا يهتد هذا اسود اسفروا الحال
 حتى كونه عملا موجب لاجتماع اللغوي وكونه في الدامان فقلت جعل الخبر من هذا
 القيد ليس الا اذا اشيع لا قصار على الاول كان في ذلك لذلك اللفظ عليه
 لان اللفظ يفتن صغيرا لما لم يكن ههنا قرينة خصوص على مرثه اصل اول ان اللفظ
 دفع الوجود وفلان اللفظ المتقارن لان اللفظ اللفظ سواء كان اللغوي الوجود
 او غيره اعم لا يظهر عن الخبر في اللفظ قال الالف في ادرى من من هذا
 اللفظ والحق انه يجره بانه اتفاقا اذ اللفظ قرينه واما اذا قدمت قرينه
 فتد بنو تميم يحدف وعند الجاهل من يجوز او لم لا هو اول
 فيقولون معنى قوام اللفظ فيكون حلا من اسم الافعال ولفظ المصنف
 اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بجد هذا
 ايضا على نسا وهذا القول واما بنو تميم فالحق ذلك لدخولها على التصديق
 الاسم والفعل اي عمل اللفظ عنوه من المثل او من قوله المشبهين
 بل لان تشبههم باللفظ غير كونها عاملا بين عملها او بعبارة اخرى احكامها
 عليها وذلك ان قول اللفظ يرجع الى المشبه الواجب ليعمل اللفظ قديرا
 خلاف القياس على مورد اللفظ قالوا وهو الشعر من سئل ان كان

والجانب الصدور والاعراض والبلح الزوال والتغير في زمانها التحريك اي من اعراض
 من ميزان التحريك في قولهم عنها باعترافها اي لا يروح الى القابل المتقبل
 ثبت ان الاستغناء عن الجزاء يكون بواجب مسند لا يقال بل هو عند
 تخصيصه بسبب النكرة والحاجة الاسم والالتصاف فانها كالمسند ان الفعل يجوز
 ان يخصه بتقديم الجزاء لما ان تصدما الجزاء قدما او بالعموم فيهما احديهما
 ماضك ولا يفصلان المعنى على العموم فالشيخ الرضي النكرة في بيان غير المجهول
 الامور على الظاهر سواء كاشعرا او ما الالهي مع الاستفهام والله اعلم
 ان يرضى عن الاستفراق بالقرينة فيقول لا اجل بل جاز ان هذا اذا العنيد
 اسم لا اما اذا انتصبت في القبح في بعض في العموم فلا تقول اجل بل جاز ان
 ولا يجوز ان يكون لفظ الجزاء في الشخ الرضي الظاهر ان لا يعمل
 عمل الجزاء اذا ولفيها ولو وجد في كلامهم جزاء منصوبا كجزءها ان
 ان يقال في لارج لفظ الجزاء فيهما بعد ما الرضوخ عن النكرة في كثر
 هذا صحيح

هذا صحيح
 لم يصحوا ليد

صفة

صفة المفعول عليه اى صفة الحلاق والمفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه
 الصفة ونصب اليه هو الخلة لغير ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا
 لفعل الفاعل المذكور لكان مفعولا اما العين ذلك الفعل لغيره وتجه على القول
 ان الفعل نسبة بين الفعل والمفعول والنبذة لا يكون عن احد المتبیین وعلى
 التمسك بالصدرح يكون محال لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
 حقيقة وان لذلك الفعل مصدر فيكون مفعولا لفعل اخر هكذا قيل في
 التسلسل فان فعل الفعل المذكور وتديكون ق بلا محضاً بالنبذة في ذلك
 الفعل كما في ثبات مؤنثا وحال الغلام في كلف ان يقال انما هو مفعول
 بحب اللفظة كما قاله القراخ بل هو مفعول بحب الاصطلاح وهو اسم ان يقال
 لفايد له سيد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلق مخصوصا لهما وصحة كونه
 مطلقا فالتقرب عن القبول التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى الفتح
 وجه التسمية ولا التقييد بالحق فالاول ان يقال انما نحن في الشق اوله
 ان المفعول المطلق هو المحاصل للمصدر والمصدر مفعول عنه وقد خرج السيد اليد
 الشريفة في حاشية التوضيح ان الحلاق الفعل والمصدر على الاثر يجمع المفعول
 المطلق لانه عين الحلاقة وهذا القيد بين الاثنين الفعل والمصدر
 وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان
 مؤنثا ولا معين يكون مفعولا لانه حاصل مصدر الفعل وتديشير

اليد تدرس ثم حيث يقبل ولما فعل الفاعل الخ مجازاً والمفعول الخ
 حصر الخ والمفعول الخ الخ وفي الشيخ الرضي جوزان مجازاً على ما دخله
 في الفاعل فبالفعل مفعول مع قيد مضمون إذ الخ مجازاً زيد ركب
 تد مع يد الروكب الذي هو مضمون ركباً وفي المتن هو المفعول بشرط
 اخرجوه وكانهم اثرها الخ في التسمية اشبه ولا يبعد ان يقال ان المفعول
 ما يتعلق به الفعل ولا بالذات بل بالشيء لذلك لان تعلقه به بواسطة
 انما يبين هيئة الفاعل او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة
 انه يخرج عن امر وقع معهما اتفاقاً ومن ههنا اعلم من ان تعلق المفعول
 بالفعل بالذات وتعلقه بها بواسطة يظهر بوجه جعل المفعول كالمفعول
 اصله وفي غيرها تبعاً فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا
 يصح اطلاق المفعول العنوي عليها فلا يقال بنا في اطلاق المفعول العنوي على
 الجملة ان قلت في ذات صدق المقيد والمطلق فكيف يصح القول
 القول بتقدير المقيد وانشاع صدق المطلق فلما مطلق هذه المقيدات
 معنى يشمل به قوله وفيه ومعها لا مفعول كافي ريد حسن العلام
 اسم ما في فعله من حقيقة او حكم او فعل في مضمون مضموناً على صيغة الجمول
 بحيث يصح استناد اليها على تقدير ان كان مبتدأ او سوابق كان بطريق
 الخ او لاينات فلا يخلط الخ بمثل ضربت ضرباً شديداً لان

عبد

١٥٠

يكون فيه كاذباً يفهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاقوية وانما زيد
 لفظ الاسم قبل انما زيد يخرج ضربت الثاني في ضربت الا انه سمي اسم صله
 المتكلم ثم اعترض عليه بان كملية الخ كوال اسم لانه ذكر كحوال الاسم فلهذا لما
 ضله كان في قوله ما ضله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله المتكلم به يتجه
 عليه ان الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول في ظاهره طراهم ولما لم يكن خلاً
 فيما ضله بل يخرج الى الخ لجه بقله اسم ولو سلم التناول فهو بعلت راسه
 مفعول اسم فلا يخرج وان اريد بفعل مضمون الذي هو الضرب كما هو الظاهر عليه
 ان فعل مضمون لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك للصنوع مدلولاً مشهوراً
 لا يجوزون صفات المدلولات المتضمنة على زواياهم يجوزون صفات
 المدلولات المطابقة على زواياها كقول ان صرافاً ضربت من بابها
 فعله الفاعل لا يبعد ان يقال انما نحن في الشئ الاول والفعل الفعل متناً
 للفعل قطعاً ولا يخرج مثل قلت قوله وللفضضيت باعتبار ان مفعول
 اسم لان اللفظ ليس مضموناً لانفسها كحقيقة السيد الشريفين
 من فخرج الى الخ لجه بقيد الاسم لان ما ضله الفاعل هو المفعول لقبال
 ان يقول لوله يرد افعالهم يجوزون صفات المدلولات المطابقة
 على زواياها في سبب حدوث المفعول قوله وللفضضيت المصداق كلها
 ونهها على حكمها كقول بجزء الهلاك او ارب المصداق الاسم المحذوف

على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل جوع الفعل اليه لا
 منه على ذهب البصيرة او محل رجوعه الى الفعل على ذهب الكوفة وقد يطلق
 على الفعل المطلق لانه في الغالب صدور وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
 مصدرا ح اما ان يدخل على الحد فهو الويل اولاد عليه لكن يصيد على
 نحو نبتة الفاعل وابتية الف وهو لم يبق ان الفعل الاصطلاحي هو المد
 كوراعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مدكورا وهو قد ابا اعتبار كونه
 فعلا كما انما يقوله انما معطوف على قوله مقدر او الفعل المذكور يشتمل الا
 المقدر والاسم الذي يحذفه معنى الفعل بل المان معنى الفعل شتمل عليه
 الخ لو واما في مضمرة الفعل على مضمرة الاسم ولا يخرج مثل جلت حليبة
 او ضربت شيئا انما في معنى الضرب بل اراد ان يحقو الفعل باعتبار جزوه
 الذي هو المنسوب محققا لاول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجنس
 وهو مدونه ولا يخرج دخول المتاليين وخرج كونه كراهة لان الكراهة التي
 مد لولة للفعل بغيره لكراهة التي هي معانها في الحقيقي مقدره واخر
 بينهما وكذا يخرج ضربيه ناديا لان الضرب وان كان هو الذي يجب لكن
 تذكر النادى من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه عالم له لا لاشل
 وقد الا في ويخرج ايضا كراهة في اخرجها الى اعتبار المقدر
 السابق لانا فعل قيد الاضمار من قبل السابق وتوابعه فلا يصح كاعتباره

دون اعتبار اصله للتركيب اي لتاكيد ما هو المستحق حقيقته نحو نبت
 ضربة فانها كيد الضرب المدلول عليه ونبت لالتاكيد الاستناد والزمان
 ايضا انه قيل ان كيد الفعل كان صالحا ونبت دفعهم السهو ودفع توهم
 التبرع عليه وحل قوله تعالى كلهم اسموس كليا امر كلمة بذلة لا بجزء بان
 اموه بالتركيب لو ^{مصدر} ان لم يكن في مضمرة زيادة على ما يفهم من الفعل
 المعرف بانه الحسن ان كان كيد وجه تخصيص الزيادة بما يفيد التوسع والعد
 وان كان اللوع وجب ان يقال بل قوله على بعض انواع الزيادة بمنزلة العدد
 ان دل على بعض انواعه اكلها سو كان النوع مضمورا مخصوصا او
 بعمومه وسواء كان مضمورا من الصفات مع موصوفها او مضمورا لاصحاح
 او بدونه نحو عمل صالحا او من العمل او من الصفات نحو نبت وضرب بين
 او من الملحمة الدلالة على الحدوث نحو التهتير او غير الدلالة عليه مع الصفة
 عليه نحو ضربت انا او كل الضرب وبعضه ونبت ام الضرب وقد تمت
 مقدره انما واسم المقتضيل بعض ما يضاف اليه وان تقول انما نبت
 المصدر مقدره وما جاز مقدره والضرب المضمرة الذي ينبغي ان يدل
 عنه بل انه اي ضرب هو امر على عدده اي جماعة او كثره بمعنى ما
 او بخصوصها سواء كان العدد مضمورا من الصيغة واللفظ والعلو الحدوث
 حقيقة نحو ضربت او مجازا نحو ضربت به وسواء كان ضربت ضربت بين

اوضو السبوط وهو جار على الضرب بعلامة الابه ولا يخفاه للشرح ايضا او فهد
من الصفة عوضيا كثيرا ومن العدد التفرع مع ذكر تفرع ضوئيا شذرات وهو
قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وبقدره نحو ما يتبعه الف او الفز ائنه والكان
تقول بصفته صمد بحد فاعداية روية الفا لان هذا انما هو هكذا
قبله لان في البصيرة ان يقال انه دل على المهيبة الغير القابلة للعدد في نفسها
فقد نزلها شخصيا كان او غير كان فلهذا جازيتنه
لغوه وجه الالفة الفرد ومنها والعدد لا يقع في قصد المصداق
تجدد الامتلاك في غير محلها بما يباله فلو لم يرد ائنا وهو يحاسر في تلك الامتلاك
كان ذلك قياما وحدا وقد يكون قد همتا للتقليل لانه وان كان كثيرا
في نفسه دليل الاضائة الها اذ كان بلفظه والذاتة هي اذ كان في قوله
تعالى قد تغلب جهك بلفظه صح كان ابلعوا والمكدم ما كان بلفظه
او غلبوا لفظه وهو ما صعدا بغير صمد قد مر اشكته
ومنها الضمير الرجوع اليه من علمه فزيد اسه اى المبرور عن محبتي
الضرب المنضرب ومنها الالام الاشارة المشابهة التي هي ضمنون على
مخا محبتي ضربت ذلك مثل قدمت جلوسا فمديرتي بين
والجلوس ان العقود للقيام بالجلوس للقيام من انبت له نباتا فان
مصدره محبتي من صوابا بابت امالا في ضمنه لان معنى انبت انه طاع

فكلمة

اولا تجعل بمعنى ابيات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى الميثب كالسلام على النبي
وقيل ان ليس من هذا الباب انه معتربات وسبوه بعتد له ما
فيه ان الالامه النجروان التقدير لا يخرج من مثل قوله تعالى لا يضره
شيئا اى ضراة ليلدا ففولان قد صرح يكون خبرا وضا وكذا
قبله بغير ضمير السمع يروح يكون صفا للمعكم ما اضيف اليه كذا ذكر ان
تصنيفا اضيف اليه اى مما عايناهم قويا ايعني العلم بوجوبه دليل الالام
طرق السمع بخلاف الحذف القياسي فان العلم يتحصل من طرأ الالام
ببوت الضرب فيكون قياسا استدلاليا قيل تمامه صدر الحذف
اى يجمع حذنه وجوبه ما وكذا قياسا اى قياسا على حذنه وجوبه اى
لبتوت الضابط المذوق هو الحالة الموجبه للحذف مثل سقيا الخ
دعا وذا بلك العرفى ايضا كذلك الا الحمد لله فان فيه يكون خبرا وحذف
بالذال ويفتح الخ ويجوز بالدال المهملة قطع والحذف من المذكورات فلو
بل والواو لفظا وكذا في العرفى كان اظهر وبعضهم بان وجوب الحذف
انما في الشرح الرض الذي ربحان هذه المضاد واما لها اذ بين في
او ففوعها بالاضافة ويجوز الجوه بقتيد لها بيان النوع ووجه حذفها
بمعنى قياسا واذا الالامتين له عجز وذلك مثل صفة الله وكان الله
وسبحان الله وليدك وسعدك وهو حق له اى بعد الله وحده ذلك واما

انصاب تلحدهت حمد فليس المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
 بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضانه في حده ليشي النوع اي الحمد الذي ينبغي
 كقولهم تقا وقد كروا كمهم فالصواب هو كذا وكذا لان المواضع لا تنصب
 فيما ذكره منها المصدر الذي يقصد به التبريح وقد ورد في قوله تعالى ما وقع
 شيئا بعد انما شرط كون المصدر مثبتا بعد انما او كونه كورا ان المقصود
 مثل هذا المصدر التكرير وصف الشيء بجملة حصول الفعل وازوجه له
 ووضع الفعل على القدر فينتج منه وصفا وان لم ينتجها استعماله فان
 قد يسمي عمل اللاد وان زاد وازداده المبالغة جعلوا المصدر نفسه ضميرا
 نحو ما زيد لا سيرا وزيد سيرا ونحوي عن الكلام مفعول محدود في راسا بعد
 مخرج الفعل ومنه المفعول الدال عليه وهذا المخرج لزيادة المبالغة
 بعض المصادر التي هي حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
 انه لو اريد في نفسه الخ وذلك لغوات المصدر الذي قصد به الجذب كذا
 الحال اذا كان مثبتا لكن له يمكن بعد ذلك قال داخل مفعول لصفة لفظي لا
 يفي لصفة للكلام لفظي ومعنى نفي قال على اسم متبدا ومنسوخ متبدا
 بالعامد فالشيخ الرضي فعل اللفظي على الاسم ليس شرط الجواز ان يكون
 نحو ما كان زيدا لا سيرا او ما وجدك لا سيرا لا يربط انصاب المصدر على
 انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بالكان ووجوبه شرط ان يكون

ماضيا

ماضيه خبر عن شيء لا يكون هو المصدر خبر عنه قال لا يكون خبر عنه
 بل انما يربو بالفتنة لانه لو كان خبرا عن ما مخ ان قلت هو ليس مفعولا
 لانه من وقع قلنا المفعول قد يكون من صفات ان قلت مفعولت فايد
 تدوين علم الاعراب قلنا اذا اتين مواضع الرفع والنصب فيقول ولا
 يخفى انه لو اعتبر الشاريط في المصدر كما اعتبرها بعضهم ليد من تلك الشبه
 لكن ما ذكره قدس سره انساب القله اي في موضع الخبر لا يخفى ان القيل
 لا يقيد هذا القيد الاستيفاء نحو ذلك الداء سكنته شدة
 وانما حين بين الصوابين لا يخفى انهما قد يجمعان في ما زيد لا سيرا
 وح ينبغي ان يقال ان الحذف او جعل لا سيرا البعيد البعيد بل قلنا
 ما وقع تحصيله انما يجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجمل المتقدمة على
 المصدر الذي ينقل الذهن منه الى غاية التي هي مصدر وقيامها
 قيام عملها قال لا بد مضمون جملة انشائه او جزيته نحو زيد يكتب
 ما قرأه بعد او يقرأ ويتروى طعاما فاما يقرأ او اما الكلا انما في مضمون
 جملة لا يخرج محمله سفر بجمع جهة او يفتيم اعتماده لا يخرج محمله سفر
 سفر ترويا او بعد الان السفر القريب والبعد وليس من آثار السفر
 بل من انواعه قال مقدمه بيان للواقع واصحابه ان جاز تقديم التفسير

اما ممنون منا ان تقدمت نداءً متداً مصدرها اي المصدر المعتبر
 صهنا وبارع عرضه اي غايته وانما هي غايه الشجى اثر الايهات يحصل
 كالذي الذي يكون بعد الموتر لان ثيبه به ام اي لان ثيبه بمانا
 من امر فانه الواقع بعد الجملة محب الظم للمفعول المطلق لا يقال فان يخرج
 عن الضابط اذ اذكر المفعول المطلق نفسه لان نقله يخرجها عن افعالهم على
 حدته وان زور المصدر وقع في موضعه فخل في هذا الوقت قوله ما وقع
 للتشبيه بموضع مصدر وقع لان ثيبه به اموسليم عن المناقشه
 نحو لو زيد بصوت صوت من قال مسبو به يجب في صوت هذا الرفع
 على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كالاسم الذي اهم جعلوا الحال
 الموطيه حاله الان في وضعه معنى الحاليه ولذلك لم يجعله تأكيداً
 لفظياً لانه بعيد ما له فيقول الشيخ الرضي لا شئ عندي ان
 يكون تأكيداً او بدل المصدر لوصف محله صوت صوت من قاله
 الا يفتح ويجوز النصب على حذف الوصوف قل علاجاً لير في كثير من
 النسخ وان لم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من شرط اخر
 وهو ان يكون الاسم عارضاً لانه لا يدل على معنى العقل المقدم
 احدث فيخرج نحو لو زيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو

له حركه

له حركه في المفعولات حركه في الخمس عجل من شرط كونه عارفاً انه ايضا يخرج
 قال سئل على اسم الخ انما شرط ذلك ليدل على الفعل المقدم فان الجملة با
 لها على الاسم يدل على نفس الفعل وانما لها على صاحبها يدل ما لا يفصل
 من معنى الفعل قال مسبو به هذه الدلالة تعني غناء التقديم وشبه
 الشيخ الرضي ان قيل ارجعوا الاسم المذكور بما لا كما يقال بعضهم ارجع بان
 المصدر عندهم لا يعمل الا اذا اصح بان حسنه فغلامه ويسمى ذلك في
 به نذاله صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان بصوت ليس قطعاً بوقوعه
 واخر به من غير صوت بالبلد نذابه صوت حارة قال الشيخ الرضي
 الاول في مثله الاتباع بان يكون وصفاً او بدلاً للفعل منه وقد اجازوا
 فيه على الحال بالمصدر لانه لا يوجب حذف العامل قال فاذا اذ صوت صوت
 صوت حارة انما يشابه على الحال على احد تأويل المهدي الوصف كاسند
 كره واذ في الحال ضم المستكن في له واجاز غير مسبو به رفعه كما انه بدل
 عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حارة كانه
 الخليل في غير وصف التعريف باب يقال صوت حارة لان مثل لا يعرف
 بالاضافه وور عليه مسبو به بان له اجاز هذا الجاز هذا في الطويل
 اي مثل الطويل وما على اعطى مد بالحل مستقام من كونه اذا عرف كان بك
 او عطف بيان اي عن صفات الخ بعضان صوت اجاز مصدر ارجع

التعريف يبين بانك فلا حاجة الى القول بانك اسم يعبر الاعطاء او اذا انما
استعمال المصدر كما الاعطاء وان عامله بصوت بمعنى العزيت قل وصرخ
بانك كون فعل هو اسم استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة حال
اجوز وقع على انه بمعنى كان وهذا الظاهر معنى قول معنى لا يحتمل لها معنى الا
للجملة من المصدر فيقول مصدره يرمى وغيره مفعوله قل تخله على الف
دوره له خبر وعلى متعلق به او على العكس بالكلية لفظي ومعنوي ومن
هذا القبيل قول الحبيب لله اكبر عزة الحق دعاء الى الحق لا دعاء الى الصلوة
ومنه ايضا ان زيد القوم ثم انما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان
والله اي عز في الشرح الوضو الجملة المنقحة في هذا القسم مما قبله
عاملة لانها معنى الفعل لا ولي هي هذه التسمية من المتأخرين لا زيد فكذلك
نفسه وذاته كما وكذا في بعضه باضنه الا ان يكون لو كدهم مضمون
المفرد عين الفعل في صفتها وكذا مضمون الجملة الالهية قال ما وقع مضمون
جملة لانها محتمل عندهما انما اذا وقع مضمون مفرد محتمل غيره في
القياس في جمع القهقريين ان الرجوع ويفر هو مضمون مفرد من قوله
اذ اثبت يجوز ايضا ان يكون من حوالا بمعنى حقيقة وكان على يقين بالتحقق
خايات كونه على يقين ووقع كونه على فصل فانه من محتمل ان الجملة
كان الباطل والكذب من محتمل ان يكون مضمون مفعول

محمود

اي قولها كما قال الشيخ الوضو من ان جميع الامثلة المودودة للمركبة انما هي
القول واماني معنى القول قال الله تعالى وفلان عيسى بن مريم قول الحق ومنه قوله
اي قطعت بالعدل وجمعت به قطع واحد ليس فيه تردد ويحتمل لغيره به ثم يد
لي ثم اجز بغيره اخرى فيكون قطعتين واكثر وهو قطعة واحدة لا يفي هذا الشرط
وكذا قولهم انك المية التي اجتمعت بان اضله ونقطت به قطعة فالية بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيهما في اصل المهادى القطعة المدونة التي ترد فيها
فقط المقتدي والاصل في مثل هذا المصدر ان يحذف الجملة المنقحة مفعولا بها
لظلت بانها للذوق فالقول المنصوب مدلول الجملة المنقحة لان التكميل جملة
فهي مفعولة قال ويحتمل هذا ايضا من المتأخرين ويحتمل اليه نعتا
وغيره في حن النفاذ لان اللام في كمال المنقحة الصلة لا لاجل اللام
الا ان يصرف عن الله ويحتمل لاجل كمال قدس من وعلى هذا ينبغي ان
اصله البت الا بالي هو التسمية لانها ما حوزة من ليلك فخذ الفعل ان
كل ذلك ليفرغ المحب بالسخة من التلكه فيفرغ لاسماء المهور به تنبيه
ويحتمل اصله البت وهو مفرط ضيف الى التكميل فقلب العدة ياكله به
لا يربط ببقاء يا مضافا الى النظر في القول المفعول به قال الله انما سمع بكه
واقع الفعل به ويحتمل لانه سببا جود الفعل لان المحل من اسباب جود المحل
وله يذكروا الامم لذلك ان تقول الحاجة اليه لانهم يحرون

صفات المدلولات الحقيقية على وانها كذا ذكر وفيه مناهضة لان اسمها
 او استغناءه مثل ان تكون مفعول لغيرها وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلول
 لانها التي يقبها بل من صفات مدلولاتها المتضمنة والملازم يوقع
 فعل الفعل عليه تعلقه به يقينا او ابنا والملازم تعلقه به ولا يخرج المحل
 والمستحق قل للملازم والملازم يوقع فعل الفعل عليه تعلقه ما لا يعقل الا به
 ولا يخفى ان خروج المدلولات ليقال فيقتضى التعريف بغيره في اثره كمدلول
 لان نسبة الاشتراك اليها شاذ والاشارة لا يمكن لافعالها ولا سلم في المدلول
 بغير الفعل من غير حقيقته وان لم يسم في علاقه الفعلا واما كونها متلجا
 زيد عن فعل حقيقته من غير ان يكون علاقه بغيره مما قصدت به في دليل
 قصدت به مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع ولا يتناول
 في زهرات بزيد الخ لا يقال لا يرفع اولا لان مفعول به لا يرفع لان اسم
 انه مفعول به مطلقا في احوالهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
 وكلاهما في المطلق وقد مرج بذلك الشيخ الرضي فان المفعول المطلق
 عين فعله فيه تامل فخرج مثل زيد في ضرب زيد لا يرفع فوجه
 بذلك العبد لكن في حصة لوجه تامل فلا يرفع بل هو في نظرنا
 انه مفعول به لكنه مرفوع وقد تيقنته المفعول به وكذا ساير
 المرفوعين سوى المفعول به بل غاية اصل الواو انما في ان مدلول العطف

صورتها

اشاء الكلام واما وجوبها فيها فتضمن وكذا انما اذا كان معها وكذا في
 التي في جوامها اما وليكن له مضمون سواء القول لها فاما اليتم فلا يقدر
 كوقوعه في خبران وكوقوع فعله موكد ابا لوزن لان تصديقه دليل
 وظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهم فليفتنا
 قران والظاهر تحصيلها بالانكار المحم وذكر الجمهور ان ذكر العبد كذا
 يعنى المحم لوجوب الحدوث في باب الانشاء الخ اشارة قد مر من
 في الخائفة الى تعريف الامور لادعية بانها حيث قال في قوله انك
 اى الوفاء نحو المحم لله تحييد اى احض ونحو انى زيد انك متو اليحييد على
 القرار عن نفسه واما بضع ومعناها تصديقك ولسان الله . ما
 خير لكم اى مما اتمت به القرينة على تقدير الفعل المذك اذا عينت عن شيء
 ثم تحييد بما لا ينهى عنه بل هو مما يوجب به انشاق الذهن الى تحييد قصد
 مات او ما يحيد هذا المعنى وليت هذا بطله لوجوب الحدوث لحوال
 ذكر الفعل ههنا وانما يحيد انك انك العفل في جميع الاستعمال ان حريك
 خير لك اى حريك ما فعلت من هذا الامر وانما حريكك ووداك
 اوسع لك اى شح واوسع مكانا اوسع لك ومن هذا الصبيل عند ان
 محشر عانة اى اى واصل اى وسطا واما عند سبويه فلان ولعله سمع كقول
 اذا عرفت ذلك في القول بوجوب الحدوث في لاية الكريمة فيرغها عن غاية

باب الحسادى

التوجيه مائة العلامة التقنا ذاتي قدس من ان ليس لها من حيث انها كان
الاستعمال واحد بالقياس الى مغلطتين وهي مبدأ الاعتبار لا يجوز ذكر
فعلها لكن الغمان مثل هذه الخبيثة لا تستدعي وجوب حذف امر قد وسهلا
عطف فعل على مثال او اهلا لا اجابت اى كاجاز اى يكون صفة مكان
جاز ان يكون الادل التحق في مقابلة الاجانب جمع العنبي وكانك فلنا بنا
هلك واتريك وطيت الوطى كوتن راء قل قدس من في الحاشية السهل
تفضل الجبل والحزن ما نلظ من الارض ترجمه او قيله فيه ان يخرج
من اقبه قيل مائة لتمام التيب نعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان الفعل
بانه غير صالح للنداء في دعوى ان القول التبيته عن صفا لا وان قيل النداء
بكنه مطلقا لا يقال كونه مسؤل الشجاعة مثل اجنابا واسن الخ ذلك ان
نداء هو لا من باب ليشها له صلوح النداء منزله من له صلوحية النداء
لغة استنالا اس فان المنذر ايضا كانه بعضهم الخجها جنى على
قولهم في المواتي لا يعقد اى لا يملك كانه من صميم ما يمت بصور حيا فكذا
موتهم خالوا لا يعقد اى بعدت ولا هلكت فان ذلك يقال مع ان منه
ضم فتقول مناب ادعوا الانث لان الجملة الندائية انثا يه فالاولى
تقدير دعوت او ناديت لان الاملب والاقبال الانثا يه مجيها بالمف
الماضى واخره به عن فضلي قيل زيد له يصل عن نحو اطلب اقبل زيد

كان

كاقال بعضهم كانه ظاهر في الضار فلا يكون زيدا مطلقا اقبله بل يخفى عن
اقباله اقلت بان يكون ما لا من ضمير اقباله فاصبه الفعل المقدر
وهو منضبط المصدر انما نحو زيد دعاه واخالف ايضا عند المبرم ونحو اقبل
تاما اذا ناديه فقال العياد عبد المبرم بموقف النداء لسد مد العقل
فيه ان القول له ساد مد العقل يستدعي مجيب النظم ان يكون نسبة العمل
اليه جاز ان لفظ ان يسيو به مجوز هذا الجاز وقال ابو علي محمد بن الفخر
من اذوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل تام بدون النداء لكونه جملة
واجب عن الاول بايادوات النداء لكثرة استعمالها جوزا لا مجوز في غيرها
الوجه الى النظم ومن الثاني بانه قد يستمر في مواضع التصريح ومن الثالث
بانه قد يعرض الجملة ما لا يتبدل به كلاما كجملة الصبية والشرطية قال
ويجوز على ما يوقع به اى بالضرورة لبا لا يمكن العام لا يقال فينقض التعريف
بالعلم للوصف باين مضافا العلم لان ذكره فيها بعد بمثابة الاستثنا
لعلمها باعتبار المحل ان محلها اثنان مفرد معرفة وستغنى
بخلاف محل الضم انه يثنيه او لقلها مجب التحقيق والاستعمال في
بعض طلب الاضمار اياها لغيرها الى اى علم يتبين مواضع
الضم من غير حاجتها الى تحيلها على الضمة لفظا وتعديا كما في المقصور
والمنفرد مثل النداء هذا وهؤلاء والى حيز ايضا نظر الى قولنا اذا

انظر الى معنى النسبة المعصوم انتهى على هذا الوجه كما ان سلبها صديقا
 عليها لم يوجب اليك بل على السلام التي يقع بها المذموم في صوت النذارة
 بعضا من سبيل استيفاء هذه الامة هذا الحساب او العلو منه
 غير المحقق كما في الفصول سنة او جزئين في هذا الفصل السنة الحجاز
 بالجملة وادعاء المعجز الى الاسم في قوله لسنة الكلام لان الكلام في
 لسان الله وكنهه في لسان التكليف الذي في جميع النعم التي لله
 او كما يكون منها في الاشياء في صفات المعجزات في الصفات لكن اريد
 الكلام في جميع صفات الصفات ايضا اما الخراج المذموم في الكلام في الصفات
 بالالفظة لان الاداة في صيغة وحيل اسم صوت معناه انتم في الاشياء التي
 ما ناسله ومع الالف في صفات الصفات اسم من صفات من قامه وقوله لا
 ثم شريف ما معناه في الالف في صفات الصفات في صفات الصفات
 معطوف على ان الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسم
 سلك ان يقال له في قوله واما اذا سميت شخصه بذلك المعجز وله كونه
 غير الله واليه لان المعجز اسم له ودميوكا بعد من قوله في قوله
 وانما في المعطوف ما ذكرنا فيكون كذلك المعجز شيئا الصفات في قوله
 معناه معناه لا يستعمله في قوله واما في قوله في قوله في قوله
 على معنى في المعطوف به قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

فقد كان

عزيمتان يا معلميا ليرسل وعزيمته الا في قوله في قوله في قوله في قوله
 الفقه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 او اللطيف وصفه لان الجملة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 صفة الذي يفتقر الى صفته الذي هو المطلوب بها في قوله في قوله في قوله
 التي توجب للمنا في صفات الصفات في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 المعقولة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 له في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 بها ولا يجوز ان يحوط حالها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كما يقال في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كما يقال في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الا انها قد لميت ايضا في المقربين مع ان عمل المعجزات في قوله في قوله
 موقع الكافي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الذي وضع في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

ولا يوزن رتبه المضاف وما في حكمه والكتبة المحيطة به وانما ذلك
 الخ ان قلت مشابه للثمن لا يوزن بكونه مثا لذلك الخ يجوز الاعتقاد
 في وجه الشبه قلنا انك بتهمنا بمحض النسبة بالنسب المتساويين
 ذلك الخ قلنا ان الراسطة ولو قل ان المتبعض منها فنقول المقصود
 ذلك النسبة شبيهة بالراسطة وتقليل به الاعتناء بجعله كانه هالكات
 اسمية وادانبت ان كان اسمي حكما وهو منية لونه يمان وباران
 راريد وادان قبل العلم ان الخ اوجع لونه لانه لا يمتد في الزاوية
 فكله من هذا المثلان راجع الى لفظة اوهما من اولاده ان لا يغير
 من افظه بالاسمائه وهو له في نفسه صفة كونه اضعفه
 بالاشارة دلالته على ان محض هذه الولاية لا يدان يكون الا بغيره
 به وذلك لا يفتى به وحينئذ يكون لانه انما انما انما انما انما
 لكن ليرتفع زوال الولاية حالة الملاء الاعم والاشارة
 له الامم والمستهات له متعلق بما قلنا به الامم الاستثناء وتحويله
 لمن يؤول من العلم اللائق وهو متعلق بما دلهما ما جازاه من الكلام
 اما استغنى الله من العلم اللائق لان علمه ثباته الخ اقول في الجاد
 على الخ الخ لا يوجب كونه فكيف يوجب انما انما انما انما
 بما الخ في غاية الضعف بل جعل العلم ما رويها ما هو هذا

الشيء

الشيء وهو انما جازاه من الافراد بغيره ان التبدل يفتى مع صيغ وان
 الافراد صفا في مقابلته ايضا لانه لا في مقابلة التركيب ولا يريد ان يمان
 حرف انتهاء والام لا اجتنابا كانت الملية للام لانه يمان في تنوع التبدل
 واجبت ان الخ ارباب قرله مثل المبدأ الخ من قوله الخ
 وقد يجاب عن كونه لانه ايضا بالعلم ولا لا الخ الخ الخ
 العلم بل من التارة في الخ لستنا من ذلك فينا انما انما انما
 وادان في المؤلف انما انما انما انما انما انما انما انما
 معناه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 العلم لان يعرف بين المنسوخ المذكور المتقدم لانه يمان وهو انما
 جلا ان ان يكون من هذا حيث المعنى فكيف يمكن ان يكون
 تكون العلم لان الخ لا يجوز انما وقع من وقع الموصوف خصه تعريفه
 وهذا تفرقت لخصه جلا ان لا ياصل المصطلح انما انما
 يفتى من العلم لان جلا انما انما انما انما انما انما انما
 من في الخ انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يقصد به صيغ فانه لا يقصد به صيغ بل انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

لا يقي لقدمنا وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعزية بعد وصفه بالذئب
 ولان كان ذلك قبل التنادي قول وتايع المتأخر في المعنى لم يقيد بكونه غير
 المهم الذي يحق وتوسط اعقاد اعلى ما سيدكون لان تواع المتأخرى الحرب
 عند المبدل والمعروف الا في حكمها تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او
 محروفا نحو الرزق ومن لم يجعلوا على جملة الذئب في انجوز صب زيد ومن
 وقيدنا المعنى لكونه على ما يرفع به هذا المقتيد مستقفا ومن الحكم
 فان الرفع لا يصور في تابع المستفاد بالالف قبل وكذا لا يتصور الرفع
 في تواع العلم الموصوفين اذ كان مضموحا ولكن ان يقول ان اللام
 في المبنى العهد على ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع فلا حاجة ان
 المقتيد او سبها بالمصانف الظاهر لاجابه الخ في دراجه المفرد
 الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقته لانه ليس بمضاف فيم في لوجه محتياح الي
 تحمل كما اشترطه فانما استصعب فيهما ما اعتبر حكم المفرد لتحقيق
 العمل بالشيء المفرد كما تحقق العمل بالسبب الاضافة اذا كانت منادى
 ويا زيد احسن وجهه ويا هؤلاء العشرين وجلا الى المعنوي شرح
 في شرح المفصل لان التأكيد للفظه وذلك لان الذي يميز الاول
 لفظا ومعنى وكان حرف التنادي باثرا كما باثرا الاول نحو يا زيد
 زيد مضمون في التأكيد وفي جعل الي على ذلك بلا جعل مسبو

ب

اباه عطف بيان نظرا لانهما في بيان ما لا يفيد الا اولها اذا وصف الشيء فان
 ويضم الشيء في على انه توكيد لفظي موصوف ابدل منه بما حصل له من الوصف
 كما في قوله تعالى بالناس ناصية ناصية كناية ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف
 والوصف فقال الاصح لا يوصف المتأخر المضمون بل يوصف بالضم
 وارتقاء العالم او مشابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه
 لا يميز من الشبه التي في جميع الاحكام وعطف البيان ذهب الشيخ
 الرضوي الى انه بدل عند المعطوف المشع دخول ايا عليه يقلد اللفظ
 المعرف بالضم مع انما حضر ليعر الصانع الاستدلال وهو مشاع دخول ايا
 عليه وايخرج عند من يوا الله لتعين الرفع قول ترفع ولا يبقى الصفة كما في
 وجعل طرف لان المعنى متوجه الى الصفة دون التنادي والواقع هو حرف
 ليشهها بالواقع في كل اكون امر كلهما من مطرد والعطف اشارة هذا التباد
 في المتأخرى المكان النبأ الفهرا والمقد مثل يا بني وهو لا يذنبها
 تصديقه مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الترمذي والظاهر ان يقال ان هو لا يمتنع
 ولا مفرد امعوفة لوقوع موقعه لزمان يكون مضمونا ان له نضا محليا
 لان مضافا يقع موقعه لمكان مضمونا في المعطوف المشع دخول عليه
 مضمونا لان الهمد والجار والمجرور متعلق بقوله خييار مع توجيه
 المنصوب الى المذنب خييار الحكم بالاولوية لان المعطوف محو انظر احوط

الجانب اللغوي ونظر الخليل الجانب المعنى واستقلاله بجعله موقفاً عنها على
 الاستقلال ان قلت ينبغي ان يتبين الرفع اذا كان متبع غير العنصرين هذا
 الوجه اوجب بان اراد اليتيم على سائر الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا
 يتصور ذلك الا اذا كان المتبع مضمناً له كالحق في الشيء اللفظي كانه للرفع
 لا يدل على ما يتبين اليه لانه ان كانت اللام في العلم اخرجت مذهب الخليل
 لان الالف واللام كما مضى ما فيه ولا يتبينان التعريف تابع لهما في الوصفية
 الاصطلاحية كما خرج منها وان كانت اللام في الخبير اخرجت مذهب ابو علي
 لان اللام اذا قصد التعريف فليس الاسم كما جرد اسمي ان قلت يجوز ان يراد بقره
 كما نحن سائسبه في كونها علما واللام قلنا كلامه في شرحه يارو عند اذ من
 به الترتيب من مخرج او كما سمعنا في جازن نرفع اللام عنه بما مضى علما كما
 اخرج علم فدخل فيه الجمل ويخرج عند الصواب اذا اردت تحقق الحال في صحة
 نرفع اللام عن العلم واستناده فاعلم ان العلم انما يمكن موضوعاً مع اللام فيقول
 اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحن او صفة كالفضل وظان
 الح الوصفية وقد صرح اوزمير بها لكنه غير مطرد ان لا يصح ان يقال في قوله
 وعلى الجمل العلم وكذا ان كان اسماً له معق الخبير بتعديده مخرج او دفعا
 او سدوا كالجمل والحق في جازن نرفع اللام على ذلك العلم وان كان موقفاً
 باللام له في نرفع اللام لانها لبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يمكن

في الاصل

في الاصل الجمل في كثير استعماله للواحد محضلة مختصة ببعض من بين تلك
 معجبان يكون معناها لها واطرافه فمفيداً لخصاص وهو العلم الغالب
 والافتقار في هذا القسم يتصور له معنى جسيماً ثابت عرف هو به للخص
 العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالنريا والديوان والعيوق اسماً
 الكواكب خصوصاً ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام
 الاسبوع من الشفا والديان والخمس وانها لم يثبت بعض الثالث و
 الرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف بونه
 للمعنى العلمي كالمستمر للكوكب فانها لا تدرى ما معنى الاستمرار فيه
 هذه الاقسام الثلاثة اعلام عالمة عند سبويه لكن يجب التقدير للافتقار
 فيها هو الغالب في الاعلام الاربعة لانها ان يكون اجزاء اصواتاً اعلاماً
 بالعلية مثل ابيهم كالمعنى نظر الى ان يمتما في نفسه غائب وهذا يتبع
 الوضو نظر الى الخطاب العارض غير اذ كان العارض صلة او بدل اي
 حال كذا كل واحد منها مطلقاً او حال كون كل واحد منها ما ييا المفرد الوضو
 او العلم المنادى المعنى على الصم فخرج عبدالله وزيدان ويذون
 اذا جعلها اسماً فحقوق بالحققة ويذون خطأ في ابن وابنه وخطوا
 العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بخذف ثمنه والالف في
 ابن الخلفي القح حكمة اصلية اي سهل ذلك كون الشدة حكمة مستحقة

في الاصل

واذا وردى المعرف باللام المخفية ان نداء الممتنى الحلم وجبه المعرفين باللام
 يضاف للام لا بتوسط فيقال الزيدان والزيدون وايزيدون وقد
 يجاب ان اللام تجزئها بعض الزايل الميكرك لتعريف فيجاء بضمها المعرف
 باللام اى اريد كبر ما يطلق لانفعال لا خفية ويعد صدورها
 الازالة قبل تلك اذ ان لا يندون وقد نداء المعرف باللام على خلافه لا
 قوله يا ايها الرجل واخيه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان يريد
 بقوله يا ايها الرجل واخيه الكلام الذي وسط فيسمى اوهذا او بهذا كما قيل
 في كل فرعون موسى ان المراد لكل طالما عدل بتوسط اى هو موصوفه قال
 الاضطر في موصولة حذوف صدرها وجوب المناسبة الخفيف المتادى في
 كذا وتحتها موصولة ونحو وتحتها موصوفة وانما العريف مع انها مستبدا
 لانها احداث صدرها بنى على الضم معها والنداء المتادى نحو النداء
 في النداء لان النداء ايضا يتوسط في الخبر يعرب هذا الية ما فات بعد معرف
 بتوسط هذا الية ايضا في الصلة فانه قد يقصد انه يخالف اى فانه يضاف
 فيها ولذلك فلا حية على هذا او يوقى تبا بعلها ووقى يتابعه تابعه فيقال
 يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان ا
 فوجكم المعطوف عليه ويتبع وصف باب هذا الية باللام ولا يجوز الا
 على انا ولها ووقى ثابته بل يوقى يتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد
 الله

لاستماع

لاستماع وصف ايها الية باللام بتوسط الامرين معا الشرح توسط بكلمة
 الامعان يقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع
 ما هو معلوم المماهية فذلك يقال يا شى اواز او قد التحقرون كان النداء
 ان لا يكون الواسطة تصديقا والاولى وقف المضمن عندهم ثم الاضطر ان يكون
 ذلك المبهم يكون بهما لبا لما يرفع لها به حجب الوضع ليشد الحاجة الى التيقن
 الاسم لئلا يكون ذلك المبهم يكون بهما لبا لمعروف باللام فيقع
 عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مهم يطيل حجب وصفه ان
 يرفع اهما به بالمعروف المعروف باللام اذ اريد تعيين خبرها ما يشاءه وتارة
 باى اذا قطعت من الاضافة ولابد مما اضيف اليه التقية بما خوت
 فانها حجبته بخلافه اذا التقطع او بدل عما اضيف اليه السويين في
 صنيطا اضيفت اليه وهو ج يرفع اهما معا اما بالمعروف باللام او ج
 باسم الاشارة الذي رفع الجاهه بالمعروف باللام وانما اوقى باسم الاشارة
 لما فيه من التدبير في المعينين وتكون المبهم الذي يودت زيارته سوق
 لان اللقصور بالنداء الحجب الواقع لا يجب اللفظ فانه ذكر ليد
 على معنى في المتبوع لانها ترفع المتادى بمعرف انفع بتقديرى
 ما يقال مع ان التبع المعرب قد حيز فيه الرجحان حتى اذ زيد ان
 وعربوا بالنداء والرفع وقد يقع ايضا بان العتوين في معرف الجود

فلا ينفق الحكم بالمثل المذكور لان عمرهما في المثال المذكورين ما جعلت
 واحد فان زيد باعتبار تعدد اعرابه معربان لان معرب واحد فيه
 ان التعريف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما التعبد لانه صا
 معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختر هذا للفهد يا ايها
 اختر معناه الجاهل يا ايها ومنها قطع هجرته في النداء وغيره وحذف
 مع قباه اثن فيه وحذف حرف النداء وتعيين الميم واخرناه بتر كبا
 عن اللهو يا ولا يوصف الله الله عند سبويه كما لا يوصف الا
 المختصة بالنداء سئلما فخر قل وانها ان اي شئ لا يوصف ولا يقال له
 ونحو قل الله عز وجل السموات محمول عنده على نداء مستأنف ومنه
 الادم عنها ولهذا لا يجمع بينهما التاكيد فخر قوله معاذ الامالة ان يكون
 كلفه فلا يقال في صفة الكلام لاء وقد يقال في غيرهما فخر قوله
 خلفه من اتي وراح اسمها لاهة الجبار فيضم الكاف اي الكيف قال خاصة
 اي ضم حضورا من اظهرا واشتت بجزله بالوصل في قوله
 فيا العذمان اه اياك اي اياك اي اياك اي اياك اي اياك اي اياك اي اياك
 خطا بل ان يصلح لهذا الخطا بن قوله في تركيبها فيما قصد ذكر المبدأ
 مضافا ثم كود المضاف قبل ذكر المضاف اليه صوتا في اما ان
 الاول مفرغ صوتا قط واما ان الثاني مفرغ فانه نكران الاول

بغيره

بينه وما عدى في قوله مجهولة بحسب الظن اما الضم في الاول قبل نصب التا
 ح ليرى على انه تأكيد لا يخرج عن العلية بالاضافة وان القصص المضاف بغالما
 الى المفرغ وان المضاف او مفرغ عن المفرغ فلا يكون بين الاو والاول توطئة كان
 التا في بكرة واذ كان مراد الحان الثاني عطفا بيان ويتم الثاني تأكيد لفظ
 وانما يتأكد المضاف منه وبين المضاف اليه لا يستكبرها والثاني بلهضم
 ولا مشين معوض منه ولا بنا على الضم بجاز الفصل بينهما في السعة لافساح
 بلفظه حركة بلا يتصور البقي كانه هو الاول فانه لا تضل لا ترى انك تقول
 زيد ان ثم مع استماع الفصلين ان واسمها الا بالفرق وانفرد لا التاهيم ابا
 دعاه مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم وذلك مذهب سبويه والخليل
 او مضافا الى عده المحذوف لانه لا يكون التقديم والتأخر والعقل لانه
 اما تابع مضاف بالاضافة كذهب اليه سبويه واكيد لفظي والتا كيد اللفظي
 في الغلب حكمه حكم الاول حركة حركة اسمية كانا او بنا يئد كان الاول فخر
 المشورين بالاضافة كذلك التا مع ان ليس بضافا وابع مضاف بالوصف كما
 هو مذهب الجبر والسير في في اياتهم يمهدي لا بالكم في الجوهر في
 لا بالكم هو صريح وهو مناه لك ملجود شجاع لا تحتاج الى من يمدح ويثوم بامر
 قال لا يفرح هويتهم لآدم فخره اي البت بين وبين فخرها هو الصلح
 المشهور ومكونها وهو لاكثر الكفا والكفر وقد يضم وذلك في

للفتح

الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمد من الفراه الشاذة بل حكم وقوله
 ولا للفصح والاشد الصور وقد لنا سبب للمخيل هذا طاعة على ما يتم
 بيد كون الياء الواقعة بعد الكسر الفاقية على حرفه وفي بقا وبقا في جابرة ونا
 جارة وناصية وقد جاء شاذة في الشيخ الخليلي ما فيها من الاء على ما سبق
 شذ كما شذ في الاء على ما سبق ويكون للمادة يعقود الياء في قوله بالها
 للواحدة والآخر في مخطوطه على العقلية الواقعة خيرا وقوله وقعا اما حال او نحو ذلك
 فيكون فضلا مخطوطا على العقلية او يوقف بالها وقفا وبالها وصفان في الشيخ
 الرضي اذا وقف على ما غلاما فبالها لبيان الالف اذا وقعت على ما عدا في
 يكون الياء على ان اوصف عليها بالسكون ويجوز حذفها واسكان فما
 قبلها كما يقف على حذفها وصله وذلك على مذهب من وقف على العيب
 باسكانها واذا وقعت على ما عدا في يفتح الياء وصلها والاسكان للوقوف
 الاضاح والها السكت مع اقباء الفتح ابا بل اللبا بالياء لانها مستانبا
 في انها في زمان في قول اسم ولما كانت الياء بعد الا من الياء غير متحضة للنايية
 طوت الياء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عرض من زايه بخلاف بنت لان
 تاها عرض عن اصبه ان قلت كيف جاز الحاقها وان الياء في المذكور لبيان
 الياء ابت للحمل على الامت مع ان الياء في المذكور غير عن في حاشية ذكر ساء في
 لما سمع الياء يعقود الكسر حركة ضاربة للوقوف العبد منه فيكون في البدل ما يفتقر

وقد جاء الضم عليه قويا بالابت بالضم لا جرمه في المفرد المعقود لان اسم
 اخرج ما والنايية في البيت وبالضم عطف على محذوف او يفتح الالف والالف
 فانه في جابرة ولا جمع العريف فيهما في قوله صانفت في من فمعهما
 اي واقع يعقود الجواز ويجوز في معية الكلام هذا الياء تبادلا
 الضم ويوجب مقابلة الجواز للضمة وذلك ان تعقيد ويجعل الجواز ساء
 للضمة وانما وقع تخم المن في العمكن المعقود في المن في قوله
 ساء العريف في الماهة المقصود مع نداء الاين لان الانسان في حال انما كان
 انتبها لاسمه منه في حال انما نداء اي ضروري شعيرتاش في الياء
 مفعول للملكون فلهذا في النظم المشهور من الكلام وتعل الجواز لا تصفقا
 والضروري والاشد في صفة المدح فالعويده على ما وحذف اللام شرط
 بايها والفاعل والحمل على مدح الامتراط كما ذهب اليه بعضهم بجدة في الف
 مذهب المصم ولكن ان يرفع ضمة على الجوز اى التخيم في غير اى مدح في قوله
 ديارهية لذي قضا عفا الاصل انصية قال وهو حذف الاظهر ان يعد
 لتحويل التخيم على كلكم لان المقصود قوله اي تخم المنا في الرفع
 بالمعجزة كالرحمة بالجملة صيغة مفعول ويقال كلام تخم اي يتوق والتخم
 القليل والحذف اي اخرج منه حرف يا ياغلا في الالف
 اخرج المن ويبيد الياء اعتبارا للامراب في ما قبله ويحل في حذف الكلمة الاضحة

في بلبان بدل ايل اجزاء الاعراب عليها حمله اى يخرج التحفيف فيخرج مخفيا من ان حذف
 الفاعل وكذا مخفيا من اذ اخذ للزور واحد لا مرين لما تقدمت الاعراب في الاسكن
 واما اجزاء الاعراب على حرف الاعراب اذ حركت وذلك في نقل وقيل في اخواجه
 ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الاقرب لالعللة اخذ
 من حذف في الاخر بلا حلة او الحى على سبيل الاعتباط اراد هذا الحذف
 والاعتباط في اللغة بريح الشاة بلا حلة باجاء العين المرفوع الى الترخيم مطلقا
 لان ذكر المقتدر مستعمل في المطلق والضمير الجوهري الى الاسم كان الترخيم
 لا يوجد في غير الاسم او شرط الترخيم اذ كان واقفا في المنادى ان يرجع
 الضمير الى قوله ترخيم المنادى دل ان لا يكون مضافا لقول ان يكون مضافا
 لكان او كناية المظهر في الخراج من المضاف اذ سبق منه جعل المرفوع في مضافة
 المضاف وبشبهه او كما قيل كقوله بذكر المضاف من السبب اذ يتخذ
 حكما لانه ليس اجزاء المنادى نظر الى الحذف هذا هو ان المركب
 الاضافى علمان الجزء الاول بمنزلة زيد لما اذا لم يكن علمانيا ان المضاف
 موزون المضاف لا يتبدون المضاف اليه ولا من الذي خلفه الكثر
 فخذوا خطكموا الكثر الى الكثر لانه ليس في اجزائه هذا هو ان المضاف
 المركب الاضافى علمان اذ كان علمان والركب الاضافى من روى اجزاء قبل
 العلية باستقلال كل من الجزئين باعوايه فوضع الترخيم بينهما بعد عناية

اللفظ

اللفظ والمعنى وكما قبله بعد العلب يرخ المحملة المحذف نحوها نحو
 ولزيادة على الثلاثة لعل يكثر نقص الاسم الذي في حكم المعرب نحو
 ما ومن واما مخفيا وحذف فيه سا ذ التاذة ما حوى به بلا حلة موجبة
 انما قد به بحار النقص بالعلة الموجبة كصقول واما بناء التانيث
 فتذكر الترخيم فيه فلهذا عمل اخذ من الترخيم منه في بعض المواضع معاملة
 المرخم من فتح التانيث اذ ارتفع على ذلك المرخم الحق اخوه ها التانيث في
 في بالفتح والجملة وذلك لانهم لم يحقوا ها والسكت باخوها لبيت حركته
 اعرابية ولا يشبهها بها وقد يدرك ما يوصف على السكون وقد شق عن
 في التانيث الاطلاق نحو قيل يا صبيلا قال يا زيدا قيل لا يد وان
 بمعنى فخرج عصبه صبت في حكم الواجوب صفة لزيادة قول ومن قيل فلهذا
 في العادة في انما يرد ما وان كان كل واحد بمعنى ثماير بمعنى
 العجز كزباد في ملمان ولمان علمان وهانان الذي اذا ن سبعة اصناف
 زيادتا التانيث كما مر وزيادتا جمع المد كوالسالم نحو ملمان ولمان علمان
 وزيادتا جمع المونث ملمات وزيادتا نحو موان وهانان وهانان ويا
 التانيث وبشبهها نحو كوفى وكوسى والفا والتانيث وهنزة الاضافى المع
 التي قبلها او كان في اخر حرف صحيح اصله لتقيد الشفح اللفظي بعد
 قيد كونه غير تانيث حيث قل كان عليطان يقول غير تانيث

بطل

ليخرج نحو معلومه لهذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول هو ما هو عليه
 لغرضهما في سائر اقسامهما في بعضى ومثال وهو علم ان ان يجمع
 مثل معروفى منى يخرى حروف العيون المذكورة السابقة في حكم الصحيح في
 اصالة او في معنى فخرها للمعرب عليه او واو ياء ساكنة اخر من معنى
 كعزى لو وزن سبعة جمل عظم الشكر وديف على وزن مدحج اى عطف سائر
 وهو ذوق الذوق اذا لوك وجرى فخرى فنادى فيقطع حركتها
 فيجسها فخرج من سوز وعلق تحت البحر فانه لا يخرى منه بخلاف
 للاختلاف انه يخرى المذكور ايضا لان نحوون الح يخرى زيادة بالوزن جمع
 ان لا يخرى ببناء الواحد فكما يخرى جمع المذكور الساكنة كتموه اما في ^{الاول}
 لما كانت علة الحذف في القسم الاول معانين لعلة الحذف في الثاني كما ترى
 فصل هذا الفصل لم يقبل حذف حروف في ما قبل اخوه من وليت من
 القدر ل قد سوس في الحاسية القصد والغم اسمته لفي الصلح فقد
 تفتت من فخرى ان كوسفتد كناه دست وبارى نشت روى نقى كيقال
 له ليلد وفيه حشر لو اذا حجت في حشر وانشتر وانشتر
 حذفت عشر مع الالف والياء والذ من غير لة الوزن في اثنان قال المصنف
 نظري حجة ان الذي اسم براسه ياخره وفي الوقت تغلبت الهاء
 كذا ان لم سميت بجلا بسميت ووضعت ووقف قلت يا مملية الهاء

قال حرف واحد اى الحذف واحد اى هاء بالجملة الاسمية يقربه الفاء
 تكون هذا الحذف كغيره لانه ان قلت استمر ان يحدى وهو موقوف
 من المصارع للاسمية قلت هذا اذا نظر الى فزا الحذف اما اذا نظر الى
 الطبيعة فتسوفى والشايع قد من شدة نظر الى الافراد كما هو المتبادر الى
 مناسبة المصارع للشايع الواقع في تنو السبق فقد المصارع والفاء الجزائية تد
 على المصارع لم يثبت قل وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون الحذف في حكم
 الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وايل الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغ
 ان يجعل الحذف في حكم الحذف في يده اجب ان الحذف ههنا
 قياسية مطروحة فجلوه كالحذف للعلة الموجبة فينبغ الحذف انما
 في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجد حذف حروف من مضاف الى اعنون
 منون واعنى وقامى ومنها اسم يبقى بعد الحذف منه حروف اصلى الكون
 مدغما في ذلك الحذف وقبلها الف نحو اسحار كبر العزة او فتحها وهو سبت
 فسبوه بفتح الاخر وغيره فغير الكبر ايضا وان لم يكن اصلى الكون يرد الى
 حركته ان لم يرسا كان نحو ياراد وان لم يرسا كان فالنخا تصيرون السا
 على سكونه نحو باحمر والغزير واصل حركته وهو الكسرة ليقال الفاء فحقة
 اى اذا كان كذلك فيقال او عطف الفعلية على الاسمية للمالة بال
 الفعلية كانه قيل بحيل لنا دوى ثابتا بجمع اجزائه او الحذف ثابتا بجمع

قال باحد وياثرويا كرو مثل ثلثة امثلة لان المجرى في الاستعمال الاول
 اما بالحركة فظ او بالهوى وبكلمتها وفي الكون فان قدس من في الحيا
 كروان طار بضعه فحول الغنى انتهى في الصلح هو طار ويقال الجبان في ذلك
 اسلوب كوني كوي بوي كواين بالكسر ايضا جماعة كروان بالكسر جماعة على غير
 النفس فلا جوه قلت والاندلس في كلام العرب اسم مكنى الغزو وادبها
 الا ونقلب لاداريا والعفة كثر في المقارن في ذلك في حكم المتمكن لغرض ناله
 قال وقد استعملوا صيغة المندوب في المندوب من معنى الضمان وكثيرا لما جعل
 بابا على ابي الخ على ابي خلد فيها لا شرا كها في امر عام ويكون غلبه على جبا كان
 عليه ومن هنا ظهر وجه اعراب المندوب عليه با واما المندوب في انهم في ظاهر اللفظ
 ليسوا مستخدمين ولا صيغة لا يسهل ولا يفعل منصوبا للمندوب في تعدي الحروف المهم الا
 يقال ان المندوب منسوب بمعنى اذ هو يزومج بوجه من موضع فاسم من موضع
 خذف النسب له فقول به فيا ^{مطلق} يعني الما كانت ياء اشهر في ذلك وجه في
 صيغة المندوب اليها وفي هذا المفسر شارح ان يصل في هذا الباب قال المندوب عليه المندوب
 واميد في صلة اللام والفاء هل يتبع له ولعل على غير ذلك لاجل كافي في المجرى
 عليه في ابي او بواو والباء ملاصقا وصيغة المندوب باسمه التثنية او الاستفهام
 ممتازا بما اشار به الحان الباسم على الاختصاص في تصدق معنى الامتياز
 ودخل الباقي على تصدق انوب من دخوله على المعصوم عليه بجانا و اجاز
 لا حقيقة سواء كان مع او او قال لا الذي يجب مع ياء المندوب بالشد
 في

قال الشيخ الرضوي الاول ان يقال ان ذلك قوله حال على انه قد كانت بجماعها
 ايضا ولا وجب لا تخاف معها ^{اللفظ} الحرف المندوب وندج في آخره المندوب
 في رخص اللبس في الشيخ الرضوي المخرجات بالحركات لا على وجه لا حقيقة
 ويقدر العرب نحو ما نذر الرجل في المسح في نذر الرجل وكذا المخرجات بالحركات
 الا عند اللبس والمصم يتبعها مدق من جنسها ولا يقر حركة البنية للزومها
 سببه تقول في نذر يا غلام اسقطا اليك الاضافة يا غلام ان ال الشيخ الرضوي
 الاول ان يقال يا غلام في حصول اللبس بنذر يا غلام بالفتح والاعلامكية
 لما كثر المندوب في الخطا في الحقيقة بل متفهما على جازية المضاف والمضاف
 ولا وجه في المندوب المخرجات انما ان الخطاب المضاف والمضاف اليه المندوب
 الى هذا المندوب بقولك والاعلام في قول واغلامك هو فعل الشيخ الرضوي المندوب
 فذلك لكن اما ثوبين لوقد ارمم جمع ونحوها اما الثوبين فيكون للمساكين
 في اول الالف ولما لم تكن في كانت خذفها لالف المندوب نحو واغلامك احلنا
 للمص فانه استغنى بها عن الف المندوب وان كانت ما واولا في كانت المخرجات
 حركتها بالفتح نحو واغلامك انذبت يا غلام فيكون اليك فيسبب يقول يا
 غلام ياء لان اصلها الفتح والمصم يقول يا غلام ياء وان الذي هو العوا والياء
 في الحركة فان كانت هذين فانك تكلف بما فيها من المندوب واغلامك من
 غلامك وواضربك وواضربك واخبر بها المندوب من حيث بالالف المندوب

لذلك يلزم الجمع بالمتن نحو واغلامكوه واغلامه في الواو والياء بعد ما انما التنا
 حذفت في الجمع للاستفصال وذلك لما تقدمت واما التنا المدققتان او الواو
 واما التنا في هذه التثنية فيقع بحقه الف نحو انا في الجمع من
 لبتانها ولا يمتد الا في الخطاها واذا جئت بعدها بها ساكنة بنيت كايين
 بها الحوكة وهذا الباء تحذف وصلا وبها بقيت في الحركات كسور او وضوح
 اجزاء للعامل مجرما الوقت لا للمعرف بجواب يكون التثنية مع حرفة سواء كان
 قبل التثنية او بعدها ويجب ان يكون التثنية عليه مشهورا بذلك على ان اثن
 علم نحو من فلاح ارجع له واما ما حكاه الكوفيين من قوله واصلا سجا
 فاذ لان اتصالها بالصفة فهو كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا
 جاز الفصل بين المرفعين بالصفة والموصوف في السمة دون المضاف والمضاف
 اليه وقرابة بين عامر قبل اولادهم شيكا ثم واردة على المشذوذ وكذلك
 كاتصال الموصول بالصلة لان ذلك لم يكثر في ان هذا التعليل يقتضيه
 اختصا من الحذف بالعلم ليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان
 حرف التثنية انما استغنى عنه اذا كان التنا وفي مقابلة صديقك منها لما تقول
 ولا يكون هذا الا في الحرفة ولا في معرفة المتعرفه بحرف التثنية اذ في
 حرف تعريف وحرف التعريف لا يميز عن الميعوف بها فلا يميز بقاها على اصل
 التثنية كما في الجمع ولا في موضوع في الصلح بالياء اليه للمعنى لاجب

وبين كذا الامتداد اليه وكنه منادى مخالفا قد ظاهر فلما اخرج في المدا عن وا
 الاصل لفتح الهمزة في قوله تعالى على يمينه وجعله مخالفا وحرف التثنية سواء كان
 مع بدل يعقوب يجوز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قلناه الشيخ الريني
 من ان المصنف لم يذكر لفظة الله في الحذف منه خوفا منه لانه لا يحذف عنه الا
 ابدال اليمين من في نحو نحو يرسف برب وقيل من يرسف واغترض عليه سانه لو كان
 عو يال من اذ اليمين في الالمانية وقد يقع بانه يجوز ان يكون معه ولا يرسف
 ولفظه انما اذا وصف به في الكلام فانها وان كانت اسمين معترفا بالنداء
 المعقودين بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو عرض قبل النداء وان حذفت
 والمضاف اليها في معرفة عطف على قوله لفظاى او صريحا او دخل في التثنية
 قاله امواته او بالعين والما اعجب لتحد منه الطلاق وهو شرقي سدة طلب التثنية
 مثل سيدة المغيرة قاله خصوصا في الحذف على تحذف من الورد في التثنية
 وفي قوله كذا الاطلاق من يرسف وچو يرسف ان كندن ورسف ورسف
 وهو قيدا واسمها التثنية لان في قوله عليه ثوب خضراء وادسا لمن يكون قد
 قد اضاع من هولاء في صفة والمعتاد انما هو قيل غناه لان ذكرها بما يكون
 لموجب التثنية في اذ الحذف اعتقادا للصيد فان اطرافك انما تاء وهو النعام قد اصطنعت
 بخلاف قوله الالبيد وابتداء الام في قوله تاء وتين للمعنى التثنية
 اعلمه فسد من السيل كما يتهدون الالبيد والمعنى في الالبيد

الالبيد
 التثنية

لأنه يجعله كالميتد وانه يوحى ان يقال له بدل من السبل اي تصدم من السجود
 ولا يرب على التقديرين ويحوز ان يقال له بدل من اعلمه اي وزين لهذا
 ان لا يجردوا او قبلوا اي وزين لهواك كما لا يجردوا او تصدم من السبل
 لللا يجردوا او يفعلوا اي باء مطلقا وعلى الاول يخرج من المعنى قوله
 كل اسم المفعول به واللام له كمن التقى ما لنا الصلة على وجه الجمع صفة
 التي لا يفتقر ولا يابى في التعجب مع عدم الحدود الثالث من الموضع لا بدعة
 لانه يجب بعضا فزاد منها اي ضميرها واقعا على شرطه وسئل وقوع النسب
 على النبي عليه وانما جازته لا يرب للمفق قوله تعالى اني اريد احدكم ككاتب
 والشق القرآنيهم لي ساجدين التقدير من هذا الباب ان الجملة التي تليها
 لجود القبيل بها التبيين الجملة الاولى متصلة تمامها باعتبار ما تعلقت به من
 ساجدين له كقران علمت به بالعلمه كائنا كل اسم لقوله كل ايمان المأمية
 بعد ضد متبدا او فعل ظرف وزيادات صارية لا بد من الفعل
 عليها ما قبل الاسم المحدود ومزيد هذا وانها وانما يضافه وهو وبعد كالتك
 المذكور ومثل هذا ما به عموما ان يكون موصوفا بجملة متعل
 صفة لاحد الامرين المعنوية من لفظة او كل من الامرين على سبيل التنازع
 عند متعلق الامتنان المقصود معنى الفواعل اول ان الامتنان بمعنى الامران قوله
 متعلق ضيق في هذا الوجه يخرج بالتمام الضمير وتعلقه بالضمير ان يكون
 الضمير

البحث في بيان الاستعمال

من تمة

من تمة بوجه ما وتصور ذلك بوجه منها ان يكون المتعلق مضافا الى المتصرف
 كان ذلك المتعلق موصولا بالامالة للفعل وتبهم نحو زيد ضربت غلاما او البيت
 نحو زيد ضربت غلاما وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا للمحل
 الضمير له وطون عليه موصولا عامل الضمير وموصوفه نحو زيد الفيت عرو والد
 زيد او جلا يفره لوسلط التسليط كما من خبري او فاسبه
 ليس في اكثر النسخ البرقي شي موصوفا وانما التحفة غير ولي يعل فيه الامثلة
 ويمكن ان يفتقر تسليطه فبنيه او لا نه فلا حجة في خصوصها اليه
 ويفيد الفواعل من العمل الى قوله يخرج يخرج ايضا اسم بعدة فاعلان
 فعل لا يفتح عليه فيما قبله وذلك ان يكيد اسم فعل او مصدرا وصفة تبهم
 او مصدرا بالصدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف
 دونه ولو كان ولا او ان يكون صلة او مفعلة او مضافا اليه او مضافا بعدا لا
 مؤكدا مبين للكيد او مضافا الى ضمير متصل بفتح اليه نحو وينتفعه منطلقا
 او مفعولة او مضافا بعداء السببه وهي مفعلة موصوفا اما ان كانت
 نافية او غير نافية في موصوفا يفتقر تقديمها لبعدها نحو قوله تعالى واما
 سبعة ربك فحدث فان التقديم لما يكون من يفتقر حدث سبعة ربك فحدث
 ما في خبر الجزاء مثلا وجعل جزاء الجزاء اجزاء وجعلها ان تدخل على تمام الجزاء
 تمام الشرط هذا كله مما استقدم من كلام الشيخ الكوفي وهما محض وهو

خبر

زيد في زيد ضربت علامة يخرج عنه اذا لم يخرج الاستغناء بمتعلق التقييد
 مانع من العمل فيه ويلزم في المعنى مانع ايضا لان الضمير يقع على زيد لا على
 في المعنى غير مانع عن العمل صوتي لانا نقول يعقل فيه مثل كل شيء متعلق في
 ان والهاء لا ان يثبت صحة المعنى في التسلط في يكون فيه التسلط ضربا
 ولو كان مال وهذا ليقيد وساقبه واحدا كما ان له الشيخ الرضي بالوقوف
 فيه ماهرة لان الزاد في انما يكون في المفردات بالوزوم ما يناسب العمل
 ولو بواسطة كما ان افعال اسماء منصوبات بمقدمات نحو زيد اخاه علا
 ضربه اى لا مبتدئا ههنا علامة اخاه ضربت علامة ولا يصحح الا
 تقديرا لفظ العمل المناسبا للوزوم جواز الشيخ الرضي في هذا القسم تقديرا
 نفس العمل مع تقديرو متعلقه فيقول في زيد ضربت علامة ان التقدير
 ضربت متعلق زيد ضربت علامة فيكون العمل اللفظي لفظ العمل المقدم
 ومعمول اللفظي التعلق المقدم وكذا جواز تقديرو الجواز مع المتعلق في
 زيد امرت بفلان وجوز ايضا فاعدا الصوتي الا ان تقديرو فعل
 زيد بفعل فيه وما يبدى لا بالمضارع كاذه اليه بعضهم لا يختصان
 ماعدا الصوتي الا ان يجوز ان يعده بعد الاسم المحدود ناسبا بتكلف
 بان يقال انها سادته مهودا نفا المألوفة لان نبيها وفي قولها انما يجوز
 واهتمت ولا ثبت لها الصوتي الا ان يفرض اشكال اذا لا يجوز تعلق فعل

طالب

طالب بفعل واحد يفرض بان ماله متعلقه باحد الماهيات التي يتعين بان يكون
 احدهما لا من الاخرين كان التمسك من الاول لوقفة تعلق الفعل بالبدل
 من منع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لوقفة التبع
 على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة في زمان الافتقار قدس من في الجملة
 اى في مواضع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاصغار على شريطة التقيد ان له
 منقح الواتع ويخالف الرفع ابدا ببدل ماله من تكلف تقديرو عامل
 بالابتداء لئلا يتوه ان رافعه فعل كان ناصبا اذا ضيف فعل ويشترط
 اختيار الرفع اى قونية ورجح الرفع اذ يرجح تقديرو جانب الرفع سواء كان
 مع وجوبه او اختيارا على الرفع او مساواة له وقيد التقديرو بالوجه لان
 المطلقة الصحيحة للضمة بوجوده في مثل زيد ضربته وكان اشياء والتقيد
 المطلقة مبتدئى وجوب الرفع لا اختياره نعم اجعلت ضمير قوله عند
 قوتيه خلافة واجتا الى اختيار الرفع فلفظ صحيح الرفع التقيد وقيد بعد
 مبالغة عن الحد من معنى الذم بخلاف الاصل ان قلت على تقديرو
 الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الجملة قلبت اى كذلك لكن
 رجوع الجملة خبر اهلون من خذنها لما فيه من حذف المسند اليه
 وفيما لا يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة وانذاره
 في الضابطة التي بينها كانه الرفع قويبة الرفع التي هي مع قونية

الضرب وتكون اقوى منها شيان فقط عليها ذكره اما واذا المفاجاه
 مع غير الطالب للوقيل مع الخبر مع انه اذا حصل لا شاق الى انهاء ما يجيب الجوابا
 والاولى ان تقول ايضا مع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جواربا
 جملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فعند كرمته في جواب ايم كرمت لان
 الفعلية التي تقوى جواربا للضرب هو التاسب والتطابق المذكوران
 كالامر بالذي بالذات والحق الطالب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاتفهام مثلا
 لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم فان الرفع يقتضي ان
 الطالبه فلما يكون اسم لا يختص بالطلب الفعل كحرف الاستفهام والروضه
 فلا يباريه السلامه من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم فالمدح بوزن لا
 اولاد لوزن الاسمية في غير هذا الموضع لوزن الضرب ههنا بسبب عطف
 جملة فعلية حقيقة حكما فخر مروت رجل ضابط عن وهذا قبلها فان اسم
 لبتهم بالفعل حكمه واستثنى سبويه عن الجملة الفعلية الجملة النحوية المحررة
 بوزن وعمره ويبره كقول من قال النحوي مجوده بغيره وبقرده عن العوضه
 بالاسماء والظان الجملة الثانية في الجمال للروضه من امتزاجه لان عطفه والا
 لوزن عطف الجزية على الاثنا يند ولا تقدمه لفظا في ظهوره عند تقدير
 معمولها بحسب كانه في الرفع في اسم الاستفهام ان كان هو الاسم
 المحدود واما اذا كان الاسم المحدود بعد كلمة الاستفهام ان كان

اشتمل
 على

اشتمل ثم لوقيل او مع الاستفهام ليرى مما ذكره قدس سره فلا يلفظ فيه تقدير
 الفعل مع جواربا لتلفظ به والستر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبه للفعل
 لم تجده الفعل تلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت الفعل تذكرت
 العجبة القرية فلا تترى الا بان تماثله ولهذا يتبع هل زيد يخرج واذا الترتيب
 كاذن اليه سبويه والاختلاف خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم
 في وقوع الجملة من بعدها خلافا للبدويين فانه ذهب الى ان حكمها حكم مثل الشرطية
 في ان زيدا دخلها على الفعلية الدلالة على الجواربات لكنها اقوى من ان دوما
 اذ ليس هو كقولها على غير الوجود بل قطع الحصول وجيبه ووشية ان حكمها
 حكمه متى اذ هو واقع الفعل فيه انه لا يثبت المدح بجواربا تقدير فعله بانفع
 يقال في اذ ازيد يقبله لاذ ازيد يقبله فيكون ان يقال لا اوله طاقه
 المعنى الضرب فيه وقت ذلك وعنه خزانة عطف على قوله في الامر انما
 ان لفظ الوقت للقرنين تحقق اللبس وتزهون الاول انما يكون عند
 في احتمالات دفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفضه عند
 نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا ارب بين كونه خيرا رهفة كان الاول ان
 على الجملة من العائد التامة وهو خلاف المقصود في الرفع الذي هو
 حاصله برفع الازن لا فرق بين كونه جنبا وبين كونه مفضلا لان المدح بالشيء
 لا يعلق الشيء بانه مستحب بل الحكم بالعدو فان اريد بالشيء الخلق

وتجعل طلقا هففة انه كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدم بعينه نظرا لان
 سائر الالهي العدد والاهتمام به الموجود كما ذهب اليه أهل السنة ولكن سلم
 تارة العدد ورجاز ان يحسن الموجود لنا بالمحور وعلى التقديرين ان يكون
 الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولكن سلم تحصيله بالمخلوق فلو لم يكن
 كل مخلوق مخلوق بالقدم بل المعنى كل مخلوق لما بالقدم ولا يشبهه فان
 اعم من الخلق لتعجب المفهوم او يجب الواقع عند المقترنة لتجعل خلقا هففة
 له يحصل المقصود ويتولى الامر في الاختيار قلدهم معاوضة بقرب
 المعطوف عليها العامة من حذف العامل معا وشيا القرب لا يقال بعد حذف
 العائد مرجح للمعنى لا تفقد ليس ذلك المثال من ايج حذف العائد بل من باب لا
 على بعض التركيب انما وا على ملك ابي الجنه لا بدله من ما يباد كان جملة ففرسه
 من هذا المثال وقد يقع سبويه في ذلك ليس لاس من جملة اسمية الصفة
 العجز معطوف عليها او على غيرها قلدهم هذا باعتبار المعنى اذ جعل الجمع خبرا
 اذ جعل الفعل خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملقوف كما
 قيل في زيد عرف كانت الكبرى معضولة باعتبار المعنى الذي هو الضمير
 بعد جواز الشرط وان في حكمه من الاسماء الالهي في الشرطية والابا التقيد
 جزا التحليل فيها التحقيف لوجوبه ب دخولها على الفعل والشيخ الرضي لا شك
 ان العقيق والعرض والاستهام والنفي الشرطية والتمسها ان يلق بالالفعل كان

القياس

القياس اختصاصا وبقائها بالافعال لان بعضها بقيت على ذلك العمل كجوز
 وبعضها اختصت بالاسم ككلت ولعل وبعضها استعملت في القيدتين
 مع اوليتها بالافعال كخرج الاستهام وما والا للمعنى بعضها في اختصاصها
 كالعرض ولكن ان الشرطية فان المرفوع في ان لوه هلك يجوز عند
 ان يكون مستبدا فانه وان صدق عليه ان لا يشيخ الرضي حاصله ان
 العقل الواقع بعينه مستغلا عنه بضمير لان معنى الاستغناء عنه بالضمير
 عنه بالضمير الاستغناء من لضميه ينصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز
 باعتبار اسناد الضمير الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ان يكون
 المصدر للذي يتا بالالفعل محضوصا فيكون تقديره زيد لا يملك القياس
 به الاظهار ان يقال لا يملك زيد الذي هاب به وفي هذا مثل ملائمة
 للموصوف وفي المعنى ملائمة صديدا الصفة لوصفها مع اقتادها
 اليه في الشيخ الرضي الاسم الذي قدمه عامله بشرط التفسير يقع من عامله ورفع
 الاسم المنقول به المنفس لان في احد واقع من استجارك المقدم مقام
 من استجارك المقدم مقام المفسر زيد في ان زيد انزبه واقع ضرب
 مرفوع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد الرقيق الا هو ان
 قد زيد له رقيق الا هو لا سقا من النفي بالا وكذا في ان زيد لم يرض
 الاياه ان يرضب زيد الرقيق بالاياه ولا يخفى ان نسبة زيدا

قوله

المعلايين وانصليين لنبته به الى ذهب به لانه مستدليه زيدا معقول واجب
كما ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون وضعا اي انصب المقدار رعاية الاستفهام
ويوافقنا بطله ذكرها في شرح المفضل وكذا جازل بقوله وفيه قوله لا
يقاد بل قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير لسطر ينسج بحيث لا
يقاد وما لا يترك سبك كبير ولا صغير والقلم لا يمنع التام في القم بغيره
في هذا لان ما بعدهما تدعى بما قبلها هو قوله تعالى ويدل بغير

من بعضهم هو عيسى بن عمران وهو الزايند الزايق الوار وما للعطف كل شيء
فعلوه يكون التقدير كذا الزاينة والثاني قوله ان بمعنى الشرط تعليل
قوله وجعلنا من مقدير المبدأ هو هذه حكمة من جهة تعليل انهم عطفوا على ال
واما اللطف على قوله وكذا الآية كل شيء ضلوه وحكمة وقوله ان بمعنى الشرط
المشيرة الى التعليل بغير لقوله من الزاينة الى اخره بتقدير والتايد وقوله جملتان
معطوف عليهما عطف مفرد على جملة لما حمل من الاعراب موقب على شيا
يمكن اليه صلة ويجوز ان يكون للسببة عند البير قبل طرف لما مل الطرف
المقدر والالظهاره طرف النسبة من المبدأ والجملتان قوله تعالى عند
مسيره طرف للنسبة من المبدأ والجملتان قوله تعالى ان الدين عند الله الا
ومثل هذا البناء اما ان يشتمل ان البناء اذا كانت نايق او غير واقعة
مفعولها العوض كفي قوله تعالى واما اليتم فلا فرق جاز ان يعمل ما بعدهما

قبلها

قبلها اذ الزاينة توجيه المجرى من هذا الوجه لانه لعدم اقبالها الى
ولن اقدمه المصنف لكن فيها انه يزعم ان يكون الاستثناء جمل مبدئيا محذورا
او جمل كذلك والتقدير هذا حكم الزاينة والرافى كما قيل في الفصل والباب
ان ثبت زانها شاع وذلك باربعة شهداء او الاقرار وقيل زانها وما بعد
ابتداء كلامه ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد
او التفسير لان اجدد والحق لا يجاب عنه من الوجوب الذي هو الحكم
وجوه الجملة المتخ يجوز ان يقال ان ما بعده فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء
واقعة موقفا لا يعمل بما قبلها واختيار النصب بطريق ان الشبهة
اشارة الى قياس استثنائي لاستثنائه فبقية الثاني لثبوت تقدير المقدم
وهو ما ذهب اليه المبدع وسيبويه انما جملة على ذلك اذ الوجه لا عليه لكان
ان اختيار النصب واقع على بعض التقدير لكنه غير واقع اصلا فان الشارة
لا يبادر لغير الوصف في كلا طرفي التقدير وهو افتقار القسم الثاني منه

وهذا لا يذكره المحققين وفيه صلاح الفخامة مموله لثبوتها لتعلق
التقدير بكون محذورا محذورا اسم اي اسم عمل فيه النصب شديدا
الى ان العلو والتحول على اللطف باعتبارها محل الاثر العامل قل تقديره
الا نيب للصانع ان يقال بدون التقدير لاختيار اعماد جمل هذا
هو المحذورا اما لهما وصفه لهما صفة بخير الامتثال الى الخائب واليه

من الخائب

لا يثبت في الغلب لا مخاطبا وقد يثبت متكلم نحو الماي والشو وسبويه قد يجوز لا
 وهو تقدير بنحو حد خطايا والاول اول كذا ذكر في الشيخ الزبيدي وذكر في الحد من
 هذا القسم يكون ظاهرا او غير سواه كان الضاهر ضاها والاول والغير متكلم او
 مخاطبا ان الباء على نية الجهول قال الشيخ الرضي قوله وذكر الحد من صفة نظره ذكر
 معد ونفي عطفه على قوله محمول وينبغي ان لا يكون التحذير من انواع المفعول
 والذكر ليس منها ويؤيد قول الشيخ وذكر في صفة الجهول ليس بجعلنا او صفا
 اعمليت انما لا يثبت في ان يلزمها مثل المذكور في غير ما يلزمها بجملة وانما كانت
 المختلفة اذا كانت انما يثبت واشارت من من الحاصل الجزية هو المشهور المستقر في
 وله جعله معطوفاً فعل قوله محمول حتى يكون ما ذكر من الحد من جعله معطوفاً
 على فعل مقدمه ينافي اية الفهم اعني حده لا ذكره يمكن ان يختما لاحتمال الا
 ويجعل معطوفاً على قوله تحذيراً بتقدير ما يحين او يحمله مفعولاً له للتقدير في
 على ان تقديره ايق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير للتحذير لان التقدير
 التحذير بعد الفصحة ولا دخل للتقدير في التحذير كما لا يذركم حاصل التحذير لا يجعل
 معطوفاً على قوله محمول ويجعل الاضافة من باب وجوده في قوله لا في العطف
 باو في الحد وانما يعجز اذا كان صدر الحد ضمنا ولا المعطوفين لم يكون اشياء
 الى تقسيم الحد ودل على المصدر هاهنا ولا يلزم الاضافة لما كان التقابل بين
 المعطوفين باعتبار التقيد كان التقيد هو المعطوف عليه في الحقيقة ينبغي قوله
 محمول

المحذوف في بيان
 المفعول له

المصور واجب التحقق الا ان يرد بذكره معه لا يقال بنحو المفعول له المحذوف
 محذوف كالمسنون العامل في المجرور هو الفعل ما انه المنصوب محذوف واما
 المحذوف والمضيق فان المتأدي لا ينفصل عن المفعول له ان قلت كيف حصل
 التأديب بالضمير يترب عليه مع انها وهي محذوف الذات قلنا اراد ترتيبها
 التعديب معي الذي قال الشيخ الرضي المحذوف الذي ينافي الذي ينافي
 العلة الحقيقية ومثا وكذا المحدث في الفاعل والزمان ولو صحت بالعلم
 وله من قبيل من الخفاء وتعدت عن الحويب في الجمل او له وادوية
 لكان احسن بمقابلة النارة للوجاج والمها والجلادة ويحتمل ان يقال فيه آ
 عليه شبهه على علمه بقرعة لاكتفاً بظاهر الارس والمعامل نحو القول يكون
 المفعول متقدما كما هو المظهر من الكلام في الفخلاف للوجاج وظرف الجر في
 عن حال ما يره الشك من مضمون مصدره كما ان من كونه مضمون
 عامل مفعول له فصيلا وبينا انه كما تضررت تاريا فان مناه اوتى البتة
 تاريا وجبت في العقود من العوب جنباً في هذا العقد ومغايير الازمان
 فانه مقدم على العقود يجب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدره انما واللفظ من
 الله لان يرد المحذوف الكيفية القائمة بالضمير هو العقود من العوب كما
 قد يبا الشجاعة المثل الذي على الكيفية المتضامنة وهو الاقدام ولا يخفى ان
 في ذلك مخالف من وجه اخر او تارة تضررت اديب وقد تضررت

باب في التعليل

انهم ان المصدق حقيقته هو المحذوف لا المذكور والطلاق المصدق عليه لبيان
 عن المحذوف كذا في تصحيحه من غير سبب سببها لعلها يند على هذا القدي مصدق
 من غير لفظ فعله لا يخلو من شي في دور قول الزجاج وورد المص انهما ان
 ضربة تاديبا اي ضربته للتاديب اتفاقا وتوكل ليس بمفعول مطلق
 فكذا اتاديب الذي يعناه والركيب ارجاع ضمير الفاعل قبل ان يوضع
 المظهر ووضع المضمار اشار الى التمسك بالحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان
 التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في البنية والحذف هو الترك في اللفظ
 واليه اي اتخذ فاعله وفاعل عامه قال الشيخ الرضي بعض الخفاء لا يشتر
 ذلك وهو الذي يتقوى في حق الاغلب هو الاول والبرهان على الجواز قول
 امير المؤمنين عليه السلام في نهي البلاغمة في عطاء النظر استحقاق الخطة
 واستتماما البلية والمحقق عند المعنى النظر هو المستعمل ولا يوجد ان
 حالا لا استتمام عطف الفاعل وهو الاستتمام على المفعول وهو الاستحقاق
 ومقاذا اجازوا بولعه المقتضية في الوقتان لعلها قد لا في القراء
 الشذ ذه هذا يوم ينفع الصادق من صدقهم بالنسبة لصدقهم في الدين
 ولا ينفع افعالهم على الخادف على انية فعله لا يخط ان يكون كثر كما
 بعضهم لانه قد يقع صدقهم لكون الغالب في اليقين كما كان الغالب في الجبره
 والتعريف اذ يكون زمان وجودهما بان يكون اخوه اول الحديث

او بالعكس

او بالعكس وان يند ذلك لانه بهذا الشرايط المص انما شرط ذلك ان علة الا
 كبر ما يتج جامعة الشرايط اخصوها دليل على اللزم المقدس وفي بعض المواضع
 ان هذا الذي يشهد به جعل الجبل ما جعل الفايحة فبما مقام الفاعل والخلو عن
 تكلف اعتبار ضمير يرجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدق نايا من باب الفعل
 غير متضمن وتجهيل من الير والنز ان قال قدس سر في الحاشية العبر الى
 الرضى والاهل طاعة وان الوثوب ومنه قدس سر في صفة الوثوب خبير من
 سوا كل ذلك المعلوم شرط الخ بعضهم كونه المعلوم في علة النظر الى ان
 كقولك ضربت زيد اهو امعطف اتفاقا لا مفعول مضمون يتحقق ما قاله
 حكيم زيد اذن الكافي في معنى المفعول اذ المعنى بكفك من استولى
 والخبيرة اى توى الماء والخبيرة في علوا وصل الماء الى الخبيرة فليحاش
 ارفع من الماء والخبيرة هنا قياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت نزوله
 والماء بمصاحبة الفعل الى اخره فلا يجوز التعليل في طلوع الشمس وذهب اليه
 خفش ومحمد بنه استهلالا بقوله بازلت امير او البينل ان الماء لا يبرك
 ويمكن ان يقال الماء الير وهو مجازي شامل الير والجريان او مكانا
 المشهور لاكتفاء بوجه الرفان من قولك التقد في فعلها الرضا
 قال قدس سر في الحاشية فصيل بجه مشتركه ان يبرك كونه باشد
 ارفع البصر في جرد كذا قاله تعالى ان هذا هو الله رب العالمين قال

قاله مع

ص

صوت منصوب بنصب الواو منه ان الاول رعاية اصل الواو في كونها على
 ولو نصبت بمعنى مع تلك لم يثبت كل جمل وضيقه وقال الاخضر منصوب
 الهمزة لانها تامة مع كونها كانت في الاصل نحو اعطى العطف بعدها
 واصلا واو العطف لهذا لا يجوز المفعول معه على عمل في صلحيه
 اتفاقا ولا على مصلحيه خلافه لان العطف في الشيخ الوقي لا اى متعاقبا تقدم
 المفعول معه على عمله اذا كانت من المصاحب كما جار تقدير العطف على
 اذا تخو عن العطف عليه فناسب معنى المصاحبة في اليمين فاد اجتمع
 اى وجب جعله ان تامة قوله لفتنا ومن المصاحبة تغيير حاله فيقول ان يكون
 ناقصه والاول اولى تامه تعرف لوجوب العطف انما العطف فيقول
 في هذا الواو والعطف وانما يريد لعندنا على الما ومن المصاحبة وفي المثال
 المعنى ان لا يمكن التوجه من المفعول على المصاحبة لكن لنصب في العطف الذي
 هذا اصل الظاهران قلت فاذا عرفت في المذكور ليس مفعولا معصدا كمنه
 فلا حاجة الى قوله يجب ليخرج قلنا كان الكلام هنا لا يخرج به والاول قبل بعد ذلك
 تبيين العطف فان العطف في شمع ذهب الجهر بالان العطف في الصوت
 المذكور في جمع ولهذا ان الواو منها ان النصب مختار حيث لا يحيل على الما
 المعنى في الحاجة قال الشيخ الوقي الحاجة ثابتة وهو يتصرف على المصاحبة
 ولهذا حيز القوم المنصب مع احتياز العطف قال والاول ان يقال ان قصد

على المصاحبة

المصاحبة يجب والاول لان العطف على الغير المحمودة قال الشيخ الوقي الكون
 يجوز في السعة والبعيدون للضرورة واما في العلة فيكون في كماله
 بافتار حرف الجر مع انه لا يدل مقدما لان الناسي يجوز العطف على ضعف ال
 فصيده المفعول على المصاحبة وهو انى مما قاله المصمم لوجوده في القران لقوله
 مت لرب به واللاحام بالجووف قوا، حمزة وانما حكمنا بمعنى العطف
 العطف في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر بالبلان للفعل وفي
 انضم ثمان كلمة الاستفهام واليهان الذي بمعنى المصدر يعقو والفعل
 الاستفهام على الحق العطف في هذه الامثلة وفي ايعا من اوين بخلاف حكمنا
 هذا لك واياك ونحوها انش وتفيد ان الامتنان فيها ضعيف لقولنا
 حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وخواتم معاضد الاستفهام بالجر
 في المثال الثاني والمصمم لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الوقي فرقه
 الحكم بين الواو والاضرين وبين الواو والاضرين لان المعنى ما يقع وما يماثلة متعلق
 بمضمون الكلام السابق كلاس واليه مقدس من بقوله وانما حكمنا وذلك لان
 قوله مثل ما زيد وعمر وغيره حذف وتقديره ذلك مثل ما زيد وعمر اى
 العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما زيد وعمر في قوله جاز العطف على المثالين
 الاضرين وكل قسمة متضمنة لحكم فذلك العنينا امة متضمنة لحكم محتملة حكمنا
 بمعنى العطف في المثالين الامثلة العال من حال التي حول اى العطف انما

٢٠٦

سمى هذا القسم بالآلة الخ عن افلاخ بلنا ما بين هيئة الفاعل على الهيئة
 في اصل الحالة الطاهر المقتضى الشئ كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي
 اعم من ان تكون مجرد تحققها وهي الحالة المحققة او مجرد تقديرها وهي الحال
 المقدرة مخزولة ^{لشئ} فاصطفاها الذين اصعد بين القول ومخزولة هذا
 تميزا ومخزولة تعاليد بنزاه باسحق نيبا اى مقتضى نبوته وايضا اعم من
 باعتبار حال فعل الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يريد النفس بجواه
 نية وابوه قىم لكن يريد النفس بمقتضى اتيك ويزيد قىم ونسب المصاحب
 المفضل في رفته الله تعالى في بعض جملته ان زيد قائم بين هيئة الادوم الفاعل
 والمفعول به اى رمان لايمان ونما ستم في كلامهم التقدير عن اللزوم بالادوم
 فكان هيئة الادوم هيئة للمفرد وذلك فيكون قيامه ليس هيئة لرفان
 الا باساقيل وان رمان الايمان لما كان مبانيا معا وقا عن حال الايمان
 وعن مفعولها ليعلم دعوى الاتحاد بينهما على ان العبارة التقوية لا يدل
 عليه دلالة ظاهرة ^ن الشئ الرقى الحقان الحال على نيز من مستقلة ولكن
 ولكل واحد منهما احد الاضداد باهية ما تحت المنفصلة جزء كلامه يتقيد
 بوقت مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول
 او بما جزم مجراها فيقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد
 وركب معركي بعلامه اذالم يحياها كما لا احد المركب اسم في جزمه

بشيء

بشيء ^ن قسم المضمون بجملة وفرونا بنجدت شرا من مخرج رجوعا
 اى حيث تفوه على او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة الفاعل والمفعول
 من حيث لذة فعل او مفعول مخزولة نامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في
 تعلق الفعل بهما لا يجمع اذا توفقت حال الفاعل والمفعول جاز التقريب كذلك
 ضمت زيدا والباء يجمع كقولك والكيين واذا اختلفا فان كان هناك قرينه يربط
 بخاصة كل منهما جاز وقوله كيف ما كان مخزولة هذا ما ممداه صدره وان
 لم يكن في الاصل جملتها من اجب صلجه نحو لفتة محذرا زيدا لصدده ويوزن
 صنف جعل حال المفعول مجيبا على حال الفاعل ليقع احد الحالين مجيبا ^{هكذا} صاحب
 في الشئ الرضى وقد ايجز شرح المفصل في الحال المعرفة ان ترتيب احد ترتيب
 صاحبها لفظا او معنى يميز عن الفاعل والمفعول اجال منهما اى كان ^{المقدر}
 كما اشار اليه في الشرح اى لفظيا لان يكون كما رتد الشاهد ^{مل} تفصيل ال
 فكافة الفاعل والمفعول فن تعلق فعل شخص غير من علاقة افعالها
 فكان الحال من المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات ولترتيب
 تفوهوا في ما بعضهم في جواز الحال من المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل
 والمجهد جواز الحال ايها التاويلها بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو رتب
 كذلك لفرجوا الحال من المفعول فيه ^ن زيد في الدار فاقبال لفظه
 الملقوظ حكما هذا التجميع يمكن المصم لوجوه في شرحه مثلا لالفعل

الفعل المعنوي ويحتمل عليه ان فعل الفرف : فعل لفظي لان عالمة مقدر
 في نطق الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار اللفظ لا يكون لضرورة بل لاعتقاد في
 حكم المفهوم من الفهم ولا يجوز ان يقال ان فاعل الحال من زيد وهو مبتدأ كالفعل
 معنى لا يتخاذه مع الفهم الذي هو فعل الفرف لانه يلزم اختلاف فاعل الحال
 وصاحبها وذلك لا يجوز عند الاكثرين على ما يلاحظ في كلامه من معنى يعلق المبتدأ
 بل باعتبار معنى الإشارة والجملة الفعل اولى لان زيد ساد للجملة بحسب عليه
 فان المبتدأ على حقيقته هو ان زائده مع تقارب الاسم والفعل وعاملها
 المحض فاعل هذا التحقن فظية الفعل والمفعول ومعنوية ثانيا وليكون
 فاعله لا مشاع فقدر الحال على العامل المعنوي وجاز قدرها على اللفظ ^{المعنى}
 من تخصص لا مشاع به وكذا اراد ان يفضل بين مباحث المقدم والا كان
 المناسب ان يذكرها هو فوجلة لم عقب ذلك الفصل وهو تركيبة اي من
 صفة كالاشارة دون الاستفهام للفظ وان من الحروف للجهته
 لعدم ورود الاستفهام على ماها والتمنى والترجيح والاشارة الى العلم انهما
 لسببا بل من لانهما ليسا بمقتضى بل المقيد هو الجنس فالفعل العامل فيه ^{من}
 ان اقلت ليتا بنى جامع فلهذا لما كان المعنى ليتا بنى جامع هو غير ليتا
 المعنى على ان بل منتهى ثبتت ابنى وان كان ضمير جامع وكما في صاحبها
 وزيد كثر وكاتبنا وزيد صاحبها لان لا تحذف اداة التثنية لان الكثرة

قال

فيلو لان الحال جواب تكلف والسؤال ينافي للمعروفة فيه ان المفعول له جواب
 لكم مع انه يصح ان يكون مفعولا والحال ان المعلوم باعتبار مجازان يكون
 باعتبار اني كقول موصوفة لوقيل موصوفة بدل موصوفة لتثنية المحض
 بالاضافة لكان احسن لاستغفارها عن مهابتها او اوتوعها في غيرهما
 فظا او ما بمنه قوله ان جعلت امرا حال اشار به الى ان ليس مضافا لاشتهاد ^{مجان}
 ان يكون مضموبا على الاحتصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه ^{اي}
 امرين او امرين ضمير مفعوله ولا يخفى انك اجعلت خنا لا عن كل امرين ايضا
 انما في المقصود مجاز ان يكون حاله من حيث انه مضمون الاضافة
 او الوصف او واقعة فجزا لا سقما لانها تسمية المنكرة الواقعة
 فجزا لفظ في كونهما جزا واجب او بعد الاضافة للفظ لم يتردد ^{من}
 نفس صوت المنكرة عبادة اللبا حيث قال لا يكون او صاحب الحال الي
 نكرة موصوفة او مبنية غناه للمعرفة لاستغفارها واقعة ^{سقما} فجزا لا
 او بعد الاضافة للفظ او مقدر عليه الحال انتهى قال صاحب في قوله
 بعد الاضافة لا يمكن الخ لا من عند لان يقول ان بين قوله بعد الاضافة
 قوله مقدر عليه شاعرا في قوله الحال يعنى ان فعل الفرف هو ضمير ^{الحال}
 او تقسما على المنهين لتثنية المنكرة ولا يخفى ان لا بد من قبله ايد ليصح
 وقوع الظرفية صيغة لقوله نكرة والتقدير بعد الحال عنها قوله

لوقول او قبل اللكان سالما من التعف لا يخفى انه لو قل كذلك لوجب ان يقول
 او قبل لا الالفة على الحال فيكون لكلا بظلاله معلومة ان ذلك هو الذي
 وانما قال تعفنا الذي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفعلا
 والاستثناء للرفع لا يكون في الموجب لا نادرا في المصم اغاصر المتكدر هناك
 الاتقع ما بعد ما عن ما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لظن انهما عنده
 وفيه نظر الجواز وقوع الصفة بعد الا او قد ما عليها الحال انما هي التكميل
 لان التكميل يبين الاتسار بالصفة او بعد قوله وصاحبها الخ ^{يكون} ورج
 غالباً في التبيين المتبادر والجزء والمعنى جعل يتبادر من قوله معرفة المفعول
 غالباً ويعنيها في اقدس من الاستغراق والخوف والتعفن الصاد للجملة
 والعين المبحرة للتحقق من بعض الجمل بعضها اوليتم قوله ان في المصاح
 نفس بما نانا فريدك وبل بستان شتر والاق جمع ان خوراده
 تعيرد من العطن قال تدرس في الحاشية العطن ما حول الخوف والين من جارك
 الكليل والمركب المناخ بين جاي شترنا ايندك ومررت بوجهك قال
 تدرس من الصدمه صدمه وحدهم واو صدق نحو عدديد عدادك
 اني في الشيع الرضى صدك لندرك الافراد والتذكير والاضافة الى المضمرة ^{الذم}
 المنبذ لا في مواضع مخصوصة قبل مجوز ان يقال اصله الله ثم حذف الياء
 للمضار واليتمقاه كما اجتمعت قبل في اقامه الصلاة ثم قبلت بعد الصفة

الخطاب

الخطاب قال تدرس من في الحاشية الحمد هذا بضم الهم والحمد في فتح الهم
 الالفة ما وقل لقر هو صيغ الهم لشفه وبضمها اللطافة متاولى كل واحد
 منها او نحوها وتاد لها على جهين قال الشيخ الرضى الحال المعروفة طهرا ان كان
 مصدا كان تعريفها بالاضافة او بالذم متاولها على الوجهين وان كانت
 مصدا كان تعريفها ايضا كذلك وتاد لها في معنى التكميل نحو مرت
 بهم الهم الغفير كثير استوا بكرتهم وجه الارض نحو اولوا الاول فالاول
 او ولا في الاول نحو جاء الرجال بالهم وكذا اربعتهم او عشرتهم فان ههنا
 الاسماء المتماثلة اذ الضيف الى ضميرها لغة منصرف في الجملة على الحال
 لوقوعها في موقع التكميل اي بجمعين في الجملة واكيد لما قبلها في تميم احد
 انها مصدر الافعال او لصفاتها متماثلة ومعترضة والحذف غير واجب في ^{المثال}
 الاول واجب في الثاني نحو صدق الشيخ الرضى معاد وضد موضع ^{التكثير}
 يعني ان الذم للهمد الذي انما يدرك فان كان صاحبها تكميل والحال
 مفعلا اذ لو كانت جملة وجب الوار كالتقديم ولم يكن الحال مشتركة
 نحو جاء رجل زيد اكبرين ليشخص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن
 المفعول به وكل منهما محقق الحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيصه في اللام
 الا ان يقال الحال حكم اخذ في معنى الحق من حاصل القياس بالحكم اخذ
 ولذا ليس بالصيغة فيها الا ان هذا لا يلبس لولا ان كان محذرا

لوجوب التقديم وان كانت المنكحة مخصوصة لتحقق الالتباس ولا يتقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقدمها على جاز الاطلاق لتقدمها
بالاولويات اصلها وهو الاصل وعدم تصرف في الاعمال كالفعل التخييل وتصدير
عاملها بحرف المصدر وكلام الوصول دون سائر الولوجيات من ذلك بعد اكتمال
فيما عدا مثل زيد ما كثره نعدا اعلم ان الدال على جدي بن مضافا
تقدم على جدي بن مضافين مضافين زيد عمر و مضافين زيد عمر زيد عمر
من مرفوع تقدم على مرفوعين مرفوعين مرفوعين فان التسمية يد على جدي
مشترك بين المسمى والمسمى به لكونه لا يدل على خصوصية حدث وعلى كاد
التقدم بين مرفوعين يجوز اختلاف المرفوعين بوجه كالمكان او الزمان او
او الحال ويجوز ذلك واذا اختلف امر وهما التمييزا بعبارة حتى لا
مهما ما يتعين به التمهيد او يلوغ لك المتعلق صاحبة ان الحدث المرفوع
فانه لو تقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل رفع الالتباس بالعرض
على البيان فيقول زيدنا كما هو وانما زيد يوم الجمعة كمن روي
وهذا بغير اطمئنه دللنا فنلوهذا معنى الكلام وح كونه قوله خلاف
الظرف حاله عن قوله على العامل المعنوي كانه حال على تقدير التسمية على
الاحتمال الثاني وهو قيل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتداء واما اذا
جعلته داخل الى الخ اليه ذهب المصنف في شرحه كما امرت الكثرة اليه

وتلوهذا

والمراد هو الاحتمال الثاني وهذان الطرف يتقدم على العامل المعنوي امر في الجملة
يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجر التقديم
الظرف عليه فان قال الشيخ الرضي قد صرح ابن بريهان يجوز تقديم الحال اذا
ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك الفعل
البر الكريهتين فنه حال ولما لم يتبين ولا على الجور والمفهوم منه ان
تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون
فلا يجوزون تقدمها عليها الا في صريح واحد وهو ان صاحبها
والمحال مرفوع عن العامل سواء كان مرفوعا بالاضافة استثنى منه ما
كان المضاف جزء المضاف اليه او جازيما للمضاف اليه مقاصدا فيجوز
التقديم لكن على قلته نحو قولك ما سب يدريد وتبيع ملة او اجمع خفيفا
لان الحال تابع الخ قيل لا يرد عليه نحو اكساجاء زيد لان الفعل
من حيث انه منفرد عليه قبل الفعل وان اشبع باضرا لا لفتاس من
قيل وجه منع تقدمها على صاحبها الجور لانه كثير الحال من الجور وكثير
من الضميمة قد يهاجوا لوقع يجعل كانه حال من الكاف والمعنى
ما ارسلناك الايمان للناس بما اذروه ان قلت انه صلى الله عليه واله
وسلم كما ارسل مائنا ناهيا ارسل فكيف يصح المصنف لنا المحض انما
كما اذا جعلته حال من الذي لانه صلح مبعوث على القائلين ان قلت الح

فيه العامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال ليس كذلك لراخيه
 عنه قلت الحال مقدم والتقدير لا يجوز ان يكون من صاحب كما مر
 الاشارة اليه والذوالبالغة كالكاينه والثانية وكثير منهم ذهبوا
 الى تاويلها لغة مخصوص بفعال او فاعل او مفعول اي رساله كانه ^{مثلة} كانه
 شاملة وبمعنى يحملها مصدر اي كيف كفا والحالة حال مقدم ^{والكل}
 تكلف وتكلف لان كانه كفا لانه لانه الحامية فيضائه كما شرح الشيخ ^{الشيخ}
 ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى سواء كان الدال متقاصبا
 قال الشيخ الرضوي من الاحوال العنبر للشفقة تبا ساسا الحال الموضحة وهي اسم جامد
 موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم جامدا ولما كان الموصوف لما حال
 في الحقيقة فهو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونوحيا وريد جلا بهياتها
 اما هي صفة بالشيء نوحيا وريد اسدا اي مثل اسد بجهاا ومنها الحال
 في نوبت الشاة شاة درهما وضمان هي صفة المقيد في فعل الكل
 من اجزاء الخرافة قطار نصيب تلك القطر على الحال وتاتي بيد اجزاء
 والطف او خوف الخوف نوبت البرقيتين بن بنهم وهو ما يقصده
 حموضة ان ظاهرا يقال ما يقصده نوع حموضة فالصالح البخره
 حوما اول ملبدا عن الخلل طلع ثم خلال بالفتح ثم بالحاء الخواك ثم ريش
 ريش ثم وهو ما يسهل حلاوة ولين ولا حاجة الى ان ياول ^{اللبس}

بالميسر

بالميسر وهذا اذا كان اذا استحق الى العزم كما هو الظاهر ولها بالفتح
 ونحو النصب للمدرك او غير المدرك لانه اذا قلنا بفتح ^{نصب} ولله مدرك
 ذلك في ذلك الحديث ويكون جملة قول الشيخ الرضوي بتقديم الجملة ^{مجاله}
 مقام مفرغ فيعرب نحو الاول منها اعرب الحال ويلزم كقولنا مفعله
 وفاء الى في ساذ تحويدا بيدي وذو يد يدي يدى المتقد بالفتح فربعت
 الشاة شاة بدرهم والاصل كاشاة بدرهم وكذا اقوام بيت الشاة
 ودرهم والواو بمعنى مع كافي رجل وضيق يدى شاة ودرهم مقر وان ^{نصب}
 ههنا الجزان لقبولها الاصل قول الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل ^{نصب}
 بيت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم لانه الحال بمنزلة الجزان ^{الحال}
 يفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد
 من الانشاء وقوع مضمونه وهو الضمير والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة
 احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواحدة
 جزا او وصفا الا اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا
 نحو ملحك اذا دانت تخيل وما جاني رجل الا وهو يقصر ^{سمية} ^{السمية}
 وفي حكمها الجملة المصدرية لانهما المجرى النقيض على الاصح ولا يدل
 على التوقان نحو كحرف فني واخذ على السمية وقد قبلوا السمية من
 الراجح عند ظهور المدرك في نوصية يد على اليد وهو الخليل

قوله

لذاتنا على الواجبة في الفعل الامر لهما في الاصل المجمع مع السابق
 فغير داعية الى المنظر السابق فال مضارع المقتب بالضمير مع الواو وذا
 كما انها جملة وان شابهت المفعول اوله خبر متبدا محذوف وتبين في المضارع
 الواضحة الاطوية من خوف الاستقبال كالبن وبن ونحوهما المستقلة
 على المضارع المنقح وان كان الجملة لا لا اندلسي فانها لا بد من الواو
 وان كان مع الضمير الشبكي الوضي اذا مضى المضارع لفظ ما لم يدخل العار
 واذا مضى المضارع بدل من الضمير والاعراب تجزئه من الواو لبدل الخ
 هذا تحقير ذكره السيد الشريف والقوم هناك لم يعيدوا التحقيق فخر
 كما يذكره ويحذف العامل وقد هي قبا ساق في مواضع منها اذا بين
 الحال اذ يراهم يجره مقروضا لفاء او ثم نقول في الثمن بغيرهم
 فصاعدا او ثم زائد اى ذهب الثمن او ذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب
 زائدا الخ في الازدياد ويقول في غير الثمن قوت كل يوم جزءا من الغران
 فصاعدا او ثم زيد اى ذهب الغران بكل يوم في زيادة والصعود
 وهو ليس بحال الموكدة وهو ايج بحال الموكدة وهي ما تقرير مضمون
 الجملة فتاكيد واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
 والتقليل في العامل بخلاف الموكدة فانها ليست تصدرا لجملة
 للعامل فالقول فان الحال طلقا قيد العامل غير صحيح الا ان ساد انها

قيد

قيد له بحسب العبارة والتصور الحققة ذلك التقدير ومن سبب قول
 فيه نظرا لامعنى لغزلك يتفت الاب وعزته في حال كونه مطلقا وان اراد
 عمله عطوف فهو مفعول ثان لان حال ثم قال والا ولعندى ما هو اليه ابن الك
 وهذا العامل معنى الجملة كما في ال تعطف عليك ابرك عطوف ولهذا لا
 الموكدة على جزئي الجملة ولا على احدتها او يجمع اثنتي معطوف على قوله
 بهذا المعنى فكذلك لا هو متشعبا معنيان التحقيق والاثبات والحق مجرد
 وهو التحقيق وما بين الحق المعنى بهما اراد ان يبين ان متعلق التحقيق في
 الصوتين ومتعلق الاثبات في الصورة الضمير هو الاب من حيث له اب
 لانه لا لا معنى لغزله واثباته فيقال اى تحفظت ابوتك الخ اى شرط وجوب
 حذف عاملها او شرطها في وجوب عاملها انما مدت هذه الامور الثلاثة
 لان المحرر في الحال الموكدة قد تكون موكدة بجملة فعلية كقوله تعالى ولا
 في الازمنة فغيرين اى لا شذوا من خص الموكدة بالجملة الالهية اول
 امثاله بالمصادرة فيقول قوله تمام فبين بعضه وكثيرا ما يحذف الصفة
 مقام المصدر في الالهية وفيها له البين والضمير المميز كسائر الالهية
 يقول فيقصره لان المتكلم يميزه من بين الالهة من يرفع الالهة ما يرفع
 الالهة الا انه في ضمير ان يقال انه جنس ذكر لتعيين واحد منها بالذكر والاصل
 ضمه اليه لان التعريف فايد على العوض سوا جاز الكبر فيكون تعنيها بالعلم او الا
 ضامة

معرفة رايه والذئبة ومنه نفعه الرجز ذلك وعند البعض اى عزو رايه وان لم
 مستقر فيه شك وان سقطه فلما حصل العقل الى العقل يشيب ما بين قوت
 العقل عليه فصار معنى سعة التثديد في المعنى للوضع له من حيث انه
 صنوع له ولعل الوضع شاملا للوضع المسمى المجازى لان اسما العدد والكيد
 والوزن الحقيقة وهي العدد والكيد والوزن لا يمتد تيمنا وانما يمتد
 اذا اريد بها المعاني المدونة والكيد والوزن كما يجوز في بيانها
 لكن المطلق مقصور الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر
 لا يدل على الثبوت المطلق ويمكن ان يقع ايضا بان الثابت تدبير في مقابلة
 المعدوم وقد يقال في مقابلة الحدث الطارى والماد هنا هو الثاني
 كالتثنية مستقر محجب الوضع لهذا يكون حقيقة في كل واحد من
 انها خلاف من الثبوت ثلاثة الملائكة على صور حقيقة منه مجاز وكذا
 يقع به الفخر من اوصاف الالهيات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها
 خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال في حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك
 قد خرجت بذلك لانما تقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لا يخرج القرآن كما
 المعنى لما اراد من المشترك والابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا
 لا يقتضيان لا يجمع التثنية من اسم الاشياء مع ان كثيرهم ذهبوا الى ان
 مثلا في قوله تعالى ما اراد الله بهذا الصلة متميز عن ذواته عنه وكذا

قد جلا

في جلا في جذرا جلا قلنا اهل منهم منى على اذاعة منهم من اسم الاشياء كما
 به جلا وانهم رجلا ولا ايهام فيها الا من حيث ذاته فيه صاهلة لكذا
 البطل المعنى المذكور وهو الصحة ولا ايهام فيها انما الابهام فيها يوزن كما اثبتنا
 وسيتبين اليه قد مرس وان من حيث وصفه هذا بالحقيقة وراجع الى قوله
 فانه في قوله فلما طالب شي من سبب الازيد قال الشيخ الرضى ان الذات المقدسة
 اما مضاف الى الماشرب عند احوال صفة القيمة اليه فنقول في كنه زيد رجلا
 وشهدت شهيدا وكفى شي زيد على ان يكون زيد بلا من شي وعطف بيان له
 قال المحقق الشيخ في تفسيره في هذين المثالين ايضا فضلا انما اذا قلت
 كعند كان هناك ايهام في ان الكافي من زيد ما اذا اهدى جوليته او شيئا
 واذا قلت جلا او شهيدا كان المعنى كفى وجوليته او شيئا من يرفعه
 من مفرج جبل عن اهله للرفع كما ينساق اليه الفهم في الشيخ الرضى ان
 قوله يعني ان ما بعدها مصدر واجب لما قبلها كما قيل ان قلت عن
 اى سبب اولك فالتثنية صادرة عن المفرج اى المفرج لا يهاه به سببه اكن نسبة
 في جملة اى النسبة ميبا له ذلك نسب شيئا الى شي في الظاهر والمعنى
 اليه في الحقيقة هو بقرينة النسبة فذلك النسبة اذا سبب لذلك النسبة
 كانه ميبا مستبنا ولا يندى عن التثنية وكذا معنى قوله يعني ان كان
 بفتح جيله لما التثنية عن اى الاسم الذي صدر ما مشاب القية عنه

كريد في ثاب زيد نفسا لولا انك اسندت ثاب اليه لم يكن زيد نفسا
 بل يرفع اذ هو في الاصل فاعل اعطاب نفس زيد فنزيد هو سيبك انما
 نفسا وكذا اصغى قولهم يتصب من تمام الكلام ومن تمام الاسم يعظن
 تمامها سبب لانتساب التميز بينها له بالمفعول الذي يحيط به الفعل
 ويجوز ان يقال ايضا ان من في هذه المواضع مجيء بعد كما في قوله تعالى
 طبقا من طوق والدول الى وهو ما يقدر به الشيء وكذلك اما قبيل
 مشهور موضوع كذلك كقوله تعالى ملك والارض ذهبيا والملك والارض
 ما يلا به الشيء وقولك عندي مثل زيد جلا واما غرك انما تأويك
 جلا فهو قول على مثلك بالصدية ونحو يعولك جلا ويعرضه ارضا
 وصغار مماثلة من القصر وهو ارفع من المن بالشديد
 وهو الشون لفظا او تعديا كما في قوله عنكم جلا والوزن
 مواء كان في التثنية والجمع نحو عشرين لان الجمع مخجرون جلا لان
 فيه يكون موزان معدية لان المضاف لا يضاف تانية لان
 الاسم الايضاف الى اسمين بدون عطف ان اضفت مع حذو
 اليه لولا في المفروض فادتم الاسم بهذه الابدان التي الشخ الوهم
 قدم الاسم بنفسه فيصعب التميز وذلك في شيئين احدهما الضمير
 وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة في التخييم نحو نعم جلا

بالحق

وبالماء تصبته والله دوه جلا اذا كان الضمير بهما واثابتهما الاسم الاشارة
 نحو قوله ماذا اراده بهذا مثلا والذ صلب التميز في الصورتين هو نفس الضمير
 والاسم الاشارة عند الواو دخلا واو ونوعا ان يمانية ضم فاند
 كرهه قال في الامس الواو ومكيا لم يعرف لصل المصاحبة او بعد عشر
 صاعا ففرد ال قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى التميز في العدد وتبينه
 الاحاد وذلك لان هذه الحكم لا تجر في العدد مثلا وميز عشر من مفرد سواء
 كان حيفا او لا ومواء تصدبا لا تقطع او لا في الشخ الوهم اذ افضد
 فواع وجب كونه مع الذم وهو ما ثبت به اخراة اى يتشارك الجوازه في
 اسم الكل اى اذا كان العجز وانما قلنا ذلك لان الا بوجهين مع ان لم يجر
 ويمكن ان يجازر عنه كان جوابه قدس من معنى على التثنية لاجل
 هذه الحلية بفتح الفاء او كرها ليه من اسم الجمل الذي هو من يميز
 ههنا ما هو الجرد من التثنية كالجلوس ولو قصد تردد افراد الجلوس منه
 لوجب الية والجمع وعندى عدل ثوبين عدل شك بار ومائد
 او لخذ اذا جدد التميز هذا العقول من باب اليق بنون الجمع
 مستبطن الجمع لا يلا يعلم منه هذا صفة عشرين لا يفظن من
 لكان متميزا لكان كثر ولولا يكن تميزا حقل ان يكون علما بل الظاهر انه
 علم والالبس ليس الا تعديا ان يكون ثوبا ومن يميز مقدار الشخ الوهم

هو كل فرع حصل له لا بالفرع اسم خاص له اصله ويكون بحيث لا يفرع الا
اسم ذلك الاصل عليه نحو خام حديد وهو يتصل به التميز ولما الفرع الذي
له حصل اسم خاص فلا يجوز ان تصاب ما عليه على التميز بفرع قطعه منه
ولعقد بغير المقدر عن طلب التميز واذا وقع عن الطلب لم يمتح الى طلب التميز
الذي يكون للتميز على التميز ان التميز عليه انما يما يما هو طلب التميز
كان الثاني يقول لان لا يما الذي يتبع التميز ليس الا في الذات
المقدرة التي في طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لفرع
في النسبة حسب احتمالات الطرفين او وضع ايهما منها المتبع مستلزما لفرع الا
الطرف صح قوله عن نسبة والنسبة فيه التميز على ان مقابلة هذا القسم
للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك باعتبار عدم ذكر الذات هنا
وذكرها في الثاني لان نسبة ان نعم رجلا صدر في القسم الاول مع ان
عنه ذكره هذا حاصل كلامه تدبر مع المصدر جملة الشيخ الرشي
والخلاف بين الجملة لهذان ل او في ضامه ولعله اراد نسبة الجملة ما
يشتمل على نسبة تمييز من النسبة به التميز وليست الاضافة كذلك
سخر بك زيد اسمي كيفك فكلمة قول طالب زيد الخ اي قوله كأنه مثل
يقول زيد مثل شرفا في نفسا واما كذلك فما عطف اعني اوجه الخ
والدرفي الاصل اللين والشيخ الرشي الذي في الاصل ما يند وما يندل

من الصنع

من الصنع من اللين ومن القيم ومن المر وههنا كناية عن فعل المر
والصا در عنه واثنان بفعله اليمتالي فصد التهج من كان الله تعالى
معتنى العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب فيه يذنبون اليه تعلم
ويضيفون اليه بمعنى لله درع ما يعجز عنه ^{الذي كان اسما للشيء}
ولا لا فهمنا لعلقه في هذه العبارة شبهة مشهور وهي شقنا في الشبهة لان
بطلب زيد فتان فان نفسا اسم يصح جملة ما انصب عنه ولا يصح ان يكون
ولجاب تدبر مع بتقيد مقدمه ما يكون التميز ما لم يكن نصا فيها انصب عنه
وكذا اريد مقدم الشبهة ان فيه بذلك لئلا يتحقق مثل طالب زيد نفسا واجبا
القاضل الصدى بان نفسا كما صح ان يكون لما انصب عنه بان يكون معناه طالب
زيد من حيث انفس من القوم صح ان يكون مستلقة ان يكون معناه طالب
من حيث ان لعنفا لعلفت به وحسن هذا الجواب فقال انه حسن يبع
وفيه نظرا ما او لا فلان لا نفس بلث معان ذات التمييز والقوم المدركة
والقوم الجوابية والنفس ليس بالامعة الا و لا يخفى انه غير صالح للتعلق
واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة التهمة اذ لو فرضت المستطبة
بكتف زيد رجلا لم يحجر هذا الجواب فيه اللهم لان يقال ان خارج عن هذا
بحكمه لانه في حكم الصفة اذ يعني بها هنا الكامل في جملية ويمكن ان يحيا
عن التهمة بان مادة النفس لو كانت كذلك لكان جواب ذلك ولو كانت

المتعلق بالاولى قلنا لو اريد بالمتعلق القوم المدركه والحقه الخيلية كان المتعلق
قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي ليست
لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته فالتام في حكم
رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التميز قلنا المراد يكونه لما انصب عنه
صحة الحمل عليه والقول بان هو هذا ولا يخفى صحة هذا اذا اريد بالذات
الهندسي ولما يكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة
المتعلق اليه ولو لم يكن التام حين جواب انه وهو مقدر بصورت وجوده
الشرطية الا لا والتقدير ان كان اسما يصح جعله لما انصب عنه ولتعلقه
جاز ان يكون له بالمتعلق واعتبر من عليه بوجهين احدهما ان يرتاد المقدر بالذات
وقد يقع المقدر بكونه قبل جعله تميزا او بعد جعله تميزا او
ثانيهما ان يرتاد صفة الشرطية التي لا يمتنع ان يكون مقدر الشرطية الثانية
الاولى وهو مركب من امرين وانشاء المركب بانشاء احد الجزئين او بانشاء كليهما
فيكون ان يكون التميز اذا كانا انصب عنه فقط كان متعلقه واذ لم يكن
لشيء منهما كان للمتعلق ويوقع التميز بان هذا التوطين واقع والاعل به مقدر
في ثل واحد الشرطية والتقدير واذ فهو متعلقه اوله ولا يخفى صحة هذا
ولما يجعله له لئلا يمتنع عليه جعل الشئ الرضا صفة الشئ كما علم من
ما يصح جعله لما انصب عنه ان يكون تميزا بوضع الابهام عند صاحبه

وهو

وهو ذات المقدرة التي المنسوب في زيد المغاير لزيد كاذ كونه القاب
مع وهو قيد مشترك ما بعدهما الجزكان من حيث انه فعل معنى ونظيره قول الشيخ
الرضي وهو ان المنسوب في بيان الغاية في حقوقهم شرها فانما بيان الشئ
لفعله فعل معنى تميز عن النسبة مقدر الذي كان منبدا لفظا بمعية كما ينلفظ
مستلما وكان مقفاه وعلال وشاها كغيره في كلهم لان من تزار في التميز في شئ
مطلقا وتسمية الثاني اذ كان لما انصب عنه وقيل طلقا هكذا قال الشيخ
الرضي وقال في المقدر بقول الله دره من فارس ولا يقال عند من تميز
درهم بل في الاول كما يحتمل التميز بحتمل الحال فيون تحصله للتقدير كونه
من حيث المعنى فعلا واقفات الغرض من التميز وهو التميز ابعاد الاموال بكون
او لعل كون اللسان عن البسائية لا يمنع من التقدم كافي قوله تعالى فبئس من
خبيثهم اذ جعله لازما تبضنه لا فخطا وعله فكان التميز باعتبار المتضمن
بالفتح كذا الحال في العكس لا فخطا وعله فبئس من ذلك لفضل فخره
الارض عيون الاماني بالجمع لان التميز صانع المعاديب ولحم وبغير ذلك
ملكه وتام وبغير ذلك لان التكلم لما قصد بقرينه والذليل ان الظاهر
وذلك بينه مثل ذلك بوجه زيد بخارج كقوله تعالى وما رجعت بحارهم
خلوا لسانك فاستأذ المراد واليه الاضطر نظرا الى قوله تعالى
قال سبيوه كراه العرب استقره كانهن قالك عزوه من مجيها

٢٢٢
٢٢٦

اتجوز في قول الرواية العجيبة ما لا نفى فلا يثبت بالفراق في بعض الآيات
 بالقرآن وما قيل في حمل ان يكون هذا الطبيب المذكورة مفسر الطبيب المقدر قبل
 نفسا غير نوح في التمسك انما عفاكم على اظهار الذي قيل الطبع السليم
 المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف والماضي هذا القسم من التصوب
 تلك لان التمسك يطلب من نفسه صفة عن حكمه حكم او معتد من الذم في نفسه
 لكنه عبر عنه بالصرف لما كيد معنى المنع ويظهر التعيين منع وقوع المؤمنين
 في الكفر بخراب في اية الكريمة الله والدين اسما فيهم من الكلمات والافعال
 كانه في تقسيمه في الحكم عليه ولو نزل في انها غير كانه في الحكم عليه
 اجيب ان تعريفهم من تعريف تقسيمه كما يشهد له قدس سره لهذا هو الحق
 لكن لا يرد ان التمسك مشترك في المتصل والمنفصل لان ما هيما مختلفة
 فان احدها يخرج والآخر فيه يخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف
 واحد بل المعنى وفيه نظر لجان ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
 قبل التعريف احد كما يجوز والمباشر المشتركين بين الاضغاف فان والفرد
 فكذلك هنا يقول ان التمسك هو المذكور بعد الاشارة الى انهما مختلفا في الماهية
 فيما اوتينا تامع انه يشكل عليه على المطلق من المتصواب وتقسيمه الى
 مدح العبد في قوله تعالى وهو من صوب اليه فيجوز في نفسه الى تكلف عبور
 مجازا واجزاء حال المدلول على الدال والاستخدام بحمل العبد في قوله تعالى

للمنفذ

الى المعنى المجاز في التمسك وبعضهم في التمسك المنقطع مجاز في بعضهم جل هذا
 القول على ان اداة الاستثنائية مجاز لان لفظ التمسك مجاز فيه لا يمكن
 اجزاءها عليه بخبره الا بعد معرفته بخبره ^{المعنى} ^{المتشبه}
 هو المخرج سواء كان اقل مما يشبه او اكثر منه او سائبا لهما اشكال شهور وهو
 ان زيد في جاء القوم لا زيد اما دخل في القوم او خارج عنهم وعلى الثاني يلزم
 ان لا يكون مخرجا لان اخرج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع
 والعقل الصريح فانك لو قلت على دينار اذ انفا كان الدافع دخل في الدنيا
 وعلى الاول ويلزم انما فصل الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء
 واجب عنه لوجوه واختيار الشيخ الوفي ما اثار الاكثرين وانه لهذا هو الصحيح
 وما صدق ان التمسك انما يلزم اذا قدمت نسبة الجحى على الاستثناء لكنها هنا
 عنها لان المنسوب اليه هو الجحى المركب من التمسك والتمسك والنسبة متماخر
 منه عن المنسوب اليه لانها كالانها متماخر عن المنسوب فالمنسوب اليه في
 القوم لا يزيد القوم المخرج منهم المطلق حتى يكون التمسك وفيه ان هذا الجواب
 لا يثبت في بعض ادوات الاستثناء الا في خلاف وما عدا فانها تخرون وقد ان
 للنسبة فيكون متماخرين عنها نعم يمكن ان يجاز عنه ان الاستثناء متماخرين ^{النسبة}
 مقدم على المحكم فلا ساقص وبان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت
 ذلك الجحى الى القوم على احتمال ان يكون على طريقه الايجاب اليه ان الكمال

او الاجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان
 تقترن الاجاب والسلب بعد تمام الكلام فان قلت لا يزيد امتداد بجاء القو
 تقترن السلب بالقياس الى زيد والاجاب بالقياس الى ما يقترن بمعنى الاخراج الا
 المخالفة في الحكم بعد التثنية في النسبة ولما لا يمكن في المنقطع ثبوت الحكم
 هناك اخراج من متعدد اي ذي عدد وكثرة بالانفصال الصفتيا
 للموقع قال واخرها اورد بها كلمات محذوفة لاما هو بينهما مطلقا حتى لو
 ان يكون جامع القوم الخرج منهم زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك لولا
 وكهانة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحذوفة صارت بمعنى لا زيد
 الاستدلال له ليزد ذلك وان دفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضوي في
 دفع شبهة الاستثناء واحترز به عن مخاطر القوم الخرج قيل ولا يمكن
 له بعد بيان اوجها وهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول
 جاءه ولو كان زيد اي بعد الا واخرها لا يقع المنقطع الا بعد لا وفيه
 الى بين شي الوجه المبني اصطلاحا ما ذكره في الوجه وغيره المبتد
 اصطلاحا ما قبله واحترز به عما اذا وقع في غير وجهي لينا وجيب نصبه
 اذا كان بعد لا في كلامه غير صحيح لانه لم يمتص لكان بدلا والبدل بكمية
 العامل في لوز ثبوت الاجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الوجه
 فلا يزد ذلك لحوار اعتبار ان كبر اصل العامل بترك اللفظ الثاني وكان ا

منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التفرغ وهو في الاجاب ممتنع وفيها
 اما في الاول فلان معنى كبر العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
 النظر عن الاجاب والسلب ولهذا جاز زيد لا عمرو في العطف مع ان في قوله
 تكبر العامل واما في الثاني فلان التبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
 يفيد المعنى وفرق بين اقترن الشيء لوما في حكمه وهو ان يكون الكلام
 المهيب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما خرج بقوله ان
 يكون اخرج الكلام المنقطع اصطلاحا في الباب الاستثناء ما يقابله مستثنى
 على الظرفية لا على الاستثناء العمل المستثنى اذ بذلك ان من قبل المفعول
 ان يكون ذلك في الاقترن والعمل في نصب المستثنى قد اخرج الرضوي في
 في شرح الفصل العامل فيه المستثنى بواسطة الاقترن لا بالاجاب هنا
 فصل ولا معناه مخالف القوم لا يند اخوك واللبصير ان يقول ان في الخرج
 معنى فعلها وهذا المصائب بالاقترن ثم قال وليكن في الجملة معنى الفعل
 مجازا ان يوصف المستثنى او قدما عطف على قوله بعد لا هذا
 هو الظاهر المتناق الى الفهم لكنه يتجه الى ان صاحب مشروط بكونه بعد لا
 غير مضموم من العباءة وكذا الحال في كونه او منقطعا ويمكن ان يجازي
 على قوله في كلامه صحيح حتى لا يتجه ذلك وهو غير احوال كان او حال
 اي المستثنى مضموم ايضا الخ ذهب عبيد الى ان المنقطع مضموم

الامن الكلام كما اشبه المتصل به والى ان ما بعد الامتناع سواء كان متصلا
او منفصلا ولا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لكنها العاطفة في وقوع
المتفرع بعدها والثانوية لما رواها بمعنى لكن قالوا انها نسبت بنفسها نصب
الاشياء وضربها محذوف في الغلب **سجاء العزير** الامتار الى كمن
لو عشي قالوا وانما يجر خبرها كما هو قوله تعالى الا قوم يؤمن لما اسنوا كفتنا
قال الكهينون لان في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان معنى يحير الى المغفور اخذ
المصاف واقم المصاف اليه مقامة في هذين الوجهين الاخيرين والاستثناء
متصل سوى ليس الاستثناء والاهنا هيدا الاستثناء لانه لا يقع وهم
المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها في الاكثر متعلق بمصوب
المحذوف بطريق الاستحباب او جرح محذوف واما بنو تميم المخ في بعض
مشروع المفضل اي بنو تميم يدلون المنقطع بنا على جعله من جنس ما قبله
على سبيل التشبيه قال ابن السراج المشطع عما يدل المنقطع ذلك اذا قلت
ما فيها الاحجار اغتمناه ما فيها احد ولا يتبعه الاحجار واما
لم يحذف فيه الا نصب لان تمييز من جنس البق بحال بل يصح
متعدا كان او غير متعدا نحو ما في زيد لا عمر كعاصم اليرمو من امر الله
الامن رحم ذهب كثير الى الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما
بمعنى مصور كذا في بعضه فوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عمامة

منهم

ومنهم من قال ان من رحم يحذف الواح وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير
والتقدير الاما رحم من رحم رحمة او مكان رحم والمعنى لا عاصم اليرمو
من الطوفان الا مكان من جهة الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك
المجعل الجبل عاصما من الماء قال يعصمك من الماء معتصم من جبل
سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم لله وبجاهم يعني السفينة
التي هو الباب لانها موضوعة للاستئناس وساعدا لها ليس موضوعة
بل موضوعة لتعان الخ من المعاريق والظرفية والحجازية والحدود والظفر
وغير ذلك استعملت في الاستثناء نصب من اللامسة او الى اسم الفعل
منه لذكر الة الفعل على صلحها او لبعض مطلق كاذن اليه يبيد
وذلك لمن الكل مشتمل على ابياضه فذكرت في ضمن الكل لان صفة
الفعل مفرغ وانما قال مطلق محتمل للابصار لان مجازية النفي المعين
لزيد لا يستلزم المطلق لتدل على العيان عليها قبل قد يتعمل العيون
الكل واري منه ههنا هذا المعنى والتقدير جاني القوم عند الخ اذا
عداني كذا كان معناه اتبعني كذا فاذا قلت جاني القوم عدل عنهم زيد
كان معناه اتبع الجاني او المعين **بنو زيد** يعني ان امير زيد جاني ولا
بعضانهم واذ قيل خلاصه كان معناه اتبع الجاني زيد او المعين
من زيد اي سلب عنه ولا يكون لا يتعمل في موضعه غير مثل

كان وليكن وهو ضمير يجمع اسم الفاعل الخ قال الكوفيون فيمنجا
 القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً معناه ليس بتمام فعل زيد ولا يكون بتمام فعل
 زيد فيما بعد كحال من الضمير المحذوف قيل يداً عند توجيه الشرح
 اولاً لان المقصود بيان قول المستثنى ويجعل يداً لان البدل عند
 حكم النتيجة فهو كاليس في بعض النسخ لفظه فيه وج يكون قوله فيما بعد لا
 متعلق بجزء يختار على سبيل التنازع لا يختص ان هذه النتيجة لم ينفرد
 كل من الفعلين كما هو المناسبات ان يجعل قوله فيما بعد الاصل قد يرب
 المنحة الاصل متعلق بقوله مختار وج يكون قوله في كلام غيره صحيح
 متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاضافة لانه كما انما
 في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط ايضاً والرفع ولا يترتب ان
 لا يرب من اشتراط ان لا يكون المستثنى مترادفاً عن المستثنى منه ان لو كان مترادفاً
 فخر جاني احد حين كنت جالساً الا زيداً لو كان البدل مجازاً وان لا
 يكون رد الكلام ضمن الاستفهام فخر قام القوم لان يداً في جواب عن قول
 انم القوم لا زيد فان النصب ههنا اول المتطابق الجواب السؤال
 على البدلية اذ ابدال البعض من الكل وانما هو ذلك من اشياء غير البدل
 لان الاستثناء المتصل يعني عناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من
 المستثنى منه لا بالاضافة الى نوع مجمل ويذهب على

حب العوام

حب العوام اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى
 فان اراد المتكلم بضمير هو وبتا لا يرب فانه معرب بما لا يعمل للمستثنى منه
 وان اراد الاول فلا معنى لثبوت الحكم بقوله اذ كان المستثنى من غير ان يكون اذ
 اذ امر معرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد العامل عامل المستثنى منقول
 ان لرب يجر الفظاً ونصباً محلياً وعامله هو الياً التي كانت محلها في المستثنى
 منه وعامله نصبه محمراً بتوسط تلك الياً وهو العامل في النصب المحلى للمستثنى
 اذ كان المستثنى من غير مذكور في الشرح الياً انما امر بوجه اعراب المستثنى
 منه لان المنسوب اليها هو المجرى للمكسبين المستثنى منه والمستثنى وانما المراد المستثنى منه
 بما يقتضيه المنسوب اليه لانه لوجه الاول والمستثنى صار بعيد في غير اللفظ لا في غير
 بالنصب معني فذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في غير اللفظ لا في غير اللفظ
 حقه من الاعراب لا لغة البره الا اول ليفيد فاذ صححة في ان الضمير بين
 دلالة العلية الاستنباطية التأكيد على اصل المعنى وهو اوله وهو الاقرب من اجابها
 احد الذين انفقوا ان يكون جازماً لا يرب ان يقال اذ اذ باءه في اللفظ دلالة
 الكلام على المراد وهو متحقق في غير الوجوب غير متحقق في الجبها الاول
 فلان الاستثناء المتصل قرينه على اعادة العام وذلك لانه حقيقة متصلة
 او لا يمكن توينه منصوص حمل على العام وليس لها معار عن ثبوت المراد او
 احوال في ذلك ان الاستثناء وان كانت قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى

قوله على عدم ارادته فغرضت بذلك فله تعيين الماد نعم ان استفهام المعنى صح
 في توكيد العام لا معارض ولهذا قال لان ما يتيم المعنى هو استثناء من ظهور
 الكلام اى كليتين على وجه العامل في العجب في وقت من الاوقات لا يثبت
 استغناء المعنى فانح تيعين المولد اذ معنى ما زال ثبت لا يظهر ان يقال
 دائما لكن الدليل لا يقيد لان يقال ان في الفع فيه دولم وفي ان في رجب
 لان في الفع فيه الابدان اى مستعمل في الابدان كما تيقن عليه في رجب
 ما جازي من اجراء مثل اليك الميزان كيد غير الوجوب من اجراء زيد مني من اجل
 زيد يثبتي استيفاء الصور الاربع التي تقدم فيها عمل الدليل على اللفظ كما ان
 ضمير محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتكلم فيها ويجوز نصبه
 الاستثناء لكنه ضعيف اذ يقوم انه بدل محمول على لفظه وان حذف ضمير في
 نصبه لا اله الا الله لان العامل فيه وهو ضمير المحذوف مما قبله الاستثناء
 او جازي وكذا في لا اله الا الله قيل انما وصفه بلوا له ويصف بجله في ايضا
 يجوز ان يراد بالسويين المحقق كون من الاستغناء اذ اقامتها بما
 لان قد يكون زائدا في الوجوب عند لا ضمن اذ الوجود مستغناء عنها
 لكيد الفع او في خبرها سواء مباشرة او لا نحو ما جازي من المودة
 لا يقيد ان اى لا يضرها وقوله عامليتين تميزا وصال او فعولان بنصفين
 معنى الجعل لانها على الفع يعني انه على صحتها على ان اى هو على

اجزاء الكلمة

اجزاء العلة الاخرين باسناده ينبغي العلة اى ضروري فروع على انه اى
 المتناسخ اذ ادخلت على المبدأ وانجز عليها لكنه متى تقيد وعلمها اذا كان
 العامل حرفا الصغرة ثم اذا كان العامل حرفا لا يفر مع حرفا اعتبار ذلك
 المقدم بلا سرور عزوان زيدا ثم وعرفون في قوله المعنى فلا يغير ذلك
 المقدم الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه لمنفرد معنى الفع اى استغناء هو
 مصدر مجزول وهو الفعلي وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان له
 الحرف علامات الافعال عليه من حيث وصلت ثم سلب الدلالة على ان
 ما ان المنفرد حكما ما حكم ما كان وله لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينفرد
 ويقع عمله ما كان وله زيد لا ينفرد فيه ومعنى الكون بعد لا مع كذا
 او انها ان الشخ الذي كذا التين مع العقر ونحوها مع المدسودان كذا
 حرف جوي اليه ذهب بسوية والدليل على جويها قولهم حاشى من قد
 فت الوقت واصتاع وقومها صلة المصدرية مطع او دخولها عليها او
 الاسم بعدها شاذ عن اجاز بعضهم المنصوب بل بالجملة يند
 واجازة قبل مجيئها ان يكون محذوف حاشى نحو لا ليت اقولت لا اولو
 اى قلت لولا وعند الجرائد اى حرف وقان فعل واذا اى لا يلام في فضلية
 قال السجح الفع الا على ان مع اللام اسم مجزئ صوننا نحو حاشى الله في بعض
 القراءة وان معنى ثوبها لله يجوز على هذا ان يكتب كونه حاشى في جميع

الاصح

مصدرا بمعنى ثوبها واما حذف الثوبين فحاشا لك لاستلزامهم ^{الثوب}
 فاما اغلب عليه فغيرك منها الاجل الاضامة كما قل بعضهم في رجبنا من علة القاب
 ان ترك مقية لا يدل على عملية لانه لاجل انفا على صوت المضاف لما
 غلب استعماله مضاف ومعناها ثوب المستثنى عليه لانه اذا استعمل
 حاشا في الاستثناء وغيبر فمناه قومية الاسم الذي بعد من سورة كذا
 اود وثنى شخص من سورة فيند ثوبين في يراه تعالى من سورة فيند
 هو اود وثنى به على معنى ان الله تعالى من على ان الله منزوع عن
 لا يظهر ذلك الشخص عايشا فيكون اكد والمغ انقل العربية اليه
 لعلاب حقيقة ما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله من ما جازي في زيد
 وعمر وبالرفع لان الغنى ما جازي لا يند وقيل لما كان اعرابه نبي اعراب ^{المستثنى}
 بالاك ان الحسن ان يقول او غير غير اعراب المستثنى بالابدون الكائن
 وانما لم يبين غير مع لانه بمعنى الحرف لكون ذلك فيها عارض وغيره
 غير مبتدأ وما بعده اجزاء له باعتبار قيام معنى المعايير لها
 جيب الفاعل او جيب الرصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الفاعل ^{عبار}
 الثالث في حجاز وذلك لاستلزام كل منهما ان يصفاه استغناء ^{مبني}
 لا لا يمتزج كل منهما في المعايير فان غير زيد يدل على عاين مجزئ
 لم يوصفها اذا اوصفها والاشد على عاين ما بعد ها لما قبلها في ^{الحكم}

فجاز استعمال

فجاز استعمال كل منها في معنى اخر بعد اذ المشابهة مذكور انما استرط
 ذلك ليكون الظاهر في كونها صفة من ما جازي وجلان الا يند قال الشيخ
 الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المنفصل لان الحكم عليه اثنان من هذا ^{المحسب}
 وليس زيد اثنين منه وانما قلنا ان هذا الزيادة لدفع شبهة وان
 منطاح حمل الاعلى الصفة تعدد الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب
 التعدد وانما به لا يوجب عدم التعدد فلو كان الضابط مطر او
 منكب فوجب ان يقول يجمع معلوما واما المستثنى ولا يند وقد
 يتكلف ان المدني المحصور غير المحلوم للتدريج بينهما غالبا فالأق
 صفة قال سيرة لا يجوز هنا الا الوصف يعني يجوز اليك لانه لا يكون
 الا في غير الموجب قال المصنف لا يعتبر النفع المتفاوت من لوان نفع المعنى
 ليس كالنقطة الا في قلما وقل ولي وصرفان وصرح بذلك الشيخ الرضي
 وانفيا المبدل لا يجوز له حيث يجوز الاستثناء بحيث لا يتعد
 الالهة امر بحيث ان يكون كاله الا الله لان التعدد يستلزم المعنا
 يرق والمعانيق مستترة للضاد وانشاء اللزوم مستند ولا يشاء
 الملائق ونفات كلها كما ان اثبات المذموم مستند لاثبات لوارده كلها
 اى بناء على طرفية تمام قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوي
 في الاصل مفضلة طرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا ^{سوي}

اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن
الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال اللفظ مكانا في اعادة
معنى البدل فتقول انت لمكان عمري اي بدله لان البدل كالمكان مكان
المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني العزير
بدل زيدان فان زيد العزير انك ثم جرد عن معنى البدل لطلب الاستثناء
فظهر من هذا التحقيق انه ظرف يجب الاصل غير ظرف يجب المعنى المراد بالبدل
نظرا الى معناه الاصل المراد في احوال صفات الظروف بعد حذف
موصوفها ذلك ومقتضا المقبول واكبرينون نظرا الى المعنى المراد
فجعل في حكم غير المراد ببدل المراد باسها وجزها
ما يجر اسها وجزها والظن في العيان ان يقال المراد ببدل المراد ببدل
ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها في اسناد الواقعة بين جزاء الجز
لا يقال وكذا الاسناد الواقعة بين الجزاء واسم بناء القائل المقتضى لاسمية
لانا نقول ذلك الاسناد قد عبرت عنها كما مر في السبيل في تاسع
قال الشيخ رضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الامكان منها ان خبر
كان كما يكون ما ضا عند ابن درستين وما عند الجمهور نصح ان يكون
ما ضا الاع قد ظاهره ان يفقد وكذا قالوا في اصح واسم واضع
نقل ويات وكذا ينبغي ان يجمعوا بصح زيد بقول واخره والاولى كذا

الربيع

ابن مالك فجزى وقوع خبرها ما ضا بلا فلا يقد بعد ما في قوله تعالى ان
كان تيممه قد وضع ابن مالك وهو الحق معنى خبر صار ليس معادام وكلها ما
ما ضا من زال ولا زال ولا يرد فانها اما صار ولكنها فافترق في الاستعمال في اللفظ
الماضى والحال فمعرفة وان حاز مع القديرة ان لا يمتنع الحال المستقبل لهما معا
واخرها فلا يرد منها موصوفة للاستمرار من الحامد والصفة والمضارع لانه
يضارع اسم الضمير واما ما دام فلان ما المهند للمدة فتعلم الماضى الى
الاستقبال غالب واما الير في المضى مطلقا كما ذهب يرويه والمضارع
هو الحامد والصفة والمضارع وكذلك اذا شق لا عمل بها ما وقع
في بعض النسخ فغير قوله تعالى معاذت تلك دعوتهم ان تلك خبر فاعلم ان
صبي على ان الحفاء في تعيين الدعوى لا في كذا تلك دعوى وهو كان
عيني في الكلام ليس بجيد في مثل النسوة الشيخ الفاضل في كان
مع اسها بعد لو وان كان اسها ضميرها علم من غايب حاضر مضافا
الحلم ولو بالعين اي ولو كان الحلم بالعين وتبدل من واخرها مضافا
رايها لادن فانما اي لادن كنت فانما وهو ان يحوي بعد اسم جانا
تقدير عمله به معه او في عمله ومخ ذلك مع كان المحذوفه واذا كان
تعيين النسب مما امير كما يبين والكاتب وان رجلا فاعلم ان
والكاتب فانما كاتب وان كنت رجلا فانما كاتب اربعة اجزاء

الربيع

وما حو ما بعد ان وان لا مع ما بعدها فانها ان صح وجوب ضمير كان
 المصدر ما عدى بحرف جر نحو الماء مقفول بما قبله ان سبقت به ان
 كان فتله لثبوتها ايضا لثبوتها وكفى عن بوزن مودت ويجل صالح
 اى لا صالح فصالح اى ان يكون للورد صالح والمراد صالح وقصها محو في
 الثاني تقديره فعل لا يوافق محو جبرا . ودفعها قال الشيخ الرضى في رفع
 الاول حذف بمعنى وانظروا الالفاظ لان مواد التكلم ان كان نفي له جمل
 لان كان في عمله او بعده جزوا اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي
 هو في صوت الفصلة حذف بى كثير لا سيما اذا كان الجزاء الجزوا
 بخلاف حذفه مع اسم الذي هو كونه كما سيما اذا كان غير متصلين
 قلت له كذا وقد يقع كان التي سقطت بضعف تقديرها الفاعل استعا
 ولا يحذف الضعيف الا كثيرا لا استعمال ويكون الشرع ذال على الحذف
 فكان جزا خبرا انما صح حذف الفاعل على الماخى كلفه مقدم الفعل
 المقدم لا بد له من الفاعل ما صلا انك انت لان كنت قال الكبير في قوله
 ان المفترضة بمعنى ان المكسوة الشرطية وما عوين عن الفعل المحذوف قال
 الشيخ الرضى كادى قولهم مجيدا من الصواب بساعدة اللفظ واللفظ ما
 المعنى ولا مستقاة القليلين واما اللفظ فليجوز ان في قوله ابا جرحته
 اما انت ذال في فان قوله اى اكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون اصله

ر

لان كنت فانها متعلقا بقوله اى اكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد لفظها
 الا مع اما الشرطية بالابد من تقرير فضل مثل هذا عند المصيرين من بين
 فتنهم وتذكر ثم في الاول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان النقصه
 فان حذف شرطها جزا المراد عن صيرتها وكذا ان حذف وجوبا مع خبر
 كما في ان ربك ان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجبان تغير صوتها
 من الكسر الى الفتح ولا يبدان من ما المبكون كانه لها من مقتضاها
 الشرطية ثم لا يخلو لفظها عند ذلك من ان تحذف كان مع اسم خبرها انطلق
 اى ان يكون موجودا منطلقا ولا يبدان من اقامة جزاء مقام الشرط
 كان الثاني فانها غير لانه يلى يجوز حذفها واسماها المنصوب اليه
 لفظ الجمن من غير تبعيه فلا يرد من اعلام جعله لا محاشا من ان يفتو
 بلا ولا يلو لانه اى بغير صفة الجمن اى ما جرى عليه لما
 معرفت من معنى العبدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في احواله من
 تعريف المنصوب بل اى هذا لانه يخرج بقوله بليها نعم اما الحاجة
 اليه في تعريف اسم لا وحده قال ذلك ليجز قوله وهذا القدر كان
 في واحد اسمها وميل الخ لجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعلمها
 ذكرناه مع حذف مفعولها العليم واستدراك بعد دخولها وهذا
 القدر كاف الى اخره فيه ان المنوع بعدها معرفة كان او كونه كى
 اسمها في التعريف غير بالغ العمق لان يعنى بالدخول عليه العمل

او منبها له ان قيل ما يعقل في قوله تعالى لا تشركوا بالله شيئا ^{فصح}
 عليكم بغيركم ولا اعلم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلة المصدر اسم
 الفاعل وهما الايمان بدونه صلتهما فيكونان شبهتين بالمضاف معهما
 مبيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجزوع جزو اليوم
 ظرف لعاقله او بالعكس وعن الثاني بان قول اليوم جزئي لا وجود عام ^{ص اليوم}
 ومن امر الله متعلق بما راع عليه لا عامه يعني لا يعقب من امر الله لا جزئيه
 كما جعل الجار في الصوق الاول جزا لان الجر هو صلة المصدر جاز ان جعل
 عن ذلك المصدر مبتدئا كان او منقيا ولا يفترق ما يتعلق به الجار
 والجرور لثبته خبر المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لا اسم الفاعل
 لم يخزان بجعل خبر من اسم الفاعل لا يقول بك ما راع على ان بك جز من ماد
 اي السنذ اليه بعد حوالها يعني ان خبر كان راجع اليه الى المنصوب
 كما يترجم ولا الى اسم لا المعهوض عنها كما قيل ان ذلك اظهر والكس في جميع
 الحروف السام خلف الالف فانها بينه على الفتح بل مؤن لانه وان ^{الممكن}
 للممكن ما به فمنع من الجول على المبني ومنهم من بينه على الكس مع
 التنوين قياسا لاسماء نظر الى ان التنوين المقاربه والياء منهم قول
 ان هذا الياء اخبار للمثنى لان المثنى في كسر وجمع في حكم المنصوب
 والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا وقد مر في ابل اللذان انه مضارع
 للمضاف لانه جازي ولا يفتقر في الاستغراق والتفريع من

الاستغراقه

الاستغراقه لا يفيد النقص الا ترى ان ما جازي جعل يعقد الاستغراق لنا
 جازي جازان او جازي جاز من جازي من جازي لان الاضانه ^{صانده}
 الى الاسم الصريح يرجح جانب الاسميه فان المضاف الى الاسم الصريح ^{يكون}
 مثنيا الا نادرا نحو حمة غنر ونحوه والتكرير هكذا او جازي التكرير في
 التكرير المتصلة بلا اذا الخيت عملها لان القرينه على ردة تقي المحسن
 ونصب الاسم ابناء وقد انقيا فلا بد من التكرير لا يثبت عليها لكن
 مطلقا لا يثبته يعني اذ تكرر النوع لا تكرر الشخص لكون مطابقا
 انما تكرر الالف المكرر الاول كقولهم لا تكرر لعمري ^{لقله}
 عليه السلام قضاكم على ويقوم هذا الذي يدل على ان ترغ اللحن
 على ان يلبس سواء كانت اللام في الاسم منفصلا او متصلا ^{التعاق}
 وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطفان على غير شاعلي حتى يفتقر تكريرا
 في الصوق الاولى نلرعاية اللفظ واصطلاحه واما في الثاني فالامر واضح
 فلما كان النوع على الثاني واول الثاني واحدا كما يدل عليه قوله لان الظاهر
 ان ثوبه للتكرير جعله مقبولا للثاني واول الثاني وفي مثل اللفظ ولا وقع
 له لعمري المعصية ولا وقع في الطامة فانها يجب التخصيص بزيادة الياء اذ
 اذا افضتها يحتمل ان يكون للموضيين معنى محسن وان يكن في الاول اللفظ
 محسن ولفظة عن العمل ثانيا ان يكون في الموضعين معنى بقر الثما ^{ان}

يكون

لا في الوضعين بمعنى ليس والثمة ان يكون الاول بمعنى ليس والثمة زائدة
 ودأبها ان يكون الاول للتبريه والثمة زائدة واذا انفتحت الاول بعد
 الثاني فيحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم للتبريه ولا بد ان يكون
 بمعنى ليس ورفعه على انه اسم وان يكون التبريه مفعولا وان وقعت الاول
 وفتحت الثاني فيحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وجزاها محذوف
 واحد مرفوع بلا اول والثمة الثانية وانما جاز ذلك مع انها ملامن لانها حكم
 بحكم المماثلتصكم واحد كاف ان زيد وان عروا فبان اي لا عمل ولا
 موجود الاظهر موجودان وموجدان يقدر لهما جنس واحد عند غير سبويه
 فان كانتا مفعولان في المتبوع والتابع واما عند سبويه فلا يجوز تقدير
 جز واحد لان المند مع اسم المبنى متبدا والمفعول منصوب ولا جز فيه
 يقع الجزعيا ملين تخالفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر فلان ذلك
 قال الشيخ الرضي موجدان محجل لا غير ذلك بل المعنى الجزعيا لكن يلعبها عن
 مجاز الفاعل اذا كان اسما كثر في موصولة لتبسيط التوكيد الغنية الاولى
 او الثانية او كليهما والثمة معطوف على محجل الاول والقياس في
 معنهما كان في ان وضم المضعف الشيخ الرضي لا لكونها بمعنى
 ان لغزيت في كلامهم على ليس باليريد الا كون الاسم بعد مرفوعا
 والجزعيا مرفوعا محذوف لا جاح ولا مستخرج فظنوا انها مفعولة على ليس

لها للتبريه

للتبريه لكنها مفعولة للضمة وانه واذا دخلت الضمة دون الجانبة
 نامة اذا دخلت الجوز كانت بلا مال وعضبت من لاشي وبما مع نظر الى لفظه
 لا كما ينبغي مع اللزايك نظر الى اللفظها اما الاستفهام ظاهر كلامه
 المصنف المحصر في التلمذ لكن لا يفرضها مجازا ان يعنى المقتر بربا لا تكاد
 يترجى لا ولان نصرف العباء عن الظاهر ويقال له حصن التلمذ بالذكر
 لمكان الخروف فيها قال السيليني لا يكون الجوز الاستفهام وقد سبويه
 لا يجوز حمل التابع على الموضوع في الصريح العنى اذ العنى تعينها عن الجز
 فيصير سبويه مفعولا بمعنى العلاء اعنى العلاء وقال الاندلسي ما نقله
 الشيخ قدس سره واما قوله لا جلال فينبى كان القياس من اجل البناء
 اخبر يدل على محصله فينبى المحصلة الواو التي تحصل تراب المعدن بنت
 اي بنت شعركنا لمكان الاتحاد على التثنية الاتحاد ذاتا والاتصال
 لفظا وتوجه المعنى اليه حقيقة لانك اذا قلت لا جلال فترجى اي كسيان
 كانت قلت لا لظريف وهو عرب لفظا رفا ونصبا مصدرين
 والقول لانه منصوب يتبع الحافظ ضعيف لانه معا في الا في ان وان
 ويجعل مرفوعا تدبر ان القياس معنى الجزع لكن ينبغي ان يكون
 حكمها حكم توابع المند رضى لا يفرض ان ذلك يقتضى وجوب البناء في المبدل اذا
 كان مفردا كترجى في المفهوم من كلام الشيخ الرضي مجاز البناء والتكيد اللفظي

حرف اول

يجب بناءً وأما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف الياء حكمه حكم البدل
 عند الشرح الوصي واجبي على ذلك الاسم لحكام الاضافة وذلك الآ
 التثني والجمع المذكور السالم والاول السنة الاذ وفانه لا تقطع هذا عند
 وانما عن الشرح الوصي فالاولان والاب والرح واجزاء الاحكام المضاف
 عليه ما اذا ذلك لمدار يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذا كان
 كذلك لمن لا اباه كما يتوزن لاحقاً وجهه ولم يجزى في العود
 في الاغراب اي مشاركة اسم الحين مضاف بعين في صيغة هذه
 التركيب صيغة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود
 اللام مثله المضاف لغيره وفيه اللام هذا هو المعنى الاول
 اما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه اذ في صيغة المضاف وانما هذا
 الاعتبار مشاركة له وهو الاختصاص جوبل الاختصاص ^{المعنى}
 الاضافة لان غيره من المقرب والمعاني في الاخر قد تلحق ^{المعنى}
 المعنى قال المص واللغة لو كان مضافاً لغيره والتركيب وفيه ان
 غيرت لثلا يفر ذلك قالوا يحمل عليه هذا التركيب صد المصوب
 تكرير لا يثبتها ولا لا يتيسر مع المعرفة ولا يفرق لا مع وجود
 كما لا يفرق الجزاء مع وجود الاسم والعلة ولحق جزاء ولا
 قد تلحق لا على الفاء كما في رب وتتم لتأنيث الكلمة والياء لا تدل

منه

تدخل على ان عين مضافاً الى النكرة وهذا الغالب وعلو وان او هنا مستترا
 للزمان من مخرات من ماض والغالب في عين النصب ان يكون المجرى محذوفاً
 لا من عين ماض وقد يفرغ بان يكون المجرى محذوفاً والتقدير جاز من
 موجود لا يستعمل الا في الجملة المشبهتين في اللفظ ^{اللفظ} في الشرح الوصي
 اي احكام النجاة اعني انهما المطلق اللفظ اي جزئية يعني ان العود يرجع
 الجزئية المنفردة من جزئها ولا في الشرح الوصي لا امقلا حد رفع اسم لا
 جزئها واما بتوهم حيث لا يذهبون وذلك لان قياس المعامل ان تحين
 بالقياس الذي نقل فيه من الاسم والفعل ليكون متماثلة بموضع في كنهها
 وما مشترك بين الاسم والفعل تانيه موكدة لان اللفظ على اللفظ ينفرد
 الاثبت وفيه ان هذا انما لف ما في لو امن انه لا يجوز الجمع بين حزين منقطع
 المعنى لامفصول بينهما او انما تعنى اللفظ بالامن يوسل به خبر النجاة
 مع الاثبات في ذلك وما له لا يحسنوا باهله وما طاب لها ما
 الا معنيا واجيب ان المضاف محذوف من الاول اعدودان محذوف
 معدا امصه كقولهم تتكلم وموقناهم كل مرق فيهما مثل قولك ما ينما لا
 وانفرد المجرى وقتها واليون يفرغ على الاسم المقربة على الجزاء لا يجوز
 زيد اعرضوا بالجزاء ما اذا كان ظرفاً محذوفاً متماثل ما منكم من احد صفة جزئين
 اي على خبرها مضمراً كان او مجرد اما الياء الزاوية حكم المعطوف اللفظ

قوله

جزءها ولا
 اجتهاد

على الحد فالشيخ عبد الغفر هو جزمه في المحذون اي بل هو صادر لكن
 قد عد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع جزمها في قولنا عند الغر العا
 يعني الجريان للواقع فلا توهم للدرس لفظا او تقديرًا العويل او حلا
 لان المصم ذكواته للعرب بل بحديثه وكونه مضافا اليه كما هو في
 اقسام العرب وانما العويل يدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة
 لانه قد يدان باخضر الوضو كانه اعنى قوله المضاف اليه اكل اسم الخرج حجة
 مع ان الوضو يشبه لكن المشغل على علمه اعلم منه لجواز ان تحقق عبارة
 التي بدون ذلك الشيء والمضاف اليه بالظن موضع العنبر للبعين على
 الامداد الاحتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا المضاف اليه المذكور
 بان يكون قوله اعلم من المضاف اليه حقيقة وما بينهما نحو كفى بالله خيلا
 المضاف اليه المذكور ههنا فانه محتمل للمضاف اليه حقيقة ام لفظا
 كان اشهد ان قوله لفظا كان المقدم وان تقديره كان قياسا فيما ذكر
 وقوعه والاضاف في كثره وقوع اللفظ التقدير في تركيبهم كان يكون
 حالا من حرف جوا لخصاصها بالاضافة والفاعل في الاسطة في معنى
 والتوسل فيه ان المصدر لا يقع حارة الاسماء واطار المبرج قيا سانا
 المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انانا مرعة ويطوى والعقل بان
 اللفظ والتقدير من اقسام التوسط لا يخيلوا من تحمل وهو حرج

البحث في علمها

بيان الواقع لان الاثر الملحوظ لهذا العنوان حتى يتحمله ما قيل من ان تعريف
 الجردان يصدر ودبا لان الحفافة في الجوز باعتبار الجوز الواحد في اللفظ
 ما يتوقف على الجوز من اللدوم اي من لى اعنه يعني ان التعريف بمعنى ال
 من ادخ وز حاجة الى العقل بان القلب وان المعنى على تجريد الاسم عن
 ينويه او ما قد مره قوله اعلم من قوله بان الحس الوجه الحسن على
 ان وجهه في عمل الحس وفيه عمل الشيء بمنزلة خزيه والغير الذي مضاف اليه
 الفاعل فيهم مقارون في تقديره الذي هم مقارون من فعله في منزلة
 حذره من ذلك الشيء فلم ير في قوله من نون العتيد والجمع المحصر ما صا الف
 الرجل محمول على الحس الوجه في الشيخ الذي ما الير فيه السويين والوزن
 يقدر فيه انه لو كان فيه سويين او وزن كما في كره رجل ورجل ليدل على
 الرجل لا في ل فاعلم هذا الير من جواز العلم ويدل على ذلك التقدير
 لفظ الير من تحقق الشرط الذي تحقق ذلك الشيء جواز ان يكون
 بشرط اخر هو ههنا تجويدا لاضافة المعنوية من التعريف حيث
 قيل بان تقدير حرف الجواز لا معنى لاعتبار الجواز من الوجه لانه هو
 ولا في ضارب زيد لانه متقد لانه بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه
 اشكال اذ ليس هناك حرف جزمي يعمل فيه ولما لم يكن حرف جزمي عمل المضاف
 المضاف والاضافة عمل الجواز لانه اذا كان ذلك ليناية حرف قول

الشيخ الرضي محمد بن ابي جعفر المصنف المحقق تخرجه عن الثوريين او الثوريين
 لاجل الضميمة لانها تفيد معنى اراد به ما قرأ باليد وهو معنى التعريف
 والتخصيص وادراك المعنى المذكور في المدعى مما يوجب لفظ ^{تدريشا} علامتها ان
 اذ لا يصح عمل قوله ان يكون اتمح على الاضافة المعنوية لان حقيقة ما ينبت شي
 بواسطة حرف الجر فيكون مع افعالها معنى ومن المبين امتناع العمل وانما هو
 يقل ضلالة المعنوية ان يكون اتمح لان الكلام مبنو الاضافة المعنوية لا
 كالمفعول اتمح والمنسوب لها ما كان المراد بالسوا والساوا
 الشاملة للمادة والسوا او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الحديث
 ولا يصح اتمحها واللام فيه اذ لم يتعمل بها لاحد وكذا الحال في التبيين
 وفي سائر الجامع وطور شيئا والاشارة الى الصفة مثل عند ولدك عددي
 ولما يتعمل مقصودا فاقطعت وجب تنازع من هو ولا يضاف فيه
 الى التلخيص اتمح في جميع اضافة كل الى رجل ان كلا لهما الجزئيات
 كل اضيف هو اليه واطافة الجزئ الى الكل بمعنى اللام لكن يمنع اتمح واللام الاحد
 الثاني بالجزئيات والفراد مثلا لا لزومك كل من الضميمة واللام لا
 يجوز فيه حيث لان كلا للجملة والجزئ والفرز ضاربان من جانب الضميمة
 اليه كما قلنا في الميزان فيصح اضافة الجزئ الى الكل مما لا يجري في جميع
 اضافة كل الى الجزئ او الفرز فان معنى ضرب اليوم اتمح يعني ان هذه

الاضافة

الاضافة باذن ملازمة ويكون في الاضافة بمعنى اللام اذ في ملازمة
 من كلب الخوف والسهيل اي كلب له احضاض باللمزة واللام لا يثبت
 انها مشرع في الهى لاسباب الشئ عند طلوعه لا قبله كما هو شأن الشئ
 المدبر المهيبة للامور في اجابها واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
 وايضا لما كثرت لوزا وكابحجاز كثير وذلك لان الاضافة باذن ملازمة
 مجاز كالاختلاف الا ترى ان هيئة الفعل الى فعله المعين لا يميز ^{معنى}
 مية الفعل وتعريفه فلذا اتمح قول الشيخ الرضي ان وضع هذه
 ضامة لتفيد ان الواحد ما له عليه المضاف خصوصية مع المضاف ^{له}
 ليت الباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلان زيدان يميز الى
 من بين علمانه له يزيد خصوصية يزيد اما يكونه اظهر علمانه اواسر
 يكونه غلاما له او يكونه معهما بين وبينك مخاطبك وبالجملة ^{حيث}
 يرجع اطلاق اللفظة اليه بعد سبب العلم ان هذا اصل وضعها
 ترفيقا لعل زيد من غير اشارة الى الواحد معين وذلك كما ان ذلك
 في الاصل الوضع الواحد معين ثم تدبر تحت بلا اشارة الى الواحد معين هذا
 حاصل كلامه ولا يخفى انه ظاهرا مذكور في كتب البلاغة وهو
 ان اللام مشتركة بين معلومية الفرح ومعلومية الحزن او موضع
 للمعلومية سواء كانت معلومية الفرح او معلومية الحزن وان لم يفرق
 بلام الحزن يكون تابع لا واداة فمن الحزن وهو الاصل وتابع

لا راد تمام اقترده او بعض غير معين وذلك بحسب المقربين ثم قال امين
 المحققين ان الاصناف كاللام بلا نون وانها كلامك قدوس مع وجود
 ان يعرف ان هذا باجني عناية وليس هو محض الحكم في نحو غير مثل
 انما قال في نحو ليشمل ما هو بعينه كشيءك وشبهتهك ونظرك وسواك الى
 غير ذلك وانما لم يستثنى احد الا عند انبعاثها ووجدان يقال انما قول
 ابن سعيد فانه ذهب الى الحان اصنافها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
 فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واصنافه اسم الفاعل ان العيون
 للمناسي لفظية سواء كان الحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس هو محض
 الحكم في نحو جيبك وشريك وكهيك ودهيك وهذا ان معنى جيبك
 ودهيك كصياك زيد وكذا الخالة قال الشيخ الرضي جعل هو مجمل لصلواته
 ومبدأ لفظية كونهن الى الله في تكبرهما ما قال بعضهم ان واحد امضاف
 الى الآخر وامضاف الى غيره اصله لم يعرف بغيره لكان كالتعرف التي مضمرة
 لان الضم في فعله لا يعود الى المضاف الاعمال المماثلة عليه من صاحب
 ذلك لان الضم في فعله لا يعود الى المضاف في نحو رب جمل واصل ما قاله
 عليا في جمل هو محض ان الضم ارجع الى كونه في محض كونه فان كان ذلك
 صاحب المقدمه معرفة معرفة المضاف وكذا ان كان كونه محضه وكذا
 بمعنى ان يكون في ذلك صدر بالذات في قوله نادق وهو ونحو ذلك
 لتوفا في الدير والبن عماله زيد في صفة لا يفتش فاننا وكذا امثاله

فانه يشمل كل ما هو في الادان الا ان يكون المضاف اليه هكذا قال
 سراج فقدح ابن السراج في قوله هذا لقوله تعالى فقال صاعدا الذي كان نقل
 علمه كان فسادا ووضوح الصلاح فيكون من صفة بل صرح في صفة صاعدا
 بها وجاب عنه الشيخ الرضي بان يد على الاصفة وان سلم انه صفة محمول
 على البعالمه عدم التعريف يمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه معروف على التقيد
 كما اشار اليه قدوس بقوله اذا قصد تكونان مجمل كذا قال الشيخ الرضي
 اراد به متلا فان شكك العلم قد يكون باعادة اشهر واصانه او ارادة ما هو الثاني
 في التاكيد او اراد ان شكك العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي وعند
 انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا يصح من اجتماع التعريفين اختلفا
 كما ذكرنا في باب المذاهب وان اذ اضيف العلم المصروفه معنى نحو زيد
 الشبيهه فانه يجوز ان لم يكن في الدنيا الا نريد لكان طلبا للادنى هو
 مستكفي ابدى النظر لكان يحصل الى صل بعين المقصود من
 الى المعرفة حصول اصل التعريفه تحصل المعرفة ولو اضيف الى المعرفة
 تحصيلها لما حصل فيها معنى ان اصل التعريف ومن جعلها علمية
 ان المعرفة في الاضافة المذكورة هي الاسماء المركبة العلم هو المركب فلو كان
 المعرفة علما بل بهما قال تعريفه انما حاصله ان العلمية لما كانت و
 ثباتا ان التعريف في الوضع الاول ولو اضيف المعرفة الى المعرفة كذا

اجتماع تعريفين في الارادة من ترك اللام فقط ^{في} لذن الرشد ^{عليك}
 الاثافي ان نزل ندر من في الحاشية بين وهما باقترا مسلمي سلام
 هذا الارضن اللاتي مضين رواج وهل يرجع التليم او يكشف في العمي ثلوث
 الاثان في والدرام البلاغ وفي ان فله رجع اي بدو جوار السلام وفي ل
 يكشف العمي من المسبح الذي هو في عمر من سال سلمى وفي ثلوث الاثان في
 جمع اقبه وهي واحد من الاجام الثلثة التي تنصب لعمد عليها في بلان في جمع
 يعني الخالي صفة مضافة الى محمولها ان الشرح الذي هو حاصل ان الصفة
 المشبهة بتابع العمل اي انما هو في عليها واطاها اليه لفظي وان اسمي العمل
 والمفعول يعان في المفعول والفوز للمصدر سواء كانا معنويين في الحال او ال
 او الامة او ايضا ان الى مفعول هو سبب في زيد ضار بظنه ومودبة
 او الى المفعول يمكن سببا مفعول به في داغره هو مفعول به على وان
 بكر ويعان في غير هذا كرم المفعول به وغيره اذا كانا معنويين في الحال
 او الامة او ايضا هما الى المفعول في لفظية على الاولين والى التي
 محتمل المعنوية وقد اول جوازا باسم الفاعل والمفعول المستقر في ال
 لفظية كقول القيد بالقييد والجد كسر البين اوضها ويكون الموح
 البعبير من مضارع البله ونحو الحمد لله من المحلات والارض فانه
 بمعنى الماضى حقيقة ومنه ان يرد الدين اذا جعل بمعنى الماضى ليقصق

وقوعه

وقوعه او اعز ^ب ويجز معنى اللام كاصحاب المال فله يتبين موو الدين ^ل في
 بدأت نكا كما اعتر بعضهم ويكون الامانة بهذا المعنى لفظية ولا تصد الا
 تحفة في اللفظ او الحق في اللفظ مع بغرام في اللفظ الاثان في الوجهة
 او التصريح بالمفاداة والاضارة من تحفة في المعنى كما ان له ندر من
 وانصت الفهم اليه بعد جعله شيها بالمفعول لئلا يزداد اضافة الصفة
 الى موصوفها اذ الرفع من الصفات فتلزم في خيالات التصيب مع كمن
 فراع في الصانعة اللفظية مثلها وروح في الصانعة المعنوية في امسح
 الصفة الى موصوفها ان اللفظية فرع للمعنوية والمدان المشد اليه
 الخ لا يخفى ان المجمع المركب من اثنا عشر ان يكون مشدرا لا ولو لم يكن
 لكل واحد من تلك الاثنا عشر في ذلك الاستدلال لكن هذا المباح
 له شأنها انما يقال اليه ان على سابق او مثلا اما الاثر على الت في
 ولا يخفى ان في ذلك مستطاب القياس الى انفع الخ فيص في ان يكون محمول
 قوله ومن ثم اشارت الى الخفيف واما التفرقة في ذلك كما
 كما يقد لفلان في ذلك القيد مع انما ليس لا قيل بعضهم وهذا
 كان الاسباب الخ الى صله مذكور في كتابنا في اصل الفيزان التي بين
 لان اصله مذكور في كتابنا خلافا لغيره او في الفاهم في الفخاخ
 للفراء واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة تصدق بغيره ان

ان كانت مقبولة لبدء فبذلك بعد ادخال اللام عدو فبها والوجع الى
 الذي هو الاصل لزوال الغضبة الاضافة الجاهل ولا يخفى ان فيه شيئا
 مصادا لان لبيان المطلوب يتوقف على ابطال الجليل الحضم والجاهل يتوقف
 على ابقاء المظهر الا ان يقال ان الغضبة بعد لان التبدل ضعيف في اللفظ
 لاق الاستدلال اذ لا مفر منه على الجرمية لان رواة الجرم مشهورين ^{كاتبه}
 في الاستدلال مشهور الجمع والواحد هو مشترك بينهما كالنكاح
 وفيه وجها اخوان اخرج اما الرفع فتعريف محلو الضم من الضم وما الضم
 فيه محلو حيث جعل الفعل مفعولاً مضمناً ^{بشيء} يعني مضموناً
 تبع فيه جماعه من الشرطين حيث فرض كل المصنوع بناء على ما نقل على
 مسبوقة من جواز الجز في الضار بل يكون من مذهبهم انه لا يجوز فيه الا
 فساد على المظهر ولذا سبب الشرح الرضى الى مسبوقة الاله المشهور من
 مذهبهم واسند القول بالجز الى الروماني والمراد في احد قوليه وجاز الله
 حلالا المحرمية او محاميتها بناء على جعله مفعولاً للفعل
 المفهومه او في جزمها حلالا فلو جعل الضار بزيادة الخ بفتح على هذا
 المقرب دون دون التقدير السابق شي وهو انهم لم يجعلوا الضار بزيادة على
 ضار بزيادة كما جعلوا الضار بزيادة على ضار بزيادة دون التقدير السابق
 اذ حاصله انظف الثمن في باب ضار بزيادة لا اضافة قبل اتصال اللفظ

تأنيها فان سواء كان الضم منصوبا او مجرورا فلذا المبين في ذلك الباب
 النظر الى الخفة لغريها لوانها التخصيف في الضار كانه نظير خفا
 باب ضار ك زيدا فان التخصيف في باب منظره ان قلت قد يدور على هذا
 التخصيف ونقص الفاعل المعنوية من السابقة وهو ان الاضافة اللفظية تقيد
 التخصيف فلما عمل المصنف بضم هذا القول افعل ان الثمن قد يضاف
 فان اتصال الضم تأنيها في الثمن لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الا
 ضافة جاز اتصال الضم كما في جرح حيث انه ان قلت فعل هذا ينبغي ان
 يجوز الضار بزيادة الجرح على ضار ك كما لا يجوز الضار بزيادة الجرح على ضار ك
 زيد فلما بين المشكلين فرق وذلك لان الضار بزيادة مصابه لضار ك فان
 حذف مؤنثها لفظا قبل الاضافة وليس الضار بزيادة بها الضار بزيادة
 في ذلك وحصل التخصيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه
 كما ترى ^{تعالى} فانك الاول الخ ذهب كروضون الى اضافة المؤنث
 الى الصفة بما العكس التخصيف مع اضافة المذهب او التخصير جاز متمكن
 بسحب الجامع اضعف التخصيف بخلاف اللام وكب التفرقة من المضاف اليه لان
 المسحود هو الجامع بفتح بخلاف من الوجه فانحسا وان كان هو الوجه
 حقيقة لان جعلته اجز في باب الضم المنكح وقوله امراته وان
 اصل جرح قطيعه قطيعه جرح قد جرح واصنف للتخصيف بخلاف الثمن

والنحو في قوله عليه آياته لاجل المبرور بالذول كما اشار اليه المصنف
 وسجد الجميع الخ مناو بمسجد الوقت للجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة
 كان هذا اليوم جامع للذم في مسجد المصلوة فضافه كاضافة منقذ جامع
 وثابتها الخ فاصلا من اضافة المسجد الى الجامع في قبيلة اضافة للذم
 العام الى الخاص كذا ايضا من ساير الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
 طر سبنا وصلوة الرز وقبلة الكزيم وجانب اليمين مناو لصلوة
 الساعة الاولى وهو اول ساعة بعد زوال الشمس وقبلة الحجة
 المحققا اما بنوها الى المحقق لانها ثبتت في مجازي الؤل وهو على الالذم
 ومثل جرد قطبه فان درس في الحاشية هو من زيد يهدا كمنك وفي سود
 التي قطفه حاد رجه صاح اسم مماثل للمضغلة في العمود والخصوي
 اول ذلك يفتي شمول الاطلاق وعدم كليله واسد فان ما يطلق عليه الال
 يطلق عليه اللبس والعكس وكل ما يطلق عليه الال يطلق عليه اللبس ^{لغري}
 موا كما في اربين اجا في القراء اضافة للذم بين الال في الخفية ^{منها}
 بالاشغال بنوعه التي انتهى ^{فيها} مثل ذلك الالهم وبين النبي وكذا
 جي زيداى ذلته وخصه واسم السلام عليك امولة السلام وقطعه ^{المؤمن}
 ان اسم معبر فانه او المضاف له جعل الشهر اجبا الى المضغ اليه لان
 قوله يخفق عني من صدوق الاضغاص وهو في المضاف عند المضاف ^{لله}

ولان

ولان الكلام مسوق لغايات الاضافة سواء افاضت الخ يعني ان الال
 ليس معنى التخصيص بل التعمير فيصح المثل لان واعلاذ كان الخ ^{ففيها}
 خفا واعلم ان النبي بمعنى الوجود في الخارج عنه جماعة ولا يثبت في العين
 بمعنى لذات اعم منه ومعنى يياوق الوجود المطلق الشامل للوجود ^{هذه}
 والخارج عنه وجماعة وعلى هذا لا يمكن العين اعم منه لشموله كل ^{هذه}
 هذا اذا اريد بالشيء نفس معناه مع قطع النظر عن حقيقة في الذهن اما
 اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد النبي كمنه
 الانسان بالنبوة اليدوح يكون العين اعم منه بمجلد هاهنا المدلول
 الخ من اجل احد العقول على المدلول والآخر على الدال ودفات ^{موج}
 متصرفا ^{فيها} اذا اضيف الى المقصود بالعين كقولك ذاصح اى وقت صاحب
 هذا الاسم دفات صباح اى وقت صاحب الاسم وايضا منه ذالان الصبح ^{فيها}
 يشرب في الصباح معنى فاصبح زمان هذا الشرب جافدلول
 هذا اللفظ اذ الال هذا اللفظ المدلول في سببه الجيب الى الال العبر
 صحيح لان قصد ههنا الاضافة ولان اللقب فينبه تبيين الذات
 الذي يبين الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا ^{بعض}
 الاسم ولهذا لا يهدمون اللقب على الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا
 ذكر او لا ^{بعض} يعنى غناء الاسم ولهذا بل يفترون عنه فذكرونه

الاشباع بان يكون عطف على سبيل القطع موقفاً امر منصوباً او مجزئاً
 غالباً والمخلوب لا يحكم له فان من غير اى منقلب سلب
 وهو في معرف النخاة ليس في اعراف حوزة و ذلك لان نظرم في احوال احوال الحكم
 او الملقوبه يعني لا محاق بالصحيح كون اعرافه بالمحركات الصحيح للذي يترجم
 المتبدل بالكون حقيقة فيما اذا كانت فصدما الكلام وحكامها ان الـ
 في الصدمه فانها لا تستفادها في حكم الاستدلال بها فان كان اعرافه يعنى
 الاسم صحيحاً ولا يتطابقه فان كان اعرافه كالمعنى المتكلم اعلم انهم لما ارادوا
 الكسوف لم يزلوا باللباس سبب في الصحيح والمخرب وادوا ان سوف الممد من حين
 الحركة جيلوا لالف قبل الباء كما لفتحه قبلها فترها الى ان يكون كما
 قبله ولا نقابوا الف التثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا
 واو الجمع ياء لا لباس واجيب لب اصل الالف عند الف قبل اليان تخبرها
 وانما جرد هذا لقلب العرام صحيح اى لا يوجب القلب عند الجمع
 قلب العار في صلي خلافة لمر يوجب القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو
 والياء وكونه واما ولا تكيب كما لم يطرد الالف لا لباس يعرض في
 بعض المواضع يوجب قبا والضمه لان الباء بال كنه اذا كانت
 قبلها همة تغلب وان قال الشيخ قبل الضمة كره بعد قلب العار ويا
 اذ العريود الى اللين اما اذا اذى اللين رذن يودن فانت محترفاً

اجابها

اجابها وقبلها كسره مخول في جمع الوى اذ يشبهه فعل فاعيل
 الـ المتكلم في الصور للثلاث قدجا الباء ساكناً مع الالف في قراءة نافع
 محبلى ومما فى ما الالجل الوصل محبى الوقف اولان الالف كنه مدا من
 احزبه فصد يقره وقامر المحركة من جهة صححة الافراد عليه ومع هذا ان
 عند العزيم ضعيف كما ذكر الشيخ الهننى فاعنى واو اوله فتح الالف
 على الالبسوا فاعنى قوله تعالى ويرى من اخيه وامه وابيه واما تقديم الالف
 على الالب في الالف فلعوابة اسلوب الترقى فالحال فخرج واب فيقال
 واصله الى بعضنا المتكلم اى واى وعلى هذا يكون عطف بيان قوله
 واجاب ابن عطف قوله ويقال حى عليه عطف فعلية على فعلية واما على
 ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهو الواو بديل
 اخوان وابان واى مالك يصنعها الخاطبة قال قدس سرى في الحاشية
 اوله قدما ملك ذى اللجان قد امرى وكنت على قوله قد امرى فضا وقال
 ذوالحجاء اسم سوف يصح عطف ومدنى اظن وقوله اى يصيغة
 المعجول صلح محقق لان يصح اجابته مذهب المبرد مجرد الاحتمال
 اى اى جمع اب فاصله اى كاجاب جمع اوح ويقول اى من الة
 قائله تفيد انما مع بالقول مخولاً من سبعة اتم والسن الى نفس من
 قال حال كان اولى اللغز من نسبتها الى اللطاب مع ان اضافة اتم الى

غير صحيح لانه لا يضاف الا الى لافى اللهم الا انه يجوز للمضاف والمضاف
 جبل صيغة تقول للعاوية فاندفع الفزان لا تكلف مبتدأ وخواب
 ومم فم اعلم ان الامم الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابان وخوان
 وهنغان والمكدة والاول المفتوحة العين يجمعها على فعال كابوا وانا
 واما ان فباس فعل صحيح فعال كجبل ولخيا لدا ما هن فلم يجمع فيها
 حتى يستدل به على صحة عينيه وهو منه وهو من لانه لا يدل على
 متحرك عينه لانه ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل
 تاء التانيث لا بد فتحها وكذا لا دليل وهو ان لانه يمكن ان يكون كمتا
 ولام الحاصلة هنا وعليها واو بدليل اقراء ومنها ساكنة لانه لا دليل
 على المحوكة والاصل الككون لا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها
 لان فدا ساكن العين معتلها يجمع على فعال فخرضوا حلفن واما
 عوضت الميم عن العين لان لانه لما حذف نيا من نيا عوضت الميم
 العا ولام ويوى الى بقاء الاسم المتكسر على حرف عند جمان الالف عليه
 شويه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قالها فينا في من
 فصولها وتكلم بعضهم بان الميم بدل من الفاء هي اللام قدمت على العين
 بالحوكايت الثلاثة السابقة الحوكايت الحاصرية وكانهم نقلوا الى حاله
 لانه قد بلا ميم عن قولك وفك وفك وجاءم الخ ليعرف في الذ

درجته

درجات فصحة اللغات ولا فالحق ان يكون كدلو وعصا ويد جب
 وفيه لغة سادسة او فالحق وهو ان يكون كرساد وذلك علم ان
 عينيه واو ولامه ياء اما الاول فلان مؤنث مخذات واصلها ذوات
 بدليل ان متاها دوا تاخذت عينها اكثر استعمال واما الثاني فلان
 باب الفتن اكثر من باب الفوق والحمل على التعقيب او تصديقه اولى وذلك
 فلان عند الفراء والمشهدان وانه من اذ لو كان باكثر لقلت في المنة
 ذاره كلفية ولا بد التوسل اذ جمع ذو على انه مفتوح العين لما
 له وضع وصلة الخ ذال الشيخ التي انهم اذ ارادوا ان يضيفوا
 بالذهب ينك لهمون يقولوا جاني جبل ذهب فجان بدو فامانوه
 اليه فقالوا اذ ذهب ولما كان جنس المصنوع والاعلام مما يقع صفة به
 لم يتوصل بنحو الى الوصف بها وان كان يجب التوصل بغير الوصف هذا
 دون للمضاف اليه واما انما العباس من نحو الترتب والفضل فانها ان
 لو يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما تقع صفة كالضارب وال
 لوصف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير ولم يجر فيهما
 مقابله كقول الشاعرها يعرف ونحو الهم صل على محمد ودفه وما
 وقع في كلامه بعض المتأخرين واصلى على محمد بنى واله وذو ذلك
 اقتباس من له عام الما نور وكان نفس المفعول الخ يعني ان المتاسب

قوله

للقامر انظر الحال اضافة الى المعنى الخا ص كن عدل الى نوعه واما
العدل والرجية فمجرد اى ذوو كذا متصرفاته وقد جاء بعض
متصرفاته مقطوعا على سبيل التشذوذ نحو ولكن اريد به الدنيا والق
الاسمى يجمع على فواعل وكذا الفعلة الوصفية دون العامل الوصف
كالكاهل وهو اسم يجب الاصل قل قدس سرع في الحاشية الكاهل
ما بين الكفين انتهى اما تابع فهو اسم يجب العارض متى لو ضم مع
سابقه الذي هو متبوعه وان كان في الثانية منه وان كان في الرتبة
الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى المعنوه كالصفة الثالثة والوا
بده ففعله ثان لبيان الحال لا اليضيرة ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتبوع
لفظا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصيد
في التعريف على العطف المقدر على المعطوف عليه مثل علية وجملة
الله السلام الا ان يراد سبق والثاخر يجب اليوتيه بحيث يكون
اعرابه من جنس موارب طاقته مع انها مستغرايان مستحصا يجب العقد
فلا يريد المعنى بقراءة الكت بجزاها لان اعرابها واحد يجب العقد
ظهر في موضعين من جهة اى المعنى بالاعراب شخصيه
فلا يريد المفعول الثاني من باب علمت مثلا از جهة ضمها ما متحرك
نوعا لا متوصفا ناسخ الخ وان كان اعرابها من جنس في ذلك وهو

التوابع

التوابع

فتنا

فتنا للفاعل لان المحي المنسوب الخ لاحد ان يأتين فيه بانه يلزم
ان يكون المعنى للاعراب زيد في جائى غلام زيد هو با عليه غلام لان
المحي المنسوب اليه في قصه المتكلم منسوب اليه مع فايد اليه مطلقا
الا ان يقال المعنيه في الاشياء اليه لان الفت هو المنصوب بحسب النسخة
توان لفظه التوابع لان التعريف المحسن يمكن ان يقال ان صفة الجمع
ولفظه كل مجتهدا زيد تا ليدن الجمع والنع الفت تدوم على سائر التوابع
لانها اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجي يدل على معنى ارجا
ثانية في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه قد
فيه نحو جائى جلا من غلامه اى دلالة مطلقة حاصله ان الد
لالة على حصول المعنى في متبوعه لانه لنع متممته غير متعلقه عنه
فون جعلوا صفة لحصول المعنى و متبوعه و فري يكون التابع في مقيد
بزمان العنبة فمنهم من قال انهم لا يخرج حال الا انها مفيد بزمان النسبة
العمل لوما حيا وفيه انها جزو طائلة في التابع فلا حجة اليه يخرج
وهل الذب على المعنى اللغوي مما لا يرعى بالجمع للتابع في حاجة الى زيد
مخرج حمل السليم ومنهم من قال هو اخصم اخلد فغ توهان حال داخله
فما قبل هذا القيد وكان منشا التوهم حمل التابع على منشا اللغوي
ومنهم من قال لا يخرج التاكيد مثل جبا القدر كما هم فاخذ يد على معنى في

صحت الفت

وهو المسمول لكنه مقيد وكان منشاء المصوب بزمان النبوة ولا يخفى
 بغيره المسمى مثل نحو عجبني زيد علمه وعطف اليها مثل جاريد صدقك والعطف
 مثل عجبني زيد علمه ولما اعتبرا رتبة المحسنة في التعريف لا في الجواهر
 كين هذا كدلالة اللزامة على ذلك كما يخرج ذلك الاصول يخرج ان كيد مقيد
 الاطلاق لا هو له غير ضروري وفائدة ليس من رصفة العنق سد
 كيد لمجرد المشقة فيكون التعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون
 للتجسس ما زيدا العنق وقد يكون كلفا ماهية نحو اجسم الطويل العنق
 العنق والفرق بين لصفة الكاشف والصفة للوكرة ان الاول موصوفة
 مفسرة والثانية مفرقة والفرق بين الايضاح والتعريف فيقول الفرق بينهما
 تؤكد بعض معهود الموصوف كامل الدابر ونجبة واحدة والكاشف يكشف
 عن تمام الماهية ولم يذكرها المحققا لها بالوكرة وهذا مجتهد وهو ان كلا
 من الطويل والعريض والعميق تحت وليس كاشفاً والمجوع كاشف في
 نعت زيد المبرح او سبويه وانما عمله على ان اذ لو هو عليه كان معنا
 ان اختيار النسب واقع على بعض التقدير لكنه غير واقع اصلا في النسب
 لا يسياره لتعريف الوقت في كل معنى التحدي في وقت وهو
 في التعميم ان زمنه ولهذا التمييز لا المخرجه وفي اصله
 الخانة مفعول يقال اليه انقلوا التحدي كونه محمداً منه اي اسم عمل

عمل الضمير

عمل النسب اشار به الى ان الاطلاق المفعول على اللفظ باعتبارها وان جعل الاشارة الى
 بقدر لغو الانبيا الصاعقة ان يقال بانو يدونك المقيد تحدي او ما
 لعبه هذا القسم الذي هو المحذور او ظاهر او ضمير او الظاهر اي اما مضاف الى
 المحابك الضمير لا يفي في الاغلب الا على ظاهره وقد يجرى معكلى نحو اياي والمشروبي
 تقديره نحو لا حذر فيقيد به بضمير خطا با والعلل والحكم اذ كره الترخ العنق اذ
 الحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او ضميرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والضمير مطلقا او
 او مضافا على صيغة الجهر او الالهي في قوله اذ ذكر الحذر منه نظر اذ ذكر
 مصدره عطف على قوله مفعول مقيد من حيث المعنى لان تقديره في العلم مضافا
 انما هو ذكر مفعول فيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس فيها
 وفي بعض النسخ اذ ذكر بصيغة الجهر وليس بوجه لان او ههنا انصالة ام
 انصابه ينبغي ان يهيا مثل المذكور وقبل المذكور قبل فخر وعالمها بجملة
 والمخارجت الخالفة اذ كانت لضميريه وانما قد سره الاحتمال العنق
 المشهور المنفق للضمير والمجمله معطوف على قوله مقيد يفتق الى العنق
 اعني حذر اذ ذكره ويمكن ان يفتق الاول ويجعل معطوف على قوله تحدي وبقدر
 الحين ان يجعله مفعولا له للتقدير والمعن على ان تقديره ان يكون غير من
 الفعل التحذير لان التقدير للجل التحذير لان التقدير لخدم العنق ولا
 دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر حصل التحذير او معطوف على قوله مفعول

نقل

ويجعل الاضافة من باب مجرد وصفه لا يقال العطف او في الحدوثا فاما بفتح
 كان صدر الحد صتنا والمعطوفين ليكون اشارة الى التقييم المحذور وليس لصدا
 ههنا صتنا ولا لهما لان نقل لما كان المنفصل بين المعطوفين باعتبار القيد
 العيد هو المعطوف اليه في الحقيقة ويصدق قوله معلوم صتنا واللفظ ههنا
 فلما لم نقلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذور من قوله او
 استنار في ذكر جعل المحذور منه بدل الصفة مثل اياك والاسد لاشي
 قال المصلا اصل انك ثم لهما العجمين في الفعل والمفعول الواحد جازا باللفظ
 لعدم الاحتياج اليه فخرج الكاف ولم يجر ان يكون متصلا لان عامله صفة
 وصار منفصلا ثم وارى الحسن ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح
 لكنه كما شفا لانه صالح والحجوة منه يور لا شمرق قلنا لا شبهة لاحد
 ان المتكلم لا يقصد الا كلف المجموع لان المجموع لان الحيوان الناطق في الجواب
 ان يقال ان المجموع نعت واحد لان اعرابه جرى على اجزائه كما في قوله الكلب
 حمار اجزاء والبيت مقفوع جدران ولما كان غالب مواد الصفة متعديا
 حاصل كلام المص ووجهه في اللفظ الذي اعلم ان جمود الفخاء شرطوا في الو
 الاستثنا ولذلك استضعف يهويه في موصوت بجعل اسد صفا وله
 مستضعف بدل اسد احوال وفي الفرض نظر رده بقوله لا يفتحان كاش
 ما ذكره لا يستحق الالة كونه نعتا باعتبار ان في قول المشن ولا فضل
 ان يكون

ان يكون

ان يكون مشتقا او غيره الطان يقول ويخبر بالواو لان بين الينيين اطلاقا الى
 ولا حد لا يمتد لعله جعل او بمعنى الواو انا التي بها عنك الواو لغيره الى منقلا
 كما هو المشن والحامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الحامد الى المشن وقد
 لان ان يقع بين المنفصلين اذ كان وضعه متعلق بقوله غير مستحق
 والوضع ههنا بعم الوضع النوني المتصل بالوضع النفع الذي في الجواز فلا يجر
 مؤمريت ينسب اربع بنا على ان اسم العرف في المعدود مجاز ومؤمريت يتبع
 اي جعل بناء على ان اي صفة استهنا سبها مستعيرت للكمال البالغ غاية الكمال
 في صرح او فصرع انه جمول الحال بحيث يحتاج الى التوالف عنه لغيره
 اللد بالمتغير الحالة التي هي دلالة واللام للاجمل والعرف مقبولة لغيره على ان
 اللام لم يتصله الوضع فان التسهيل مخ ولذا يجب ان يكون له موصوفا
 او تقديرا مؤمريت اي جعل اي هذه تكون وصفها المتكثرة ومضادة
 الى ما هو بعينها وتقرب منه كل مجرد حتى يكون ابدية للجنس معرفة كان او
 كثر وهو يكون مضادة الى مثل صبوتها لفظا او معنى في لاش الجبل كل الجبل
 اعملة اجتمع فيه من خلال الجبل ما فرقت في جميع الجبل وجد الجبل ان كان ما
 هنك من الجبل اي كان من موان بالكل وهذا الجبل يعني بلسم الجبل
 بالنظر الى اسم الاشياء دون غيره مؤمريت يزيد الجبل قل الشيخ العرفي قلنا
 لان استعمال الجبل بمعنى الكامل في الوجاهة ليس وضعيا ثم قال ان قيل

له لم يجران بوصفها سما الجناس باقيا معناها على ما وصفت له سابقا
 بوصفها اشياء الاشياء فيقال حدثت شخص رجل وسبع احد في هذا
 الرجل قلت ليقول الموصوف في مثله ما يدع على ما كان يحصل من الاشياء
 الجناس ولها تقع صفات ان قلت حدثت برجل يهتد التخصيص والتقدير
 السببه خبر من جمل جمل لان الطرفين يكون في غير الجمل وهذا يجوز في اللفظ
 في الالف لان مع ترتيبه والتعليق كالغراء والخضراء في الالف والمواد اما
 فترك هذا الجمل للموصوف فابتدع جعل الموصوفين ^{في} ويتردد هذا في الشيخ
 الوفا في الاشياء يقع وصف العلم والمعارف الى الصغر والى العلم والى اسم الا
 شياء لان الموصوف احسن مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة
 في المواضع الا في التي لا تدل اى لا يقصد بذلك هذه المعنى كما
 المعنوية لا تعرف بالاسم لا يترجمها بالاولى بعينه لان تعريفه لفظي ^{الذي} الحكم
 المنكرة لعدم الاشياء المعلوماتية مضمونها كالتبني التي تكون لاشياء
 والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم المنكرة اشياء التي
 جبه وقوله ان الفتى بالفتى المفقوت تعريفها وشكرها مع ان الجملة قد تكون
 وليست من قولها وقد يمكن تحصيل الحكم بالفتى المفرد او ترجمه بان الجملة
 في ناويل المنكرة كما قاله الشيخ الرضى من ان في قوله ذهب ابراهيم في ناويل ^{هو}
 ابراهيم وابراهيم زيد في ناويل كابن ابراهيم ^{هو} لان الدلالة على المعنى ^{هو} في

الشيء الرضى

الشيخ الرضى بين الفتى المفرد والجملة والمشتبه ان اللفظ اصل لعل وجهه
 ان الجملة التي لها محل من الاعراب ما يكون في ناويل المفرد ^{لان} الاشياء
 لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للخاصة قبل ذكرها
 حتى يصح في يدنا وهي ان يعرف الخاص للموصوف اليهم بما كان معلوما
 له والاشياء لا يكون مضمونها معلوما للخاصة قبل ذكرها وهكذا
 حكمه الصلة اينا وبل جسد وذلك في الطلية الحكمة بقوله في قوله
 جانا من هذا اللفظ الذي قطاي يذوقه قول عنك هذا القول كما
 يكون في الحال للمفعول الثاني من باب قلت مثل حديثك ان من اجزائه
 واذا لم يكن فيها الضمير لربط يكون اجنبية ان لم يكن حاله افضل للموصوف
 ولا تتعاقبه وفي المرافعة مناقشة لجواز حصول الربط بين الصيغتين في
 خبر السببه ويوصف بجمل الموصوف والجار والمجرور مفعولها المسمى به
 فيما يتعلقه المتعلق اعم من ان يكون ما له الصانته ونسبته اليه كما
 والعلامه وما له المبطا وما له تلك النسبة عنده والى ان يقال هذا
 تقدير اياك بعد بناجر العا مل جاز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الواحد
 اذا كان احدهما مستفلا ولا يخفى الى قوله في صحيحه يمكن ان يفهم
 في اتي معنى التبعيد ويكون التقدير اتي بعيدا بعد نفسك ولا يخفى
 ان في تقدير اتي مع لفظه معنى التبعيد كما أكد ابي في تقديره

لا بد لا يقال البتة نيدا من الاسد لان معنى الاقتاب هو زيد
 فالصواب يقال يكون يقال اذا مقتديا ^{من} نحو فان المعنى
 عليه بعد نفسك وما يؤيدك فيه تامل لان نفسك محدثه لا محذور
 فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤيدك الصواب لان يقال
 ان افعال الشخص من نفسه والتخدير منها لا يقال لبقائها الشخص في زيد محذور
 في الحقيقة هو الصواب محذور بالممال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى
 لان حذف حروف الخ لان ان حرف موصولة طويلة تصانها كقولهم الخجلة
 التي بعدها في تاويل اسم فلما دل لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد ^{الشيء}
 فيه الحقيقة فبما حذف حرف الجر ولا تقول اياك والاسد ما هو
 الت عراياك اياك الماء فانه فلتصريح المعلوم ان اياك اياك من
 الاسد والماء منسوب بمثل الترك واحذروا لان المراد في تاويل ان تمام
 فلو ثبت ان احد افعال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك
 لتعلموا قلت اى قلت قال المفعول له اوفيه اى منه المفعول فيه وهذا باب
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو متصل على الخبر وصدا مستينا
 علوا لا يفتى ل ما فعل فيه اى في صماعة اوفى بنفسه صامحة او
 اسمها فعلية اى حدث وهو الفعل اللغوي المذكور اى مودى
 تضمنها التي له او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدالة على المقصود بال
 صالة

وبالتصن

وبالتصن ما بقا لها فنيدج في المذكور المتعمل في المعنى الاثر
 وماله صلح الى المعنى اذا كان العامل مصدرا وبعثا فلو اعتبر
 في التعريف فيه الخيرية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل
 ما سبب له الفعل بكلمة في له بحيث الى اعتبار تيد الخيرية ولو اريد معنا
 الخيرية لا تخد الخيرية لان هذا المعنى يصير تيد او هكذا يقتضون اعتبارا
 سببه الفعل اليد لكلمة في الخ يصر في من اعتبارها ولا يخفى الخ
 بقصد بقصد معنى الاثر من تيد ولم يقصد به الاثر انما هو جمل القيد
 الصريح من زمان او مكان قد يحمل المصدر صاحب حذف المضاد ان
 يحمل المصدر مجاز بمن المحسن لا شئ كهما في رد لولية الفعل وعلاوية
 المطروفة والظرفية وقد يحمل اليمين المحسن مكانا نحو جئت في الشمس اى
 في مكانها اذا اريد الشمس النور وفي مكان انزها اذا اريد بها الجهر
 اشر الى المعنى كقولك قد مر رجل ضارب اياه يند يعنى بصفة اعتبارية
 انما صح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفاعل
 في علة امور انما يتبعه في تلك الاثبات لكونه اياه في المعنى مع استغناء
 لغيره به فالو التعريف والتكثير لجان بعض الكونيين وصف اليك
 لمخرفة يضافه مدح او ذم استشهاده بقرائه تعالى ويل لكل فرغ الذي
 جمع مالا والجمهور على ان يبدل او نعت مقطوع رفا او نعتا واجاز الا

وصف الذكوة الموصوفة بالمعرفة قول والافراد والكتبة والمجمع وقد يوصف
 المفرد بالمجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النخلة بالاشجار
 فانها وكسبة من اشياء كل واحد منها صبيح او غنيل اليعنيز ذلك كاسم المفضل
 المستعمل والتى في تبيته في النخلة الاولى لكنه منها ذكر مجازا
 بقوله فالعرب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق به يمتد في غير الموصوف
 فهو رجل حسن وجهه بالضمير المحذوف لبطان الموصوف في العشرة فقولنا
 يمكن ان يحارب عنه بانح من قبيل وصف الشيء بحال وصفه محذوف وذلك
 لان ضمة التثنية بالمفعول محذوف محذوف الجواب بع المضمك من المرفوع
 ان يكون الضمير في حال محذوف لانه بمنزلة نقيضه ان علمنا انك من صفته
 علمنا انك من صفته نقيضه علمنا ان الالف والواو في الفعل قول
 في الضرب محذوف الالف والواو في الصفة فانها علمنا ان قطعا محذوف
 عليهما ضمير التانيين اجاز الكسرة الوصف لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
 والتوجه يحذف علمه على البدل لانظير في المضمع معنى الوصفية محذوف
 استعماله وان دل على معنى التكلم والخطبة العنيدة وفيها ان الضمير الرابع
 الى اسم الفاعل والمفعول دل على معنى الوصفية كجبة ويمكن ان يدفع
 بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاو ان
 يقال في التعديل ان الموصوف يمكن ان يكون اعرف او مساو او اشاح الى

هذا

هذين التعديل ولهذا قربه به اذ كلف بموقع المدلول كما في نسخة
 الشرح الوفي اي الموصوف للمعرفة اشخاصا ومنهم من حمل الاض
 والمساو ويحب الصدق وذلك باطلا ما اولاد ان الموصوف معرفة كان
 او تكلف قد يكون اسم محذوف الناطق ويحمل ناطق والمحمل على الخصوص
 بعد التصديق محذوف في قوله واما ثابتا لانه لا يصح بنا قوله ومن ثمره
 واللام انح على ذلك لان يستلزم الاستدلال ان يكون ثم لسان الى الاض والاش
 بحال اصطلاح الغويين ان قيل لا بد في الاستدلال من الضمير كيد عليه تعريفه
 اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير في قوله فان قوله ومن ثم وقوع
 قوله من اجله لان المقصود ولا يجوز ان يكون المقدم الاصل فخطا
 في الوثبة مما ليس مقصودا ان اعرفها المفضل اشارة لا ليشح الوضو كون
 المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما القريب فلا ولا حيز بعدا الى الخط فيست
 حمله بمنزلة وضع اليد اما كان العلم اعرف من اسم الاشارة الى المدلول
 الاسم العلم ذات معنية مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
 فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة المحيية وكثيرا
 يقع اللبس في الاشارة اليه اشارة حيثما ذلك كان اكثر اسما الاشارة
 موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه لانه
 احتياجه اليه اما كان اسم الاشارة اعرف من المعروف باللام لان الناطق

في قوله
 اعرفها

يرفد لولا اسم الاشارة بالقلب العين معا ومدلول المعرف بالدم يعرف
 بالقلب دون العين والموصول كذا في الدم واما المضاف والواحد لا يوجب في
 مثل تعريف المضاف اليه سؤالا لا يكتب التعريف منه هذا عند سبويه واما
 عند البرهان في تعريفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضاف لا يوصف المضاف
 الا شبهه اي في علم الاصل او الموصول فرع بالمالملة في التعريف حتى لا يتحقق
 بقوله تعالى ان الموت الذي يفرق من من ولا يخفى ان ذات الممثل لو لم تتعين
 ليس فيه كثرة ذلك فلهذا اعين بقوله اي في الدم او كانه جعل الاشارة
 عمدية واشارة الى ماهو المعرف عند جعل الحاة للقول ينبغي منه لو هو ان
 الموصول الواقع صفة ما في ادمه الدم هو الذي واخره دون ما ومن واي الموصولة
 لانها جازان يكون المضمون اعم من الموصوفين بقوله اي في المضاف
 الى امثلة اهد من جعل المضاف او في من المضاف اليه والتدوين فترج
 في الدم وح ينقص الية المذكور واجيب عن تارة بان الماهو هو في الدم
 صوت وتارة بان الموصول مع صفة في نوع المعرف بالدم فان قولك الذي ضرب في
 نوع الضارب وفيه ما مل او مقص منه ينبغي ان يدعى ان لا يفسر لا
 الدرجة ما هو عند المضاف اليه حتى يثبت المدعى ان العكس واليه ان
 بدليل الاشارة والامر بل جعل تعريفه في الفكر الانية والصفة
 العطف في اللغة العامة لقب هذا الاسم التي بع بالماله

هذا المصنف
 عطف المصنف

عطف العطف

عطف العطف ما بعده اي ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
 متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصود بالعبارة اي قصد بنية الخ
 في صدق على مثل البيت سقف وجدان خفا بالنسبة الواقعة
 في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا يتحقق تجايز الحرك لا يجر
 فان الحرك وان لم يكن مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
 الذي فيه زيد لانها بنوع مقصود بل المقصود متبوعا لها وذلك لانك
 تبين بالوصف للمتبع يذكر معنى فيه وتوضيح بعطف البيان للمتبع لذكر
 اشهر اسمية وتبين بالفاكيدان للمضروب اليه عجب الظاهر بالنسبة اليه
 في حقيقة المعنى اي لا يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان المذكور بعطف العطف
 على عومه ولا شك انك اذا تبينت شيئا ينبغي المقصود وهو بين الينا
 فوجه واجيب ان المضاف ان بدل العطف لانه اقسام احدهما ان
 بالمبدل منه يجب الواقع لتبؤ اللسان فانها انك تعرف المضاف اليه
 مثل همد بنجد بنجر ثمس فانها النسبة المبدل وذكر المبدل منه
 من غير تبؤ اللسان ثم تاركة ولا يشبهه فان المبدل منه من غير تبؤ اللسان
 ثم تاركة ولا يشبهه فان المبدل منه في تلك الاقسام ليس قوله في
 بدل العطف في حد العطف لانه يمكن قولهم هو وسطا حاله فيه وقد يجاب
 ايضا بان الماد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا

مقصودين باصل النسبة المدركه على الجمع واحد من اتخاذ الادرلك اعني الحكم
والذرة دون ذلك سواء بقى العضل او لا باعتبار اصل النسبة ^{للعطوف} خذل
بل لا لكون النسبة للعطوفين بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايضا
وسلبا باعتبار كونها على الجمع من الادرلك دخل في المعطوف او لا وان كان النسبة
في كل من المعطوف عليه والمعطوف بهما على الجمع واحد هو التردد وبعدها شرطا
بقائه المقصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبع قصد ابتداء قوله فاعرف
منه ببل وقصد التتابع ولما ذكر الحد بما ذكره الجمع ^{بمعنى} معينين ان قوله
يقوسط حكم خارج من التعريف وايضا ^{لانه} انما لعله اعني قوله مشرق ويريد
لانك يوجب زيادة توضيح كانه من جهة التعريف لانك قصد بمثل الحكم
ايضا وايضا انه داخل في المتبع والجمع التعريف كالمناق اليمالفهم ويريد
تأخير ذلك لانه ليس به دخل المنع والجمع كما مر في ذلك في تعريف الاعراب
يقوسط بيته الا انه يقع فكان فيه تجردا وان اعطف على زيادة العطف
الكد لهما ^{في} الراجع كما عدا الى ضمن لان التاكيد ملح من الامانة
لانك قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قوله ^{لانه} خذ المصطفى
المرغ والحاظوا عودته بالنصب واعلم ان مذهب البصريين اسارة الى
المخالف القبليتين لانك ارجيلك كيد حيث لا كانه قلت يجوز ان يريد
الوجوب لا استحباب قلت ابى ذلك ما ذكره في جرت ^{لانه} المفعول مصحح انه

ان العطف

ان العطف العطف بنين المنصب مثل حيث ونبتا حرفة كان او ^{ان} التبريد
لانها ما العمل لا اسمي لان العطف ^{ان} لا معنى له وانما هو لهذا العطف كين فانه
لا يقصود بالبن اشين فان البنس من قولك وغلا بنيد وانما تريد انما واحدا
له عطف الا اذا اذنه فبينه ^{ان} على المعنى بديل قوله بنينك او بين ايضا
الا لا المنع فلا يصح عطف المضاف وفي خبره ربك وبنيد وان
ان يكون البتة الذي معنا ذلك هو استيناف معنى الجار ويكون بسبب
ستيناف له معنى لكن لما كان اختلفا في اختلافه بين كان الظاهر ان يكون
حكمة الحكيمين كما في الحرف بغيره ليس داخل من المحروف الزائد
مسند ابن بالامتناع بقوله تعالى ان به والاجام بالبر في زيادة ضم
واجب عنه بوجه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدم لا يقع
الاختصاص في قوله لا افضل كذا اقا بنما انه مصروف على تقديره
لتقديره بالوجوب والارجام والاشمان والاولا قسم وفيه انه قسم الجوز
لانها قبله وانفائه الذي ان به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء
طما كان القسم غنا يكون كذا كيدما هو المقصود في الكلام له يصبح صدق
القسم الى قوله تعالى سمعون لان المقصود امر بالاعتقاد اليها ان حرق
كوفي والكبريون اجاز ونزلت اعاد الجار واوفيه ان هذا انما يطرح
لمسكون الفرات السبع من قوله وقصرى القذو والقوى كالا مراب

٥٧٧

كونه من الاصول العارضة له في نفسه تام لان العاقل يدخل فيه نعم وليمه
 الاعراب كذلك لغرضه المتعجبين وعلى ان الاشارة للعهد الذي
 اعلموا انهم جعلوا تحمل على نكاح الصفر جليا والسفرة جليا
 باخر وعرض عليهما بان الصفر انما يكون نكحة اذ الركن له وجوبه عليه جليا
 ويكون ان يجاز عنه بان ذلك صنف على ما ذهب اليه الشيخ الرضوي من ان الصفر
 الواجبة الى الذكر اذ الركن تلك النكحة مختصة بحكم وصفه كما ان كونه
 اوله ضربا وفضل الركن فلا يجوز ان يكون معطوفا على ثانيا وهو منطوق
 على يد حتى يكون من باب العطف على معمله عامل واحد لا يمنع عمله في الخبر
 المقدم فبين الرفع على ان يكون الركن محتمل ان يكون ذاهبا صديدا
 وعنه نعله فلما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قول الفعليه فيصير
 متميزة عطف الفعلية على الاسميه بان يكون معناه السببية
 لا العطف كافي في القيمة كونه او يكون معناه السببية مع العطف كالفاء
 التي صبه للمضارع لكنها تجعل المحلين كجمله واحدة وذلك الا
 مثال بينهما السببية قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان اجملة التي يثنى بها
 الصيغ الصلة والصفة وضربا للمبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلق
 بها بان كان مضمونها بعدة مضمون الاول صراخا عنه او لا يفي ذلك جاز
 يخرج احداهما عن الصفر كيف باضتها وذلك لان المتعلق بجمع لهما واحدا

مفقول

فقول الذي يحيا فنفر الشئ نبي لان المعنى الذي يعقب عليه عز وجل
 نبي وكذا الحال في ثم راعا والاولا كان الجمع المطلق ولم يفر ذلك فيه الا اذا
 القرينة على المتعلق كان تعقبا للذي قام وتعدت هذ في تلك الحالة نبي
 واكثر ذلك وجوبه على ان المعنى على معمولي عاملين محتملين محذوف
 المضاف وانما يحذف المضاف ليعبر بالحكم في مناطه فان مناط علم الجوز بعد
 العلم لا بعد العلم ولذا جاز العطف على معمول واحد هذا هو
 العطف ان كان محبب الظاهر المحب كانه اشارة الى رفع ما قبل في هذا المقام
 من ان الذي في قوله واذا عطف على عاملين محتملين لم يفر في المقدم
 وان اعطيه اذا وصفت لما في حقيقة التحقيق فكيف يعبر بالحكم في هذا
 وان الصواب ان يقول المراد العطف على عاملين محتملين وحاصل الرفع
 ان العطف محبب الظاهر متحقق والمحقق محبب الظاهر لا يفي الاستماع بحسب الحقيقة
 ولعل النكحة في العدد ولعن الصواب لبا لفته في الاستماع فكذلك قد
 ان ذلك العطف وان كان ثابتا محبب الظاهر لكن حكمه باستماعه ليقا بالليل
 المحلى وهو قوامه محض مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله
 واذا عطف واذا اريد العطف في بند فاعمالا المذكور لكنه يتجه عليه ان
 عدد الجوز لا يفي على تلك الاشارة انه ثابت على تقدير عدمها فلا يفتق
 في التعلق لكنه لم يفر عند الجمهور والمؤيد من كلام الشيخ الرضوي

المقدمات ومنهم من لا يضر ان العطف على معمول ما يلزم جازي الا ما فيه افضل
 بين العاطف والمجرور نحو ان زيد في الدار وعمر في الحج فانه ممتنع ان ياتي
 للفضل بين العاطف والذو هو كما يجازي وبين المجرور وان مذهب يسيو به ^{القرآن}
 والمنع لطف واما المنع من ميمون منهم فيكون اذا تقدم المجرور في العطف ^{بشيء}
 المنصوب او المرفوع نحو اتي المعطوف على ذلك الترتيب لئلا يكون على هذا
 الوجه له مخرج نحو زيد في الدار والحج وعمر منهم من استدل على عدم الجواز
 بعد ما سزا لجز الكلام ولعله ان الخبر في الاول موحى وفي الثاني مقدر
 والمصداق ان ذلك العطف خلاف الفيسر في الاقتصار هو مورد
 السماع وهو ايضا بطا المذکور اشبه حاصل كلامه ومن هذا الفصل يظهر
 ما في كلام المصداق اما اوله لانه نسب الخالفة الى الفراد ذلك غير صحيح لانه
 واقف يسيو به واما ثانيا فهو ان المقهور من كلامه ان الجمهور ولا يجوز
 الا فيما استثنى لانه كذلك لان المقدمات يجوزون الو في صادة صنفق عليها
 واما ثانيا فهو ان ما استثناءه من الضابط ^{وغيره} وهو ان ذلك
 العطف في خلاف القرا بما في جميع المواد عند الجمهور لان في نحو في الدار يح
 فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والى لفظة الموافقة خلافا له لسيو به
 فانه لا يشترط بل يجهلها على حذف المضاف معنى لا يكون في العطف
 على معمول عامل واحد التأكيد جازا بالهتق وبالواو واعتبه ^{العطف}

لان العاطف وهو ثم لطف وقد يرا في التأكيد اللفظ كما يقال والله ثم والله
 وكقوله تعالى ثم كان سوف تعلمون ثم كان سوف تعلمون وكقوله ولا تحب من الذين يغير
 حرك ما لا يحبون ان يحمد ما بآله يفعلوا ولا تحبهم بمفارقة امحاله
 وشكاه فعوله امر المتبوع في النسبة او المشمول كقولك سلك في الملوك ^{المعنى}
 انظر من يوصف وامر في العقر في باب الفقر في صفة في النسبة يميز
 عن الذات المذكورة المراد وقا وكانه اراد تميزا بحسب المعنى عن الذات المذكورة
 كونه اذا كان الامر بمعنى الشيء وعن الذات المقدمه اذا كان مبعين للثان
 يعني جعل حاله اي حاله المفهومة منه بطرفه من طرف الدلالة ^{ان}
 نفس جازي زيد نفسه مفهومة من زيد وكما ان الاطالة مفهومة من جازي
 القوم كلامه ان امرت بالقرى الى جماعة مدينه فيكون حقيقة في مجموع
 اي في كونه منسوبا ومعنوبا اليه ولذا اطلق النسبة ^{والثان}
 الذي يكون سكر باللفظ التأكيد المعنى فانه غير ما قصدت
 به من دفع العقلة او دفع الفن الغضلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
 فبما ظن انك اردت ضرب عمر فقلت نفسه بناء على ان المذكور غير
 قرين عليه الصوت الاول ^{بذلك} كل واجمع الموحى قال الشيخ رضي اعلم انهم
 اذا اردوا الوجدان والاثمينه والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل له
 وضيقوا الاطلاق الدالة على هذا المعنى في نحو جازي رجل واحد

فرجالان انسان ورجال جماعة ومع قصد تعيين الجماعة يقول واربعه
 التي هي في ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل لاصفاها الالف في الدلالة
 عليها الالف في جمع فان الالف تقطع عن الالف من الالف في الالف في الالف
 هذا المعنى على ضرب من بعضها العرشي لا منصوبا على الحال وهو صفة فقط
 وبعضها العرشي الالف في الالف على انه كيد وهو كل ومثله وصرف الالف في الالف
 ولا يحتمل الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 وجمع حاليين على طرفة وقد يضاف جمع الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 من جاني القوم باجمهم بخلاف عينه فانك لو كد جمع الالف في الالف في الالف في الالف
 فهو عين جمعون فيقول على حد ثلثها وجمعا مقطوعا من الالف في الالف في الالف في الالف
 مضاناً على كيد بلية العاقل في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 هو اقل من جاني القوم في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 من الثلثة وما في قولها في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ان يعرف الخطاب كناية العبد قبل ذكر الكيد والالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ان يكون قد تدرج معضودا لثنتيها فانها في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 وكذا ينبغي ان يقال وانها الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

ان يقال

تقال ان يكون في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة الفا خارجة بقوله في النسبة
 او السهل لانها لا تقرأ بالمتبوع لان النسبة ولا في السهل وهذا الظاهر
 قال السيد قدس سره في الحاشية المسمى في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الموكف مثل الفتحة واحدا ان يقرأ بالمتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على
 المتبوع لكن واحدا لان الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ان واحدا لا يقرأ بمعنى سبعة ولا سمول ثم اعترض بان واحدا يدل على معنى واحد
 التي يمدلول الفتحة واجب بان الواحد مستفاد من الفتحة من الالف في الالف في الالف
 مطابقة لان كونهم مجتمعين في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 من حيث كونهم مجتمعين بالالف المشابهة الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
 وقد صح بان مجموع اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم منصفين بالفعل
 فحالة واحد حركتها للرجاح والميرد كما قال في قوله تعالى في سورة المائدة
 كلام اجمعون ان كلهم يدل على الاحاطة و اجمعون على ان السجود في حاله ما
 وهو قطعي ومعنى لا يجوز ان يقرأ كذا النكرة محكوما بها ولا يقرأ
 المنعوقه صطلقا عن الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 دون نفيه وعينه اذا كانت النكرة معلومة عند الذكر وهو وبه هو
 قال الشيخ الرضي في كتابه في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

المصدر من ذلك كيد بطريق الاستيلاء ولا يخفى بعد وعنه من عليه
 بان صاحب المفضل ذهب الى زيد في قولك يا زيد زيد جانان يكون بدلا
 منق هذا المحذ عليه واجبت ان زيد يجوز ان يذكر على انه مظهر كما هو
 القم وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر كذلك على انه توصيفه لذكر
 غيره ثم بدله ان يقيد بد من غيره فذكره فاما هبة المرفق وح يكون
 زيدا الثاني بدلا وجانان يكون شق واحد مقصودا او غير مقصودا بحسب
 وقتين او كما يذكر المراد من عليه ان الكنع واخره هو مدونة لاجمع
 فيكون تاكيدا لفظيا معنويا من المعنوي واجتنب بانا لا تسم
 المراد فضلية لا حجب الوضع بل من سلم المدونة فلا تم فانها تاكيد لاجمع
 بل هي تاكيد لاجمع واصفا قول المصنف كنع خطه اشباع لاجمع ليس معناه
 ايضا تاكيد بل معناه انها ابتاع لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها
 كحفا ومعنى التجميعية فيها ويجوز في اللفاظ كلها العلم ان المتكلم اما متصل
 يجوز الاستدعاء والوقف عليه او غير متصل بغير المتصل ان كان على حرف ج
 ولا وجبا لا فصل جان تكبير وحده مخان فخره ثم وقد يجوز في تكبير
 المتصل للمرفوع والجوز التاكيد المرفوع المنفصل منك وانت ضربت
 وانت وفي تكبير الضمير المنصوب المتصل بالتكبير بالمنصوب المنفصل
 والمرفوع المنفصل من ضميرها وهو ما المستقل فهو تكبير بل

نحو زيد ومع الفعل نحو قوله تعالى وهو الاخرة هم كافرون قل لا يخفى
 هذه الكلمات قل الشرح الوصف التاكيد والمفضل على ضربين احدهما ان
 يعيد اللفظ الاول وثانيهما ان يقويه بغيره مع اتفاقهما في الحرف الاخير
 ويسمى ابتاعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني ظاهر نحو هبنا
 من يثا او لا يكون له في حاله الا فرد معنى نحو قول الحسن لبق فبق او يكون
 له معنى بتكليف غير ظاهر نحو جنيت بنيت من نيت الشرع استخرجه
 وفي قوله او كغوا يصعون قبل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة
 وقيل من الثاني لث وذكروا استفهاما كما ذكره قدس سره يمكن
 استنباطه مناسبات الخ اما التمام فلان العموم وهو التمام وما
 التمام فلان العموم وتامة لا يزداد ولا ينقص واما الذي فلا انه تمام
 المشرب وقد عرفت العموم هو التمام واما السيلان فلا انه ليس التمام
 انبساطا وشمول والعام منبسط شامل وما الطول فلا انه امتداد
 والعام امتداد وجودي وعن بعض العرب نفساها والاولى
 امر لكونها هم اجتماع متلين حيث لا تاكل ايضا لها لفظا ومعنى
 باختلاف الضمير وكله وكذا في جميعه او اجمع غير المذكور
 فانه لا يثبت وجمع في جمع الموث وما يجري مجراه وهو ما سوى
 جمع المذكور لعلها قد خلقت للانسان فانه جونا اذ كان مكررا ولا

جاءه الى ذكر الافراد قبل اراد بقوله ووجاء دون تعدد بعين بغيره
 عموم المجاز يتناول الاجزاء والافراد لان الكل هو المراد بالافراد
 مجتمعه جازان ليحذف افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من
 افراد كالدراهم والدينار الصفر كما جاز يمكن ذلك ايضا وهو
 نعم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان
 وكل انسان اى مجرعه حيوان فيزيد حيوان كذا ذكر المحقق الطوسي
 يصح اقتضاها صا او حكما اى افتراق جن او افتراق حكمه والظان
 لا يكتفى بالافتراق المحض بدون الافتراق الحكيم حتى لو كان دوا جزا يصح
 اقتضاها حكما صا لها لم يصح تركيد بكل واجمع فالعيار الافتراق الحكمه
 مثل الوست القوم كاهم واشترت العبد كله قال الشيخ الرضى
 قد يكون لشيء اجزاء لم يصح افتراقها حكما وحكما نحو اشترت العبد فاذا
 اكذب كل يرفع الاحتمال الاول لانه في الاول اشترت جميع الف درهم
 فلا يحصل بالمقهور فاذا اردت رفع الاحتمال لث في ثلث اشترت جميع
 اجزاء العبد بخلاف جازيد كله القياس عليه يقتضى ان لا
 يصح اختم الوندان كلاهما خلافا للمبر فانه يجوز وهو خلاف القياس
 والمعنى واكتع واخواته ايتاع كاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
 وذلك غير كالا فترتبه ترتيب التمام لكن ينافى في تاخير ايتاع

فان

فان الرخصه وهن ذهب اليه متبعه المعنى الشرح الرضى اما قد يفتى
 على الكل فان الاحاطة صفة للمفرد والتقديم الموصوف اولى واما تقدمها
 على العين فلان المفرد موضوع للذات والعين متعلق لها من الخارجة كما
 الوجه للمستند للذات كالوجه المستند للذات واما تقدم الكل على اجمع
 فكذلك جازما واتباع المثنى اولى واما تقدم اجمع واخواته فكذلك اظهر في
 معنى الجمع واما تقدم الكنع في الصحاح على اخيه فكذلك اظهر من ان دة معنى
 اجمع لانه من قولهم حول كبتع اى تار وبما نسب للمبتوع فيه انه يفهم منه
 ان البديل لا يكون من المنسوب وفي طرف نسب و حال من المثنى فيه
 اى يتجاوز من المبتوع بل يكون النسبة اليه قوطية هذا غير ظاهر في بدل
 لان متبوعه مقصود ابتداءه ومتبوع البديل لا يكون مقصودا ابتداءه
 كان مقصودا اشياء او لا تدخل فيه يان زيد زيد جعل بديلا فان لم يكن مقصودا
 ابتداءه كاذكراه في تحت التاكيد لكن صار مقصودا اشياء ولم يظهر من
 ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان يقال لان المبتوع لا يكون مقصودا الا ابتداءه
 ولا اشياء ان الحاجة لنا في اخراج المعطوف بديل الى قوله ولا اشياء
 ونسبة القيام بعينى الى التاكيد مقصودة ولكن ابنا ان قلت قد وقع في
 كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالماضى وان الحكمه في المثنى
 بالاشارة كما البيان فكيف يصح القول بان النسبة الى التاكيد مقصودة

فلما اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره
 بالاستثناء المحض او من يقال ان طرفك ما هو احد الاضداد لما كان في قوة ما
 احدا لا يزيد لما كان في قوة ما قام غير زيد كان البديل في الحقيقة غير زيد
 وهو مقصود وهو ايضا بسبب لقيام روح لاحاجة الي تعميم النسبة ^{وبدل}
 الاستعمال قال بن جعفر انما قيل له ذلك الاستعمال المبتوع على المبتوع كالاستعمال
 الظرف على المظروف بل من حيث كونه ^{والاعلية} اجالا ومقتضاه له بحيث
 يتبقى المقوم عند ذكر الاول منشورة الى ما ذكرنا ^{ويعنى ان} يحل كلام الشئ
 قد مر من على هذا فالإضافة في الخبر اعترافا عليه بان هذه ^{ضامة}
 لامية والإضافة في الاولين ^{بأنه} بمعنى من فكيف يفتح عطف لاخيرين على
 الاولين وقد وجب ان يكون اعم بالمتابع والمبتوع من جهة واحدة شخصية
 ويمكن ان يقال لو قرئ والاستعمال والعلط بالرفع جاز في المضاف معطوفا
 على قوله بدل الكل لنتيجة ذلك ان جعل الإضافة في الاولين بمعنى الام
 او فرق بين المذكور والمقدوم نايب عنها بما المضاف او تروى بالجو
 بتقدير المضاف ^{بل} لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام
 مسيب والبيان فرع المبين ولولا المبين لكانت الا العطفان
 كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر وان قصدت فيه الاستماع
 الى الثاني وجبالة مذاط الحكم فكذلك قلت جاني ويدقطع النظر ان يكون

احاكان

احاكان فاذا قلت اوعيت فبدا احاكان فكذلك قصدت بذلك المنى على الخ
 ولود وان الاكرا وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفريدة متفصيه
 في عطف البيان بحيث يوجب النسبة الى المبتوع النسبة الى المدبر اجمالا
 فلو لم يكن النسبة لاجالا تفصيلا لم يكن بدلا استعمالا ولا يقرن في بدل
 الاستعمال فنقل الامير بيانه وبني الوزيرو كلاهما لان المدبرين مفهومنا
 بخلاف ضرب زيد احار ولا يد من اعتبار ذلك القيد لافواجه
 واخراج ما ذكرناه فيدخل فيه الخ انه لو ثبتت قسمها من زفرت
 الى القرفل فكذلك في ان النسبة الى المبدل متفصلا يوجب النسبة الى المبدل فكيف
 يكون مثلا المبدل الاستعمال وكذلك المثل هو بعد ان غلظت المقصد
 شرطها ^{المبدل} اي بالبيان او بقر اللسان قال الشيخ ايضا لا يجر
 لا يجران في كلام العضاة فوالان وقع بدل البيان في كل فغفه ^{الاضافة}
^{بديل} يفتح قبل المبدل المبدل من ابا المبتوع لان حين ذلك لم يذكر كجيشية
 كمن صلا من اوسبوعا بل كجيشية كونه غلظا واذا كان المبدل يجوز ان
 يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة صياغة ^{من معرفة}
 في المغت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على حاله بل هو في حكم بدل الكل فترنقل
 عن ابن علي انه قال يجوز ترك المغت اذا استشهد من المبدل ما ييرفي
 المبدل منه كقوله ثابا الواد المقدس طوى او يمين مقدس مو تيق

لأنه يكون المقسم انفس نقل عن المص ان جعل هذا وجها للتعريف بدل
الكلام في وجهه وصف بل البعض والاشكال فقد قال لانها لا يفرقها
من ضمير يرجع الى المتبوع يعلم انه بعضا وملاوية فلو كان متصلا لكان متفرقا
ولو كان مقصودا لكان موصوفا به ومضمين نحو الزيدون لعقبتهم ما هو
قال الشيخ الوفا لما يصح بدلا اذا قدمت لفظا الزيدون وانحوت والخاء
يبدون في هذا المقام فيضربها اياه وهو الكيد لفظي لرجوعها الى نحو
وقد انفقت في مثل سكن اش فبعل الجنة ان انت اكد فكذا هنا انتهى
حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد الا اول وما ذكره من ذلك لا
يفيد ما يفيد اول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان
ينسب اليه الفعل اي لا يندما كما امرنا اليه في قولك ما يندم لاند
المضمر في الكلام المخاطب الخ وقيل لانه يلزم ان يكون شيئا يندم عليه ان
مكلما وانه يجب ان لا يلزم من ذلك لا يجوزنا بدلا هذا الضمير من الا
الظاهر مع كون مدلولها واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيد
منه وبينما المفهومين متساويان غاية ما في اليا بانها مقدران يجب
الذات فانما يفيد مفعول يفيد ما لا يفيد المبدل منه
وان على انة درءا عجفا وفتيا والديرا يث وثن والعجفة لا يثن
الفتيا موصوفا به ان كان خراي كذا يثول يثن فجمع اى جعلناه

معنى المصير

هذا محب والكتبا

معنى المصير من فيه معقول الجدل لانه ذكر في حد النبي افظ النبي لا
يقال بان ان يكون النبي الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي
اريد كونه لان قول لا اعتبار لهذا كقول والا ليرجع لا عراض على تعبير
بانه تعبير النبي بنفسه والظاهر ان الذي ذلك ان اللفظ حقيقة في
صماء مجاز في غيره فلما اراد به وجه لا يفهمه كان مجازا والاشارة
اللام كان مبررا فلما المشاهدة المقتضية للتعريف المحرور هو
المناسبة لا العكس لانها اهم من المشاهدة وهو كانه في البناء كما يشهد
تفصيل موجبا البناء ولقد ضل بعضه ان اراد قوله ما ما صيد
الاصل مناسبة معتبره تفصيلها اما ذكر صاحب الفصل لكون شرط ان لا
يثار منها حقيقة مقتضية لا عوارب كاضافة اى الوصولة ولهذا التحقيق
انصح ما تجد عليه من ان لا يجوز ان يرا مطلق المناسبة المشهور بطلانه
والاناسبة صريح الاستدلال المدور والاناسبة قولا استلزامه
المتعريف بالجهول لان القوم مراتب والاراد بها معنى شامل لجميع
المراتب اما تبين الاسم معنى النبي لاصل حقيقة الاقوالها ما لا
يلزم بناءا والتنبيه لان تضمنها الواو العطف الحقيقية فكلمة اوجها
لمعنى الخلو لا لسلك فلان بيان في التعريف ان قيل في او شق يدخل
تأويل في فلتنا من صوت الفراء يجب منه انه غير محال حكما

فصدت كلمة السمي لا تقع بغير كسبهما تكلم بالصبار لا يجرى به الغراب
 من صوتها لانه ليس كلمة فلا يكون معبراً ولا سميّاً والقاب بغير عن حركات
 البناء بالاغراب ومن الانواع لعدد اختلاف اثارها او القاب المعنى من
 حيث حركاتها واخره وسكوها او القاب البناء المفهوم من المعنى من حيث علا
 يعنى القاب حركاتها واخره وسكوها والقاب بعلامة البناء التي هي حركات
 وسكون الضمة والفتح والكسر وانما خصوص الحركات لان المتنى قد يكون مع
 والياء نحو ياريدان ولا يجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وتقع
 ذلك لاطلاق في كلام المتقدمين مجازاً اذ الشرح الذي عند ذلك لا يوافق
 الرفع والنصب الجوع على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الوجه الاعرابية
 مجازاً سميّاً باسم المنوب ضم وفتح وكسر ووقف على الضم
 لخصوله بضم السقفين والفتح فتحاً لا فتحة الضم في التلفظ والكسراً
 لا كسراً والسفة السقفى في التلفظ بوالوقف وفقاً للوقوف الذي على
 والعكس بعض يطلقون الرفع والنصب الجوع على الحركات البنائية
 والمردان الحركات الجرد وما قبل من ان كلامه يدل على اختصاص
 الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك لاختصاصه من قوله لقا
 لان لقب الشيء محقق بفعلي ما ذكره السمع كان معناه ان تلك الامور
 القاب لحركات المبنى لا يخصصها لانهم كثيراً ما يطبقونها على الحركات

الاولية

الاعرابية ويطلقون الجوع على السكون بخلاف الحركات حيث قال بلفظة
 دفعا وقد يتناقض فيه بالفرق بين مع البناء وما ليس معه و
 الكنايات الاولان يقولون بعض الكنايات لان بعضها معرب كقوله
 وفلان والاصوات قبلها ليست اسماً لانها ليست موصوفة
 لكنها جارية مجرى الاسماء المنبئية في البناء ولهذا اعد لها منها
 المضمرة قدمه على ما في المنبئيات اذ ليس في شيء منها عراب ولا يقع في
 بيانها ولا يراد فيها فساد لا لتباس وعليه بيانها احتياجاً للخصوص
 لفظه كمن عنده ما وضع او اسم ما وضع فلا يراد بالتلفظ بمثل كان ذلك
 من حيث انه متكلم فيه ان اياك مثلاً ضمير على القول الخ
 مع انه ليس موصوفاً للمتكلم من حيث انه متكلم بل المتكلم عنده مع قطع
 من حيثية التكلم بالخطاب الخفية وانما يفهم تلك الخفيات مع الواجها
 ان يقال ان اياه يعرفها تلك الواجها من باعتبار ذلك الواجها من
 لما ذكره فيكون ان يجاب ايضاً بان مشترك لفظي وتلك الواجها لتبين
 لكن بعيد ويخرج لهذا القيد يعني قوله به لفظاً المتكلم والمخاطب
 فانها موصوفاً للمتكلم والمخاطب بهما ولذا اصححت متكلم وانما
 وكذا يخرج ان من الحد بالمقيل بقول لان المورد بالمتكلم والمخاطب
 ولفظ المتكلم والمخاطب موصوفاً للمفهوم وفيه الخفية هناك

هذا محبت المصطلح

يخرج زيدا اذا قال المسمى زيد من نفسه زيد وقد عليه وقال الخطاب ما
 من شرطه ما وضع المتكلم بقوله او بطريق الكناية وقيل بهذا
 خروج لفظ المتكلم والخطاب لانهما موضوعان صنفه وصرفها ولعله اراد بان
 الصنفة الاستغناء فلا يوردان لفظا اما موضع صنفة المتكلم بناء على ان
 المخرج مع الوزن قد يكون الشرط وقد يكون التحقيق فان الاما الطاهر
 كلها موضوعات الغائب يعني ما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
 من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا نعيم كلهم نظر الى الاصل المتأدى ويقول
 المسمى زيد زيد وهو لا تقول زيد ضربت واما جاز يا نعيم كلهم لا
 يادليل الخطاب ليس في زيد ضرب دليل المتكلم ويخرج بهذا القول
 سواء الظاهر بل قد يكون قوله تقدم داخل في الحد بناء على ذلك التفسير
 قلت له يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كره واذا به من لا حرجه
 اراد بالتقدم الملقب الخ اعلم ان تفسير تقدم اللفظ ما ذكره يدل على
 جعل قوله لفظا ومعنى حكما من اقسام الذاكر حقيقة لاسيما ان تقدم
 حقيقة لكن لما المقصود الاصل هما بيان التقدم جعله من اقسامه
 ولهذا اذنع اعتراض الشيخ الرضي ان لقيم تقدم اللفظ الى الحقيقة
 التقدم بخلاف دابة فان عادته جعل اللفظ قسم التقدم كما مر في
 بيان حكمه المعرب وبيان الاعراب بل تقول القائل ان يقول لا معنى لان

يجعل الحكم من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير اصل اللفظ جعل التقدم
 الذهبية في قوله قيل ذكر الضميمة الذكر والخصاء في ان التحمل حمليس
 الا في جعل المهد في حكم الذكر واما التقدم الحقيقية فالجاءة الى التحمل نعم اجعل
 واجبا الى الضم الذي يبعد اجتمع الى محمل في التقدم بان يقال الرجوع لكن قد جاز
 وضعه في مقتضى العرف امامه هو من لفظ صنفه سواء كان بغير
 التقدم والالتزام ومنهم من جاز جعل التقدم في من باب التاني
 الا والظاهر كقوله تعالى وهو قريب للمعنى وكقوله تعالى حتى توارى بالجب
 اذ الشيء يدل على تفاوت الثمن والشيخ الرضي جعل من باب المعنوي من
 والانه ليس منزلة المعنوي من لفظ واحد كانه مقدر من حيث
 الظاهر يقال من حيث اللفظ ومن سياق الكلام السابق على التفسير
 فيه التفسير ان كان معصية فومنة خارجة كما قال الشيخ الرضي في قوله
 اما ان كان في ليلة القدر ان الغزول في ليلة القدر الذي هو في
 دليل على ذلك الترتيب هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
 فيه القرآن وكذا الحال في غيره في باب التاني في المحور عن التكرار
 وضع اللفظ قبل التمسك بالفاء للتفسير المستقل في اللفظ
 بلسان الخطاب لقيامه مقام اللفظ مع عوارب الاختصار لانه
 ان قلت من الواقع الفضل وقد يقع من المصنف والمضاف اليه ثلثا

قع

لا يقع اذا كان المضاف اليه ضمير مع ان الفصل بينهما مطلقا فيصح الاول
ضمير وتعرف قبل الاول ان يقول ضميرت وان ضمير الضميرين وفيه من لا يكون
اخر المرفوع المتصل متوقفا ويمكن ان يجاز عن بيان المراد ضميرت ضمنية
المتكلم المعروف بما ضمير كان او مستقبلا او بان المقسم المتصل لا يتينا
العدد من قلت فلهذا ذكر صيغة الجهر في ثلثا ذكرها لئلا يتوهم ان
الصيغة سبقت لغيرها من الضمير ووقع في قوله سدا اولى من بيان
الضمير قبل اليه من المتكلم لئلا لا يستقام فيكون لا يفضل
في الحكم اوجب ان معناه العود ضميرت وما دون ذلك الضميرين
ضميرت فيكون الراجح للاستقام فيدخل وانما يدعى المتكلم الص
معيذ ببدون الغائب اجتزاه من اللوح ضميرت في أسلوب الترتيب
انما نحن قد تبدل هرة فها نحن هنا وقد تبدل هرة فها نحن وقد يكون
قوة في الوصل وهو عند البهريين هرة ونون والالف في بيت الموقف
والضمير في انت الى انتن هو ان اجبا قال الشيخ الذي هو
البهريين ومنه هبة القراء ان انت بكلام اسم وقال بعضهم ان الله
هو الضمير وان عماد ان الراجح اياك واخواته ضمير عند الكوفيين
وايا عماد لكنهم صنعوا المتكلم لفظين بدل الراجح لانه المتكلم
على شدة على العرف واعطوا الفاعل بحكم الحاجة وذلك

منه على تقاير الواحد الغائب والواحد الغائبة قياسا على المرفوع
المتفضل كقولهم خاصة بكل حال من ضميرت والتمهيد للبالغة او
كالكاذبة منصوب بمجذبا او نحو الاستثناء خصوصا والحجة مقترنة
التي وضعها للاختصاص والمنظور في هذا الباب الاختصاص
اولا فلا خلاف لعمامة المقصد للعرب في صدور اولئك المذكورين نحو ما جازى الى العرب
واما ثانيا في قوله المرفوع وهو في المصنعة ظاهرة واما في المتصلة فاهم
واما في المتصلة فلا بد ان العبرت عن نفسك ومن يترك اباها
وجبت فالبا ان الضمير لرجوع فاصحابا ما قلت فبعد الاحتياج الى
الى قينة تخرج الالباس الذي في السماء الظاهر فذلك اذا اطلقت
مثلا البس على الخياط ان يد العالم والحاهل يحتاج في تعيين
الوجهين فقلت اشوانا وهو بعد سبق المرفوع له يحتاج الى قرينة
الالباس فاذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لان احضر المفضل البان في المفضل استنادا الى الراجح
من مقولة الحرف والصوت ولا ادري من اى مقولة وهو المتكلم
صفة للصانع مطلقا اى اى نفا مطلقا واستنادا مطلقا
والظن ما قاله الش من انديان للمتكلم وكذا اى في قوله وفي
الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقا يذكر قوله مطلقا

ان الصفة هو الوصف ولا يسوع المفضل اه لا يخبر صور الا فضال
 فيما ذكره لان الصفة الرقعة بعد جوف المعنى او حرف الاستفهام اذا
 كانت عاملة في خبرها على محب الفضاله عن ان يتم انتم وذلك لان غايته
 احدى جزئى المحللة فاعنى ببارزه وكذا افعال المصدر ^{لمتصل} الال لقتل
 اللام الوقت او الفصل او الاتصال انما هو يكون جاحز العمل لان العجز
 المتصل كالجو الاخر من عاملة في ذلك الركن متبلة عاملة بل كان موجها
 او عذرا فكيف يكون كالجو الاخر او الفصل من ابيه ما وقع تابعا
 تاكيدا او بعد الحفظا وكذا ما وقع بعد المصنف لثبات في اول الامر
 جازيا اما انت اوردت وما وقع ثانيا في علة واعطيت اذا كان الاتصال
 يورد النبات بالمفعول الاول ما اذ الغالبين في الاتصال في باب عطية
 اولي ولا فضال في باب علة اولي ^{لعمري} قال الشيخ العفان اثره
 عن مؤيدنا ياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا عرض فيه لان قولك
 ضربت زيد بمفناه نقرأ من عليه لان التقديم فيعيد الاصطلاح في جاب
 بان تقدير المفعول لا يفي ذلك بل يكون ذلك لامتناع الكلام بل
 قيل ان تقدير المفعول على الفعل فيعيد انه اهم صفة جوت بيننا
 الجوى ان يكون معنى او حالا او صلة اجزا اتصافا على افعالها
 مع ظهور ان الحكم لا يخلف صاضيك الا انا وكذا الفاضل انما

وذكر

ولكنه تأكيد لان افعال هذا هو تحقق الشيخ الوصف وقد فضل
 ههنا فضلا وقول اذا خلفا ما جرى وما هو له في الاخر وفرعيه
 ليعنى التينة واجمع في التذكير وفرعه وهوانك ينث نال ليس مواها
 متحمل التفسير صفة او فعلا وان اتقفا في ذكر فان اتقفا في العينة ايضا
 فاللبر حاصل سلة كان المستند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبر وان
 اخلفا في العينة والخطاب وفي غايته مع الحاطين فان اللبر هنا
 ويرتفع بان كمد فلما يرفع الابان بالمتفضل بالمتفضل اللبر في
 هذه الصورة حوده المبهين في الجمع سواء كان هناك امين او لا
 وسواء رفع اللبر او لا واما الفصل فقد اتفقوا كالم على انه لا يجب
 تاكيد ضمير اصلا لان رفع اللبر او لا لبتاس فيه فليد كاعرفيت
 فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضا بهير رفع اللبر فلم يكتفوا به بل
 لما كان هذا الضمير لعمري مجرد رفع اللبر وكان مما لا يجوز
 حذفه في المحرد رفع الالبتاس ضمير له يجوز حذفه واذا اجتمع
 ضميران وان لعمري من مما بعد وفيه الاتصال اضرائرهما اذا
 ساويا في لسيويان كما ناعا بين لعمري الاتصال ولجاز المبرر في
 على الغائب للتعرف عن قدما اصلا متساوين انه يجوز ان
 يتبع الاول فانه فاعل في الفصل كضربك افعال يجب المعنى كما

المفعول

الاول من باب عطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح
 في المعنى لا في اللفظ ووجوب الاتصال بفضال باعتبار الباء في
 اللفظ فيكون لفضاله لبعدها الخ ولان الثاني اشرف من الاول
 لكونه عن فينا فن من كونه متعلقا بما هو ادنى وكلما سوية
 اى من الخاء تعالى انما هو سوي فاسوه ولم يتكلم به العرب في صغوا
 الحمد وغير موضعها وانما المبرد مذهب الخاء ذلك الجنا والحقا
 حتى الاتصال والانفصال باعتبار عدلهما لاعداد اوليين
 لا متصفه في التعلق بما هو اشرف منه وصدورته من جملة بال
 وان شئت اوردته منفصلا في الشيخ الخ والانفصال في باب
 علت اول من الانفصال في باب عطيت لان المفعول الاول من
 باب عطيت فاعل من حيث المعنى وكان الثاني في الفصل بضمير الفاعل
 وفي مفعول اب علت راجحة المبتدأ والخبر وفيها الانفصال
 لانه كان في الفصل المبتدأ وان قيل ان انفصال خبر المبتدأ
 باعتبار ان عامله معنوي فقد اشفي بوجود النسخ فكيف يصح
 اثنان من هو معدوم صورة ثابت معنوي والنسخ مستحسن لان
 النسخ في الحقيقة فيه الخبر وان قولك كان زيدنا ثانيا معقود
 قائم في الزمان الماضي فكون ما بعد لولا مستبدا عند الجمهور

او فعل

او فعل فعل محذوف او مرفوع بالواحد الموحدة الثلثة يقتضى الانفصال لكن
 الاستلزام يقتضى ان ضمير المتكلم يخرج كما قيل وذلك لان المراد قبوله لولان هو
 المرفوع المفضل ويعني بقوله الخ من وانه فيتم عمل المتكلم لكن في الاستلزام كما ذكره
 قد سره في كتاب الخ انما هو قبل لولان عميت الى اخرها الخ والضمير بال
 والانفصال ولما لم يختلف الضمير في لولان وعمال اعتبرها غاية فاحد
 وذهب سوي الى ان لولا في هذا المقام اى مقام انفال الغير خاصة قال سوي يرجع
 ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كان لادن يخرج منها بعد بالاضافة
 ولها عند من ينهها في الشيخ الخ منه نظرا في الجواز والوكن رايد الابدان
 مستند ومعلقة غير ظاهرة يمكن ان يقال صلة جارية عن لولا هلكت
 هلاكى وجودك فالخبر يعرف فيا بعد لولا ولين بعد اى عشرتها
 وسوي في نفسه ويجهان النعير في واحد لهما في المعنى لان منها
 الاطاع والاشفاق وقيل في جانبى لعل وعنى في نصب اسم به ويجعل جزوا
 الية والغالب فيه ان يكون مع ان لولان يحسم وجاز تركه لولان لعل
 ونون الوثاقية وسوي ايضا نون العن كما يحفظ المسقط عن القوط حافظ
 ذلك النون اخر الكلمة من الكسر اى بالمتكلم اذ لم يمد غيره
 لفظ الخ الى حفظه مما هو كسر في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة
 للاتفاق والكنين وذلك لانها صغوا عن الفعل الجوز كانت الكسر اصل

ها

علامات المجرى والفتحة والباء وكهوا في بعض احوال علامته وفي ذلك
 مبالغة في القامر والتبعيد ومن المجرى خرفها في اعطاق ويطبق واما ^{الباب} الفرض
 او يكون لكسره قد افاض في وقا من وكها في عن يحملها على اهل ولهذا
 سميت فن الوقتية ليعتاد اضافة من باب اضافة السبب الى السبب ذلك
 ايضا ان تقول ان من باب جعل مؤ عن يا وعن فن الاعراب سواء كان
 معه نون الضمة ونون الكسرة ولو لم يكن فن الاعراب مع نون الوقتية
 تلك النونات لان فن الاعراب يكون الوقتية فان لا معنى لها
 لعرفها بالنسبة الى الكسرة العارضة لئلا فانها الزملا منها كجاء الكلمة المستقلة
 وانت خطاب عام وقوله مع نون طرفي قوله مجزأ يعنون وكان هذا
 التفسير مني على ان حمل الخبر على تجزئ المجازين سواء كان مع التوسيل والاول ذلك
 لان قوله وانها عام يشمل البيت واهل فن لندن حكمها مع الباء في المشهور ^{وجاز}
 النون وان حصل الخبر على السوية او لان يحتمل الخبر على التسمية
 كما في باب الفهم ويحتمل قوله وانها لما سكت واهل بقرينة ذكرها ^{فيها}
 وقول في لندن ان تبع الجزى في انه ذهب الى التسمية ويؤيد انه لو لم يكن مع
 ليت الحافظة على الحركات البنية ^{هذا} في غير التسمية ما في التسمية
 ونجهان كسرة المناسبة مع ايق كسرة نون الاعراب وانها الطور الباب
 وعلى الكون في لندن قال الشيخ الهندي لم يحافظوا على الفتح والضم الاذنين

قوله

قال سيبويه يقال في لندن بلضم لدى وفي الكاف المجازي كي لان الكون
 سبب للكلمة من الالمام المقلنة ويعر بها الى الالمام المنبذ على الكون
 والفتح والضم يعر بها الى الالمام وهما هنا يفهم ان العزم عن
 الجوزي المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة اخوه
 حركة بانية وكذا التمرينها في الحروف المشبهة لثمة بالفعل وقد
 صح بذلك التقليل ^{قوله} يجوز عن اجتماع النونات فيه تعليل
 ليس في لندن الالمام النونين كافي لمد فانه في نوع اجتماع اربع نون
 نون لذي ليس بين الامين الاحراما واحداً ويجوز في بيت المشهور
 ان النون لا زمة الا لصدور الشعر ويتوسط بين المتباد والمجزأ
 ان يقول ويقع بين المتباد والمجزأ تجريد وتحتمل ان يكون بين التاكيد
 اجتمعا الى التاكيد لان المتباد والمجزأ لا يقع بينهما فصل قبل
 العامل وبعد ها اعترض عليه بان العامل اذا دخلت عليها ^{مضاه} الف
 متبادا جزاء فكيف يصح قوله ويتوسط بين المتباد قبل العامل
 وبعد ها واجب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز ذلك بما
 عند المصنف بان فيه عموم جاز بان المراد بالمتباد الجزء الاول من
 الالسمية بالمجزأ الجزء الثالث في منها وبان المتباد والمجزأ حقيقة
 لانها من قبيل ايت هذا الباب في ثباده وصاه وان حقيقته

قوله

وعليه نظر ان الوصف في الحاضر وفي الغايه مجتبه ولهذا بين الفقهنا
 على ذلك ما يدل وما نحن فيه ليس من جعل الوصف بالحاضر بل من قيل ال
 بالغايب نظيره لا واديت هذا الباب في شيا به ومناه واديت هذا شأ
 في شيا به صباه صيغة وفتح انما الى الفضل بما هو في صوة الضمير
 غير صالح لان يوصف وانما اجتز صوة المرفوع لينا سبب الفرقين اعني المتبادر
 والجزء مطابو التبادر لئلا يتركه وقد جعل مطابقا للجزء كما قيل ان
 يذكور الضمير في المرفوعات هو باعتبار الجزر وكلهما واضحا باخية
 بما وقع بلغظ الغية بعد حاضرا لقيامه مقام مضاف غايه ^{فصل} يسمى
 عند البهين ومما اعاد الكرمين لكونه حافظا لما بعد حتى لا ^{سقط}
 عن تجزية وذلك التوسط في فصل مفران لفصل عطفانية
 للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة مفرصة بين النائية و
 الميمنة وانما لم يجعل التسمية لان صوة الفضل لا ترتب على التسمية
 ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه فصل وادية فصل وانما
 كان الامتناع الفضل بين الصفة والموصوف وبالوضع لتقابل
 ان يكون ^{حالا} محتمل ان يكون اجز معقولة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الا بشرط
 لتثبت الالتماس في المتبادر والجزر ان كان نكوتين قلت انما او يثبت
 ذلك لان صفة الفضل يفيد التاكيد فان قوله زيد هو الفخيم

في معنى

زيد بنفسه الفخيم اذا كان تاكيدا ليزن ان لا يقع بين النكوتين لان النكوتين
 لا يوجد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المنحصر
 الغير ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز الما في وقت عقول المصنف
 لقوله تعالى وكذا وذلك هو هو واعتبر عليه بانه محتمل ان يكون متبادرا
 او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك واكثر في نظر اذ يكون تاكيدا للفظ
 بالضمير في انظر تاكيدا لمنصوب المرفوع والجواب انه تاكيد للضمير المتكسر
 في الضمير لانه قد مر للمركب في المعرفة ليس ذلك بالحقيقة احوالا
 لانه مع متبادر عند المحققين ولا موضع له عند التحليل مع قوله
 لانه ظرف مستقل او ظرف للفظ وبعض العيون يجعله متبادرا بعضهم
 تاكيدا الى قبله ويمتعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل
 التوكيد ويتقدم قبل الجملة لان الجملة خبرية اسمية اسمها اذا دخلت
 عليه فاما مع المتبادر فانها يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فان
 لانها الاضمار ولا يمد هذا وجه ضميرها لان
 بالثان العنصر وهو مفرز مفرز او فراد والعينه خلاف صفة الفعل
 فانها عبارة عن المتبادر فيكون مطابقا له كما ذكره حين تانيه
 قال الشيخ الرضي تأييد هذا القول ان لو تضمن الجملة المقصود مؤنثا
 قياسا لان ذلك باعتبار العنصر لكونه مفعول في العلم ان قوله بضمير

الاشارة والقصة مقترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يصف له
 بان كان متبدا او بان كان عاملا حرفا والضمير يرفع الى غير ذلك
 اما جوازها فلكونه على صوت الضمات بلذا ان قوله وفيه ان يجوز كونه
 على صوت الضمات لا يصح الحذف بل لا بد له من قوته مجازا يقال
 قد تقدم القوية على الحذف وعلى خصوصية الحذف اما على الحذف
 فكرفع الجويني في قوله ان من استدل ان من عدا يا وي القوية
 المصروف واما على خصوصية الحذف فلا حذف اسم الحروف المشبهة
 بالفعل اذ لا يكون ضمير لسان له حرف لاني الشعر على ضم ان قلت
 ان لا يكون حذوه صغيفا فلما تلك القوية لا تعين الورد مجازا ان يكون
 الجملة الواقعة بعد ما في تأويل مفرد وهي اسم لها جنسها محذوف
 والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع لان الجز كلهم سئل
 هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القوية
 له حرفي قوله ان من يدخل الكنية يوما الخ وذلك الدليل ان
 فما سمع المتبدا لا يدخل على كل المجازة ان قلت يجوز ان يكون هذا
 حرفا تصديقا قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه
 ما قلناه في الحديث قال قد مررت في الحامية الكنية للمعبود النفا
 وانجاز جمع حذره وهو ولد البقر الحشيمة اي انما وضع كل واحد منها

انما ضرب بذلك لان المعبر بحب الظن وهو المجموع ووضع الجمع اجزائه اشارة حذيه
 هو تخيل امتداد واصل بين الخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهو لا يكون الخ
 الى الحوسر مشاهد فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريب الشيء
 بما هو يابية في المعرفة والجمالة لان المعرفة ليس ما يفهم من الالهام فرة تد
 اصيغت الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافي بمعنى اصطلاحى الاشارة اليه
 اريد بيانها بالاشارة المعلية لكل واحد من الظواهر انما ليس تعريفا للشيء بنفسه
 كما توهمه من الماخوذ في الحرف جزئية بل قيد وانما يكون كذلك لو كان نفسه
 ما حذوا فيه محمول على التجزئة بتزليله منزلة منزلة الحوسر كذا هذا
 من يتجاول ويدل عليه وهو المذكور لما لم يصح حمل هذا على هو يعود الى
 الجمع احتياج الى توجيهه فقال بعض المحققين بان قوله هو متبدا محذوف
 الجزئي ويجوز في جملة التي تبعد مقبلة والاولان يقال اي وهو متبدا
 فمما سئل كرهنا بان ذا جنس يقدي معطوف اي في ذا واخواته وقيل المذكور
 متبدا محذوف اي هو المذكور ويلزم على هذا التقدير مع حذف للتبدا والاول
 بتقدير العايد اي وهو ذاتها المذكور بانها نصفه لدا وهو متبدا جزئيا
 والجملة خبر المتبدا اي هي منها المذكور ولا يخفى ما يفهم من المتكلم مع ان سائر
 الكلام ليس على نحو قول قوله من شاء ذان من باب حذف للموصول اي الذي
 من شاء ذان وفيه ان يجوز حذف الموصول عند هيب الكوفي لكن هذا ان بعض

المحققين قالوا اليه وقيل ان قوله وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي مثاله
مقام معلوم اذا اظهرت الوجود فذلك ان تصحيح الوجود والظفر والعام في
الحال معنى الغل فبذل قوله اذا اجزاء الجز على تحقيقه فان فيه البيت مستغنى
وجزء الجز ليس مستغنى بالتحقيق بل المستجمع قد يخرج عن ان يقال انه قد مر
لان الذهن منشا في المثنى الجمع بعد ذكر المفرد على وجه الوجه قال قد مر في
في الحاشية وقيل ان ههنا بعد ندم وهذا من متبادر وسماحان خبره وقيل ضم الشان
ههنا محذوف اي انه هذان لسماحان تغليب الالف ياء فان الياء قد تكون
عامة للتثنية من ثمة بين تغليب الالف والتثنية ان الياء قد تكون ههنا من
تاء التانيث في الوقف يوصل الياء لوصولها من الاشباع والجمع العوضين
ولا يبقى الا اذا ذكره ولا ينكر لم لا شق وان كان مقصودا كتبت
بالياء لان هذا حال الالف الجهد الصلة على سبيل الحق يعنى ان الحق يقتضى
اعتبار اصله ولا يميزه وان يكون اتصاله بالآخر وانما اختار هذا العبار
لدى صفا قد يتوهم من هذا وجوز اسم الاشباع وانما لم يقد يفضل بترهنا
واسم الشدة مجرد عن اللام والكاف وذلك بان واخراته كثير في ههنا وانما
وهائثم اولاء وهذا هو وليها فليل لا متناع وتوقع الف موقها يه
اسم فالولى ان يقال لان معناها غير مستقلة بالمفهومية الا انك تقول
فوجه ذلك ايت وفق حجية ذلك المذكور وهو الحروف يذكر ويؤتى

ههنا

ههنا المذكور بقرينة اسم العدد اخرجت او حروف الخطاف من اقرب ويجعل
تيسر اسما الاشباع للقرين وذلك للبعيد وذلك للمتوسط والاشباع للقرين
المتوسط والبعيد وسط القرين وذلك لان وضع اسم الاشباع للقرين مخصوصا لانه
الاشباع واليهما ويشرا بالاشباع الحاشية في اغلب الاحوال القرين الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع المحصور بحيث يصلح
مخاطبا اخرجت من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب في الاشارة كاللام واحدا في مواد
محصورة فلما اوردت الكاف في اسم الاشباع معنى العينة وقد كان موصوفا للخصنة
فادرج الكاف بين المحصور والعينة وهذا حال المتوسط اذ اوردت المتصين على
البعيد جئت بعبارة وهو اللام ولما دى للصم كما ذكر الشيخ العنى وفيه شي لان
استعمال كل مقام الاخر الذي يدل كما ذكر في علم البلاغة تلك ان تقول قال
الى كومتعال فانه لوقال في القرين لم يفهم منه الا الوضع وذلك لما كان
المخاطبة بين واخراته في البعيد كمشبه اشباع الكلمة ذلك لان ما عدا
صالح لاذ الشانين شيئا ذكرنا وان اولى ذلك وضع لها وتحققت النون
للقرين وههنا كالبعيد ثم ايضا البعيد وههنا بالمتوسط ايضا البعيد
وقد تلخصت الكاف في اللفظ ثم خاصة في خصوص ذكر كومتال كيد
لا يسهل في غير الاحكام قال ان استعمال في الزمان كقولنا
ههنا في الولاية فتدعى وذلك باسمع الكاف للزمان كما يسهل الزمان

للكان كقول الفقه ما صفت الاحوال من مواضعها الى اسم الحائز اسم لا يتم حال
 جوه وهو يعبر عن المعنى المراد او لا هو جوه وهو يعبر عما ذكره الشيخ الفقيه هذا احتمال
 وقيل ذلك لان ادخال الذمصة ولا صحتها والماد بالجو والتم حمل التبع في
 الجوه التام على كون الكلام كالمين في الية الفهم وقد يقال معناه ان الموصول هو
 لو ادت ان جملة خبر الجملة لم يكن لا صلة وعاد هذا هو الحق لكن لا يصح
 ان الحار من ان جملة فضلة لكون الاصلة فلهذا من اسم قد من الجوه
 التام عن ظاهره والمراد بالصلة معناها العرفية كذا بيت اللطيف في
 اللفظ التعريفية محولة على معانيها المتبادرة والاضاء في ان المتبادر
 العرفي قبل لو قل جملة خبرية وفيه لم كان لغيره ووضح لكنه سلك طريقا
 اولاً ولا يفتقد ثانياً او قد يبان الاسم للمصطلح عليه لذلك الجملة والغير
 وفيه ان مقام التعريف للمفصل الاحتمال ثم التفتيد في خارج التعريف ان
 ذلك العقد ضا ف لما نقل عنه من ان المراد معناها العرفية ثم يجوز ان يقال
 ان ذلك لا يشار الى وجب التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع العرفي
 اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه لكان هذا القول مستدكاً
 الخ لصدق لجان ان يكون الخراج الموصول الخوفي وهو ما اولها يلين من
 مصدره لانه لا يحتاج المعايير لانا نقل هو خارج عن التعريف قبل ذلك لانه
 لا يكون خيراً تاماً اصلاً نعم الجوه التام هو الماول بالمصدر الخوف المستدك

المعنى

المعنى اليد الجملة كما في الموصول الاسمي والفايد ان يقول بل يجب ان يقول ذلك
 والاولى نقص الحد عن الشبهة لا يقال فان ذلك يدور ان يكون تعريف الموصول
 الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وهذا لا يجوز
 قيل من ان تعريف العالم بما له العلم حايث ولذا افسر العلم بعد ذلك كان
 يقال مثله العلم صفة يخطى بها المدكويين قامت هي بلان الخفا في العلم
 كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاستباقية فانها معدومة لكل من يعلم
 اللغة بل باعتبار متبداً فتعريف العالم بما له العلم تعريف المسمى بنفسه في
 الحقيقة على ان قوله فصله جملة خبرية ليس تعريفياً لها والاولى التعريف
 بالمعول لانا نقل المراد بالموصول معناه العرف وهو باعتبار هذا المعنى
 ليس ما اخذ من الصلة العرفية ولا بنية الاستباقية على شيء من معناه
 العرفي حتى يكون تعريفه بما كتعريف العالم بالعلم بان يقال الصلة جملة
 الخفية تامه وصلة اي صلة ما لا يتم جمع الخ جعل الضمير راجعاً الى ما
 اعتبر الصلة اليها من الدال الى الموصول جملة خبرية انما كان كذلك لانه
 وضع الموصول على ان يطلقه التام على ما يتفق ان الخطاب بغيره يكون كما
 عليه بحكم معلوم الموصول له وذلك لا يتصور لان الجملة الخبرية واما
 وقوع الجملة الضمنية صلة كقولنا فان منكم من ليطأ من الصلة
 هو جواب القسم وهو جملة خبرية او ما فيها كما سم الفاعل والمفعول

نداء جارة المفعول بان قوله وصلة الالف واللام اسم من عمل مفعول
 بمنزلة الاستثناء لا يغير ضمير لا ناد فانه قد يحذف المفعول المعتبر
 لان اللام الموصولة سببه اللام المحر فيه واميت بالحقيقة لا ما حو فيه كما رخم
 بعضهم بعد الفعل اليه القول بان الضمير يرجع الى موصوف مقدمه بعيد
 جملة معنى وهذا يجلح ولو كان مفعولا فوا ايضا يكون صفة
 مصدر لانه لا يقدر الفعل الا مع ضميمة ان هو معها بقية المفرد والصلة
 لا تكون الجملة وهي والوصول لا يخط معنى الجمية باعتبار الضمير كما ان
 ثابت الضمير باعتبار ذلك جزء جملة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير
 واقع فيه الذي اصله لمدى عند البصيرة فيدلت اللام عليها يجب القطع على
 لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
 فلما كان منوزة الصفة متجاوزا ان يكون صفة بخلاف ما في الوصوفا
 والتي يقبل المذات والالذان والذاتان وقد يشكك والنون فيهما
 بل من الباء وفي المفرد واللذين كاللائين يجمع المذكر من اول العلم والذون
 في الرفع هذا بلبه وقد حذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين اليع
 وايضا في الهمزة نظاهق او مفرقة المنسوبة التي هي ط قلبت النية
 اصلها بين الفاء والاخرى هي في نحو زامن الاجتماع بين اليائات المنصبة
 التي هي ط قلبت في النية لحدى يابن وذال بعد ما جاز الكوفيون كونها

وجميع

وجميع امثالا الاشارة موصولة بعد ما استفهامية اذ العر يكون كثيرا
 كما في قوله تعالى من ذي الذي يقرب الله قرصا حسنا او من الذي فان ذارا
 اذ بعد موصول والعايد للمفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفها مخف موصولة بها والضمير جدد لا يمل موصولة بها قال الشيخ الاصح لا يجوز
 حذف الحد العايد بن اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي صرنت في داره زيد اذا
 سبقت عن ذلك الحذف بالباقي فلا يجوز دليل ثم العنهما متصوبا
 او مرفوع او محذوف فان كان منصوبا جاز حذفه بشرط ان لا يكون بعد
 لان الموصول لا يدل على ان العايد بعد له وان اتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
 محذوبا فحذف بشرط ان يجر باضامة مثلا صلبه تفدي او يجر بحرف جوهين
 كقوله تعالى انبجدا ما امرنا اى به وتعيين حرف الجوقيسا اذ اجزاء
 الموصول او موصوفة بحرف جوه صفة في المعنى وتماثل المتعاقبات مخبره
 بالذرى مودت ابني الذي نحو ذهب الكسبي في مثله تحذف في المحذف
 وهذان يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل مع الاستطالة واما الضمير المرفوع
 فلا يحذف الا اذا كان متبدا بشرط ان الجملة والاعرف فان كان في صلة
 اى جاز الحذف بلا شرط اخرى وان لم يكن في صلة ويشترط استطراد
 الصلة كقوله تعالى هو الذي في السماء وفي الاخرى التي حيث طالت
 الصلة بما العطف فقوله في السماء وقوله في الاخرى حرف لغو سياتى بقوله

لا في موضع العبور اي الفتح هو ميبود في الفتح وهو ميبود في الالف اي هو حاصل
 كلاهما قلت فلا منفى لتخصيص العايد بالفتح وتعيينه للمفعول المتحقق ^{بشيء}
 قلت قد مر غير من ان الحذف لا يجوز لامع القرينة وامتناع الحذف صوتي
 اجتماع الضمير فيكون العايد بعد لامع القرينة وامتناع الحذف في صوتي
 اجتماع الضمير في الالف لا للتبدل على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص ^{المفعول}
 وكذا في صوتي الاضال الحذف فلا يقرأ ما يحذف ح واما قولك لا منفى
 لتقدير العايد بالمفعول فتقول في ان العايد الجوز ان كان حذف بعد
 منصوبا فلا اشكال لان كان قبله فقد لمفعول اعم من ان يكون بلا واسطة
 وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح الحذف هذا هو المراد
 ايضا قد عرفت ان حذف الاستطالة والكلام في حذف العايد من حيث انه
 عايد ويحرم هذان الجوابان في الجوز ايضا ^{تميز العايد او تجزئه العايد}
 المتكون والتدبير وتذكرها اياها كما تبين في مثلها بمعنى ان الحال
 والتميز لا يفرغ عنها هما لا يقعان مع ضمير لان الذي يجر عنها هو الجوز الذي
 واما اذات الجزع منه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اجزيت عن
 زيد اعم من انما اعتبر هذا الوصف بالفتح من الوند دون الموصول او هو
 قلت كلمة الذم الحان لان المط ان يجز عن الموصول والجزع منه في الالف
 سمية متبادر والميتة سمية الصدر وصلبت الحان لان الفتح

لن تصف

ان نصف الموصول بالوصف الذي لذكر الجزع منه بلا تغيير شيء من الجملة ^{الاول}
 ولو كان ان يكون مكان الجزع منه لتصدده مبتدا ولا بد ان يكون ثابتا ^{وهو}
 الضمير العايد اليه مكانه ^{الغالبية} والوجه ان جزوه الجزع المنجز في الجملة
 خاصة ان قلت اسم الفعل والمفعول قد يكون مع مرفوعها جملة اسمية ^{الجزع}
 اصار رب الوندان وما مضروب اليكون فلم لا يصح اجزا منها قلت كان
 هذين الحويين يمتغان وقومها اللام في ضميرك ان لو قول في ضمير ^{لهم}
 ليشمل مثل ضمير بعد بولا ورب بعد لا كان اعم من ذلك والموصوف
 والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر ذلك الالف لفظ معتبره في
 التاكيد فلا يقيد الضمير اعادة ويجب ان يكون الضمير مقيد لما يقيد
 الجزع منه وكذا عطف البيان دون العطف والمعطوف واما البدل ^{البدل}
 منه فقد اختلفت فيها والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة ^{اما}
 الاجزاء عن قيم في زيد قيم قائما يجوز اذ العرف الضمير المتكون نظرا الى كونه
 في الاصل استقامتيا عن الفاعل قول والجزع المستحق الجزع هنا اعلم ان
 مستحقينها واما الاسمية قول الشيخ اللفظا كان في المبنيات
 ما وافر لفظ لفظ الموصوف لم يحل لصياح بسبيل بين في ضمن الموصوف
 صولات كما بين ما وافر واسم الفعل في اللفظ من المبنيات في انما
 الافعال كالجواز في باب قطره للرافعة لباب نزال ولو لا تصد

الاختصاص ورواية المناسبة للفظية لكان القياس يفتقرون بجعل
 ابوابها لا الحرفية لا ينفذ كل احوال الاسم واما ان الحرفية لا
 ذكر احوال فاما ان الحرفية فيجب بحثه فانها اما كما ذكرنا في
 واستفهامية قد يزيل صحتها التخصيص والتعظيم ولا كما في
 الاستفهامية في اغلب عند كونها مجردة بحرف ووصف الا اذا جا
 ما بعدها الاستفهامية في ايداء المتكلم ^{مخبر} يكون الخوض قبل جاز
 ان يكون ما كاقول للمص الا ان الغاء اشارة الى كونها موصوفة لئلا
 يلزم حذف الوصف واقامة الجار والمجرور معناه يعني قوله من ان
 وذلك قليل لا يمتد وينه ان يكون من اليبين متعلقا بكون
 كما في اخذت من الدائم اعني ثبات من الدائم ويجوز ايضا ان يكون معنى
 شتمه ويعني به قوله لموجبت صفة لان المراد ان الام في المصداق
 تامة غير محتاجة الى صفة وصفه اختلف فيما اتى
 نلى النكح كانه اداة افعال ليعين حرف وقال بعضهم اسم وفائدة ما
 اما التخصيص او التعظيم او التثويب فمما عطيت عطيت ما اى عطية لا تفر
 من حقا، وثما ولا مرها اى لا مر عظيم لا يعرف من عطية ولا من غيرها
 ما اى ضربا مجهول لا يبين فان كلمة من لا تبنى تامة ولا صفة
 الاستدراج على ان يجوز كونها موصوفة ويجوز ان يكونين

وقا

حرفا تارة نحو قوله ثما ولا تروان من عدداى اكثر من عددا وهى
 عند البهية موصوفة اى ثما انا معدودا ل الشئ الذى اعلم من في
 الذى العلم ولا يفر لما اعلم ويقع على ما لا يعلم يقينا ومنه قوله تعالى
 ومنهم من يمشى على الجنبه وهم على دبر عدل لانه تقم قول ومنهم الذى يرجع
 الى كل ذاته والعلماء فى الصلوات يمشى على هذا التقلب وهم من يمشى الخ
 وما فى الغالب فى صفات العالم حتى زيد ما هو فهو موال عن صفة من
 عالم مثلا ويتقل ايضا استقامات او يمزج فى الجمل ما هي صفة
 ولذا قيل الحقيقة التى ماهية على منسوبة الماء ولما هي مقولة
 المخرج لها اى اصل الماهية وتقول ان منسوبها هو على تقدير جعل
 الكلمتين فالكلمة وتقول فعود وهادى العالمين ويجوز ان يكون
 هو الا عن الوصف ولذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون
 سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان
 هبة لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف فيها الغزير على انه لا
 بالصفات وما هي غير عالم البشر . والموصوفة نحو ايهما
 ل الشئ الذى لا عرف كونها معرفة موصوفة الا فى اللغة واجاز
 الاقصر كونها معرفة موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى
 المفرد وما قيد بالترام المفرد الاضافة للتلاوي المقص بكلمة رجل

فانه قد ينصب بما بعدكم الجزى يوقيد الاضافة فقوله الى المفرد لانه
 ينقص لانه وانما ايضا فان الى الجملة ولا بدت فانه قد يضاف اليها
 الفعل وانما جعلوا التام الاضافة الى المفرد من حواله اسم المتكلم
 منزلة العيون المنان في البناء وانما لم يجعل الاضافة الى الجملة كذلك
 لان المضاف الى الجملة كالمقطع عن الاضافة الى الجملة في الحقيقة
 واطافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا وكان في حكم المقطوع عن
 الاضافة فالشيخ الرضا انما المراد في الاضافة لكن وضعا
 بعضا من كل ذلك حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدما للغير
 كافي المذاهب وان كان مقيدا بقى على حواله الا اذا حذف صدر
 ان كانت صلتهما فعلية كما ينبغي ان يكون وان كانت اسمية حذف صدر
 اعني المستبد بشرط ان يكون ذلك المصدر ضمرا لاجا الى ان كان
 مضافا ينبغي على الفهم واجازة يوجبها اجواب وقوله هذا الخجيد
 لاجازة مضافا لا غير واجازة بعضهم البناء ما اسما فحين
 قرأ بالضم صدر القوم ليس في قراءة الفم الون وعلم انها موصولة مبنية
 فان الكونون ذهبوا الى ان هذه استهامة معرجة مبنية على لا
 مبتدأ وخبره استبد الجملة تصفة حكمه على صفات القول او كل شيء مقول
 فيهم ايها استبد قوله من كل مبنية مقول لشرع كالتقدير اكلت من

كل لغير

كل لغير ما يكون من التبعيض وقيل ان الفرع مستقل مد العهل ليس ينبغي
 مفعوله ليس بجمله وانما هو محجب ان يكون مفعوله جملة لتاكيد مبنية
 الحرف ان قلت قد يكون هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا
 يبقى مع حذف صدر صلتهما فان كثرة الاحتياج لا يرفع المنا فان
 وعلى تقدير دفع المنا فان كان ينبغي ان يبقى مع قطعها عن الاضافة
 كازيادة الاحتياج فلما قد يكون ان يرفع الاضافة الى المفرد مضافا
 للبناء وايضا كانت مضافة وحذف صدر صلتهما يرفع في خصوص
 المضاف الى الجملة اذ قلنا ان المضافة لقرابا سببا او مضافا
 عند حذف صدر صلتهما سماجي وفيماذا صنعت في الشيخ العوفي
 يحيى موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستهامة مبنية ولا
 بنماذاهود من ذا اجزئك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذم
 اي الذي هو المحذوف المستبد اما قولك ان يماذا فيها اسم
 كما وقع لها من هذا الذي فانها القيسه يخط على اسم الاشياء
 احدها ما الذي الجملة مضافة لقوله وجهان او استهامة
 على ان يكون ذا معنى الذي قال الشيخ الرضا لغير ان يجمع مجوزا موصولة
 ويجزم في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت دفع الجواب ورفع البدل
 عما يدل على ان الجملة اسمية فلما جاز ان يكون ما مستبدا وان يرفع وا

فمن بلا نقده بالعايد وفيه ان حذف الفخيم المبتدأ قليل دون صلة القول
والظن ان مولدها واحد ويؤيد ما قلنا من الشيخ الوقي من ان ذلك هو
او اذ ايد وجوابه نصب هذان كان بعد افعال ناصب ما قبله او استعمل
بغيره او متعلقه اما ان الذي يكون كذلك عن ماذا عرض وماذا عليهم وماذا
لهم فالرفع للعرض او جعلت ذا موصولة او اذ ان اسما او افعالها كان بمعنى
الامر العلماني قبل كان هذه محتملان يكون ناقصة على صفة انما هي بمعنى
صادرة انك والما كانت غاها من معنى الامر العلماني وقيل لها
مصادر وفيها استندى على نقده والعقل فعل قبلها ان يكون اسما او
وفيه ان القابل بذلك لا يقول انها اسما افعال بل يقول انها اسما مضافا
الافعال وقيل لانه ولكن فيه الا وصلبها في الهمزة لان يقال ان بعضها
لكونها في الاصل احوال كصه ووجعل الباقي عليها طرد الباب وقيل
انه مبتدأ والفاعل ما ورد الجزو فيمنان معنى العقل ينال في الا مبتدأ وفيه
ان هذا القسم من المبتدأ لكن مبتدأ فينا فيه معنى العقل وينال معنى العقل
لعله ينال في الا مبتدأ ليعان لكل فعل مبتدأ وفيه ان ذلك هو اصله وحي
هذا القسم من المبتدأ او ما ثبت بحال الضم والضموم في الافعال والجمود ان
يكون لها محل عن الامور بخلافها سمها مخلق من الامور غير موصولة
فلا بد ان يكون يخرج له وجه نعم للضم ان يقول ان القسم الثاني من

يوجد كان

يوجد ان قولك انما يزيد في قوة ان صاحب القياس هو زيد ولا يتصور ذلك
في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم حاصل الرفع في المبتدأ مطلقا
لاكونه مستند اليه كون المعنى على لا يشانه فيه ان المعنى لو كان على
الاولى وهو الوجه الذي يمكن صيغة للمعنى على الحقيقة اذ لا يمكن المعنى على المعنى
فالظن وجه بناء وانما الافعال ما قاله الشيخ الوقي وهو انما ثبتت لكونه
اعمالا اصلها البناء وهو مطلق العقل سلبه على ذلك لا سمها كالمعنى
والا ما يخرج عنه كالمصانع فلهذا الالهيته الى المقدم المسمى
مخبر ويزيد في الاصل اوداد امصدر اوداد في قولنا يصغير
ان في رفا وكان صغيرا قليلا لا يمكن ويجوز ان يكون تصغيرا وود يصغ
الواو كون الواو بمعنى عدى الى المفعول مصدرا او اسم فعل
لتنصت له الهمال وجبالة بمعناه ونحو ووديك زيد الخليل ان يكون
اسم وفعل والكاف حرف واحد وان يكون مضافا الى الفاعل
مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعدد في مستعمل فيما فعل عنه
نحو ووديد زيدا اوداد ه كارة المثل الى الت في مع انه بمعنى الهمال
ويجوز ان يمتثل فيما فعل عنه ففي هذين المثلين استناد الى انما
يقع الباء وقال الشيخ الوقي صحت الباء نظرا الى اصله حين كان
مفعولا مطلقا بمعنى معنى للفعل وكما لا يمكن وصفت التثنية صحت التثنية

١٧٧

على قرّة معنى البعد اذ معناها ما ابعده وكان القياس على لغة يراد منه
 ههنا كقول اذ لا ترقف عليها الا بالها لكن ترقف عليها في الاكثر بالث
 فيها على الحاقها بالاضال فكان تاءها تاء صوت وقال بعض النحاة ان
 مشروحة التاء مفترجة كقولنا والوقف على الحاء واما مكسورة التاء فيجمع
 مفترجة التاء ومفرد مكلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء فيجمل
 الاضداد فيجمع فيكون الوقف بالهاء والتاء وهن في صيغها لغة تصنع
 الاضداد وان اللام يدخل على بعضها وان الموحين يجمع بعضها وهو ثوب
 المتكثر عن بعضهم جرد عن المتكثر وجعل دليلا على كون مرصودها ابيد
 كما ان حذو فتل الوقف عليه وذلك ثوب المتكثر عند الجمهور ليس المتكثر
 العقل لا يغير صالح لذلك بل المتكثر واجع المصدر الذي دخل الاسم
 في صيرورة اسم فتل كان معناه وهو دليل على ان ما كان بمعنى صيرورة
 ثوبين اسكت الكون المعهود العينين ويعين المصدر بتبين استدلاله في
 الكون عنه فخالصه فعل الكون عن هذا الحديث في ان لا يكون
 الخاطبة عن غير هذا الحديث في ان لا يكون الخاطبة عن غير هذا الحديث
 وصنفه بالثوبين اسكت مكررا اذ الذي في القوم قال قد يكون
 في الخاطبة القوم الخاطبة الصنع وان كان طاريا من قول القاري ان
 لوقال بدل الامر في الماضي لكان المهر المستثنى من التثنية في قول

عن التثنية

من التثنية صفة للامر ولا يخفى ان تفرق التثنية من تفرقة التثنية
 ان دو يقيس اي هو على انه لم يات ايمان اسم العين من الرباعي فيجوز
 لوريات الا نادرا وهكذا ان ترقا واي صوت من الضمير وهو ما في التثنية
 بالعرع وهو لغة البيان قال المبرد ترقا وحكاية صوت الورد وهو ان حكاية
 صوت البيان وفيه ان الحكاية لا تكون ما صوتين لغيره فارقا وعاركا في
 عاق حال كون مصدرها صلحا في قول مني معرفة اي عكس
 كبحان كفيار صفة اخرى المصدر والمجوز ان يكون جز مجزوف وهو
 كبحان والمجزة مقترنة قال الشيخ الرضي قال ايضا ان من مذهبه
 ان جمع اذ ان فعل الحاء صفة او مصدرا او على ما مرته فاذا سمي
 به مذكور وجب عدم الفارقة ويجوز عند النحاة جعلها منه قرّة وهذا
 منهم دليل على تردد هو في كونها مؤنثة صفة لمؤنث لم يجز في
 المذكور ويجعلها مستعمل من دون موصوف ويستعمل التثنية للتثنية
 سماعا مخيا فاق واما في التثنية وهو عوض عن احدتها ما صار الغلبة
 على ان نسبتها من جنس النسبة وهو في اصلها ما يجزى اي يخذق في
 احسن بالغلبة مجزى التثنية بالضم التثنية في ما بقي على صيغتها في قولنا اي
 قلبه كافيته واما عدلها المعتبر لان الرقة غير كافية لانه في التثنية
 وكلامه لكن فيها لا دليل على العدل وثبت في الجوز وثبت في نسخة



لا بد ان على كون جوار وفا في معدن ولبن عنهما محبان ان يكونا امراد فيهما
وان ادعى ان المعدن له مقدمة مطراب ويجد ههنا منين كان في صلح العرف
قلنا لا دليل على كون زال معدن عن نزل وما استدلوا به عليه
في غايه الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسما لصفا
والصفات في مشابهة لفعال الامرى ته وبالفئة ان في الكل صباد
علم الاعميان حال من مفهوم قوله مبنى في المجاز عرب في تميم
ان اختلف فيه حال لكونه على الاعميان فانما قلنا ذلك لانه اذا اختلف
باجدها لو فحلوا لا فرق عن التعلو في هذا الحال البهية الا ان يقدر الماخو
كان في بالمشاع لمشاهدة فعال معنى لا من هذا ذكر في اخيه ولا يوجد فيه ما
منها في لوجه فيه ان هذا القم ما علم في جمل او منقول عن المعنى الوصف ان
كان منقولاً وانما مواضعه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان في جمل
حلوا على المنقول لانه اكثر من غيره فحدا اكثر من الاخيه وان جرد
البناء في وجه ذي الواء فصد الامالة اذ هي اوصف والمطلوب الالة
كسائر الاء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا عرف الف

فلم يكتسب
سبب الحرفين ليس من الاء
في يفتقر تحريف في الاء
محمد بن زين كاشغري



١٢٢٣



